



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد تسيير المؤسسات

العنوان

واقع المقاولاتية للمؤسسات الناشئة Startup
-دراسة حالة- مجموعة مؤسسات في الوادي

تحت إشراف الدكتور:

عدنان محيريق

المشرف المساعد الاستاذ الدكتور:

فوزي محيريق

إعداد الطالبات:

حنان لسود

رانيا بوعلاقة

مروة زاوي

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
محمد العيد التجاني	أستاذ محاضر-أ-	جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي-	رئيسا
عدنان محيريق	أستاذ محاضر-أ-	جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي-	مشرفاً ومقرراً
فوزي محيريق	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي-	مساعد مشرف
محمد الحافظ عيشوش	أستاذ محاضر-أ-	جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي-	ممتحنا

الموسم الجامعي: 2020/2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
وَالَّذِي يُضَوِّبُ الْمَوْتِ
وَالَّذِي يُضَوِّبُ الْمَوْتِ
وَالَّذِي يُضَوِّبُ الْمَوْتِ

ملخص

ملخص

تهدف هذه الدراسة لإلقاء الضوء على واقع المؤسسات الناشئة والرابط الذي بينها وبين المقاولاتية، كونها تشكل ميدانا لتحسين المهارات وتفتح فرصة للإبداع والابتكار، حيث بعد التطرق لأهم الجوانب النظرية للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة والمقاولاتية وكذا تحليل الدراسات السابقة، تم تحديد أهم السمات المكونة لروح المقاول.

وبعد الشق النظري في الموضوع حول المؤسسات الناشئة والمقاولاتية؛ تتبعنا عمليا القوانين والإجراءات وكذا الهيئات التي اعتمدها الجزائر للتوجه نحو خلق مؤسسات ناشئة بروح المقاولاتية واختارنا مجموعة من المؤسسات لمعرفة أثر هذه الإجراءات سواء ما تعلق ب الوكالة ANAD أو دار المقاولاتية بالجامعة وكذا الحاصنات المعتمدة.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها ومقارنة بالأبحاث العلمية حول عملية الدعم المقدم من قبل الهيئات الداعمة والتمويل للمؤسسات الناشئة فإن هذه الهيئات (الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة) كان لها الدور المهم في الدعم المالي لأصحاب هذه المؤسسات، إلا أنها لا زالت تواجه صعوبات وتحديات من الجانب التمويلي وذلك نتيجة لعدة أسباب من بينها الفساد الإداري المنتشر داخل المؤسسات.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات الناشئة، مؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ابداع والابتكار،

مقاولاتية؛ الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANAD

Abstract:

This study aims to shed light on the reality of emerging enterprises and the link between them and entrepreneurship, as it constitutes a field for improving skills and opens an opportunity for creativity and innovation.

After the theoretical part of the subject on emerging and entrepreneurship institutions; We practically followed the laws and procedures, as well as the bodies adopted by Algeria to move towards the creation of emerging institutions in the spirit of entrepreneurship, and we chose a group of institutions to know the impact of these procedures, whether related to the ANAD Agency or the Entrepreneurship House at the university, as well as accredited fortifications.

Among the most important findings, and in comparison with the scientific research on the process of support provided by the supporting bodies and financing for emerging enterprises, these bodies (the National Agency for Entrepreneurship Support and Development, the National Agency for the Management of Microcredit, the National Fund for Unemployment Insurance) had an important role in financial support for the owners of these The institutions, however, still face difficulties and challenges from the financing side, due to several reasons, including the widespread administrative corruption within the institutions.

Keywords: startups, small and medium enterprises, creativity and innovation, entrepreneurship; National Agency for Entrepreneurship Support and Development ANAD

الفهارس

فهرس المحتويات	
	الإهداء
	الشكر
	الملخص
	الفهرس
	فهرس الجداول والأشكال
	قائمة الملاحق
	قائمة الرموز والاختصارات
أ- هـ	المقدمة
الفصل الأول: الأدبيات النظرية للمقاولاتية والمؤسسات الناشئة STARTUP	
07	تمهيد الفصل الأول
08	المبحث الأول : الإطار النظري للمؤسسات (م.ص.م) والمقاولاتية
08	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
08	الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
08	أولاً: معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
10	ثانياً: التعاريف الدولية والمحلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
12	الفرع الثاني: مختلف أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
12	أولاً: تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على أساس توجهها
12	ثانياً: تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على أساس طبيعة الإنتاج
13	ثالثاً: تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة على أساس الشكل القانوني
14	رابعاً: تصنيفات أخرى للمؤسسات
14	المطلب الثاني: أساسيات حول الإبداع و الابتكار
15	الفرع الأول: مفهوم الإبداع
15	أولاً: تعريف الإبداع
15	ثانياً: مستويات الإبداع
16	ثالثاً: مصادر وأنواع الإبداع
17	الفرع الثاني: مفهوم الابتكار
17	أولاً: تعريف الابتكار

17	ثانيا: مستويات و أنواع الابتكار
18	ثالثا: العلاقة بين الإبداع و الابتكار
18	المطلب الثالث: الإطار النظري للمقاولاتية و المؤسسات الناشئة
19	الفرع الأول: مفهوم المقاولاتية
19	أولا: نشأة وتعريف المقاولاتية
21	ثانيا: تعريف المقاول وخصائصه
24	ثالثا: دور المقاولاتية في الاقتصاد
25	الفرع الثاني: مفهوم المؤسسات الناشئة startup
25	أولا: تعريف المؤسسة الناشئة startup
28	ثانيا: الفرق بين المؤسسة الناشئة Startup والمؤسسة الكلاسيكية
29	ثالثا: دور حاضنات الأعمال في دعم وتطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر
30	المبحث الثاني: الدراسات السابقة وعلاقتها مع إشكالية البحث
30	المطلب الأول: الدراسات السابقة
30	أولا: الدراسات باللغة العربية
40	ثانيا: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية
41	المطلب الثاني: العلاقة بين إشكالية البحث والدراسات السابقة
41	المطلب الثالث: نقاط الارتكاز والتقاطع بين دراستنا والدراسات السابقة
42	خلاصة الفصل
الفصل الثاني:	
الدراسة الميدانية: التتبع العملي لواقع المقاولاتية لعينة من المؤسسات الناشئة STARTUP بولاية الوادي	
45	تمهيد
46	المبحث الأول: : إجراءات تعزيز المقاولاتية والهيئات الداعمة للمؤسسات الناشئة
46	المطلب الأول: القوانين المنظمة للمؤسسات المصغرة والناشئة والمقاولاتية وتعديلاتها
46	أولا: القانون المتضمن تغيير تسمية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
47	ثانيا : القانون المتضمن شروط منح علامة "مؤسسة ناشئة" و "مشروع مبتكر" و "حاضنة أعمال"
50	ثالثا: القانون المتضمن الإعفاءات الجبائية للمؤسسات الناشئة و الحاضنات
50	المطلب الثاني: الهيئات الداعمة للمؤسسات الناشئة

50	الفرع الأول: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات ANADE (لونساج سابقا)
50	أولا: نشأة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية
51	ثانيا: صيغ التمويل بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية
52	ثالثا: الاستثمارات الممولة من طرف الوكالة الوطنية
54	رابعا: حصيلة نشاط الوكالة:
57	الفرع الثاني: الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة ANGEM:
57	أولا: نشأة الوكالة
57	ثانيا: مهام الوكالة
58	ثالثا: شروط الاستفادة من القرض المصغر:
59	رابعا: حصيلة نشاط الوكالة
60	الفرع الثالث: تقديم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC
60	أولا: نشأة ومفهوم الصندوق
61	ثانيا: شروط الاستفادة
62	المطلب الثالث: مراحل إنشاء مؤسسة ناشئة والأجهزة المرافقة لها
	أولا: مراحل إنشاء مؤسسة ناشئة
62	ثانيا: أجهزة مرافقة المؤسسات الناشئة
65	المطلب الرابع: التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة والهيئات المساندة للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة
65	الفرع الأول: التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة
65	أولا: التحديات التي تواجه الهيئات المساندة للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة
67	المبحث الثاني: واقع المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الجزائر (دراسة حالة مؤسسة ستار سوف لصناعة مواد الصيانة والنظافة)
67	المطلب الأول: تطور المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الجزائر
70	المطلب الثاني: التحديات التي تواجه المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الجزائر
72	المطلب الثالث: دراسة حالة (مجموعة مؤسسات ناشئة في الوادي)
73	أولا: دراسة حالة (مؤسسة ستار سوف لمواد الصيانة والنظافة)
74	ثانيا: دراسة حالة (مجموعة مؤسسات ناشئة في الجزائر)
77	خلاصة الفصل الثاني

79	الخاتمة
85	قائمة المراجع
90	الملاحق

فهرس الجداول		
الصفحة	العنوان	رقم الجدول
11	معايير التمييز بين حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	01
52	التمويل الثنائي	02
52	التمويل الثلاثي	03
55	تطور عدد المؤسسات الممولة من طرف ANADE	04
68	تطور عدد المؤسسات والعمالة الموظفة سنة 1999	05
69	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب جهات الوطن من 2014-2004	06

فهرس الأشكال		
الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
27	منحنى حياة المؤسسة الناشئة Start up	01
29	منحنى حياة المؤسسة الناشئة Startup ومؤسسة كلاسيكية	02
53	مراحل المرافقة في إنشاء مؤسسة	03
56	نسبة المشاريع الممولة من طرف ANADE	04
59	عدد السلف الممنوحة	05
60	نسبة السلف الممنوحة حسب الجنس من طرف الوكالة	06
62	مراحل إنشاء مؤسسة ناشئة	07
68	ت إجمالي عدد المؤسسات والأجراء في الجزائر سنة 1999	08
70	طور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب جهات الوطن من 2004-2014	09
71	التحديات الأكثر تأثيرا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2016	10

قائمة الملاحق		
الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
90	المرسوم التنفيذي الذي يوضح تغيير تسمية وكالة ANADE	01
91	مرسوم شروط منح علامة "مؤسسة ناشئة"	02
92	مرسوم شروط منح علامة "مشروع مبتكر" و"حاضنة أعمال"	03
93	الجريدة الرسمية، العدد 33.	04
94	مهام وأهداف الوكالة الوطنية ANSEJ	05
95	مسار إنشاء مؤسسة مصغرة.	06

قائمة الرموز والاختصارات		
ANSEJ	Agence de Soutien à l'emploi des jeunes	الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب
CNAC	Caisse National de Chômage	الصندوق الوطني للتأمين على البطالة
ANGEM	Agence Nationale de gestion du Micro-crédit	الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة
ANADE	Agence nationale d'appui et de développement à l'entrepreneuriat	الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية
RSDT	Direction Générale de la Recherche Scientifique et du Développement Technologique	المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي
IMRAD	Introduction, Méthode, Results, And, Discussion	مقدمة، الطريقة، النتائج، و، المناقشة

مقدمة

مقدمت

لقد اتفق الاقتصاديون على أهمية ودور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في التوظيف والاستثمار ورفع معدلات التنمية الاقتصادية، لكن تغير مفهوم التنمية في المجتمعات خلال السنوات الأخيرة من المفهوم القائم على المؤسسات العملاقة والتخطيط المركزي الى مفهوم آخر يعتمد على الإبداع والابتكار الذي يقوم به أفراد بصفة فردية، أو جماعية وهو ما يعرف بالمقاولاتية.

فالمقاولاتية تعد من المواضيع الحالية المهمة التي يثار حولها الكثير من النقاش، نظرا لأهميتها في تفادي بعض الصعوبات التي لم تستطع المؤسسات الكبيرة تجاؤها، وقد أصبح الاهتمام بهذا المجال أمرا بالغ الأهمية إذ يعد من أهم وسائل الإنعاش الاقتصادي، من خلال خلقها لمناصب العمل وقدرتها على البروز في مختلف مجالات حياة المجتمع، وبالتالي أصبح لزاما على الدول زيادة فعالية المقاولاتية وتخفيف كافة الصعوبات التي تواجهها، من جهة أخرى ركزت الكثير من الدراسات المهمة بظاهرة المقاولاتية على شخص المقاول كونه الحجر الأساس في العملية المقاولاتية، فهان نجاح هذه المشاريع يرتبط بالمهارات المتوفرة لدى المقاول نفسه، وهذا يتطلب منه امتلاك بعض السمات النفسية المبدعة والمبتكرة.

لقد حظيت المقاولاتية الصغيرة والمتوسطة باهتمام متزايد ودعم وترقية، أدى بذلك الى ظهور المؤسسات الناشئة Startup كقطاع يستدعي الاهتمام والمرافقة، إلا أن هذا النوع من المؤسسات معرض للعديد من التحديات نظرا لحدثة عهده في الجزائر وينطبق أيضا على الدول المتقدمة نتيجة تبنيه للأفكار المستحدثة والإبداعية، والتي عادة تكون عالية المخاطرة، وقد وفرت الدولة الجزائرية مجالا واسعا لدعم المؤسسات بداية من التسعينات، والسعي الى تطويرها وتخصيص هيكل يهتم بدعمها، لأن الاهتمام بالمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة له علاقة كبيرة بالتنمية المستدامة.

1. المشكلة الرئيسية:

وبناء على ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع المؤسسات الناشئة Startup والفكر المقاولاتي بالجزائر؟

2. الأسئلة الفرعية:

من التساؤل الرئيسي السابق يمكننا أن نُثير مجموعة من الأسئلة الجزئية تسهيلاً للإجابة عن المشكلة الرئيسية:

① ما مفهوم المؤسسات الناشئة المصغرة و الصغيرة والمتوسطة؟

- ② ماهي طرق التمويل المؤسسات الناشئة؟
- ③ فيما يتمثل دور المقاولاتية في المؤسسات الناشئة؟
- ④ ما هي القوانين والإجراءات التي اتخذتها الجزائر لدعم المقاولاتية؟
- ⑤ كيف ساهمت ANAD ودار المقاولاتية وحاضنات الأعمال في دعم وتطوير المؤسسات الناشئة بالجزائر؟

3. فرضيات الدراسة:

وكإجابة مؤقتة على التساؤلات السابقة نعتد الفرضيات الآتية:

- ① تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات
- ② تعتمد المؤسسة على عدة طرق للتمويل منها ماهو ذاتي ومنها ماهو خارجي يعتمد على مؤسسات تمويل و هيئات داعمة.
- ③ تلعب المقاولاتية دور هام في الرفع من مستوى الإنتاجية في جميع الأعمال والأنشطة كذلك تساعد في خلق فرص عمل جديدة.
- ④ قامت الجزائر بعدة إجراءات من اجل دعم المقاولاتية من بينها: وضع قوانين خاصة بالمقاولاتية، للتسهيل على المقاول تجسيد مؤسسته، وإعفاءات ضريبية، كما أن هناك هيئات داعمة توفر للمقاول البيئة الخصبة للنجاح في مقاولته.
- ⑤ تعتبر وكالة ANADE الممول الرئيسي للمؤسسات الناشئة، تلعب دار المقاولاتية وحاضنات الأعمال دور الوسيط وهمزة الوصل بين الجامعة والقطاعات الاقتصادية والهيئات الحكومية، حيث أنها تعمل على تشجيع الأفكار الجديدة والعمل على تجسيدها وتحسين فرص نجاحها.

4. مبررات اختيار الموضوع:

هناك مجموعة من الأسباب التي دعتنا لاختيار هذا الموضوع منها الشخصية ومنها الموضوعية، والتي يمكن أن نوجزها فيما يلي:

- الموضوع يدخل ضمن صلب التخصص.
- الرغبة الشخصية في استحداث مؤسسة ناشئة.
- حداثة الموضوع لاسيما المؤسسات الناشئة في الجزائر.

- شعورنا بأهمية الموضوع خاصة في ظل التطورات والتحديات التي يشهدها الاقتصاد الوطني خلال السنوات الأخيرة، بفعل تراجع أسعار النفط.
- تنامي اتجاه فكري حديث في أغلب البلدان المتقدمة والنامية بالأهمية المتزايدة التي تلعبها المؤسسات الناشئة والفكر المقاوالاتي.

5. أهداف الدراسة وأهميتها:

1.1.5. أهداف الدراسة:

إن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة لا يخرج عن كونها محاولة لتوضيح دور المقاوالاتية في إنشاء وترقية المؤسسات الناشئة من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاوالاتية (اونساج سابقا) بالإضافة إلى الأهداف الفرعية، كمحاولة الإلمام بالمفاهيم المتعلقة بالمقاوالاتية والتعرف على الهياكل الداعمة لترقية المؤسسات الناشئة، تشخيص أداء الدعم والمرافقة المقاوالاتية وآلية عملها وكذا توجيه سلوك الشباب لإنشاء المؤسسات الناشئة عند التخرج وتنمية قدرة الطالب على اكتشاف ذاتها ومن ثم الوقوف على أهم النتائج التي حققتها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاوالاتية من خلال تمويل المؤسسات الناشئة على المستوى المحلي لولاية الوادي، واستخلاص بعض التوصيات التي تسهم في فعالية هذه الوكالة.

2.5. أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في كون أن المقاوالاتية واحدة من الاستراتيجيات المتبعة في الاقتصاديات العلمية كون أن المؤسسات الناشئة تتميز بصغر حجمها ما يجعل تمويلها وتوفير باقي عناصر الإنتاج أمر سهل، كما أن توجه هذا النوع من المؤسسات لتوليد أفكار إبداعية ناشئة يقوي من تنافسيتها ما يؤهلها لخلق قيم مضافة جديدة في الاقتصاد، هذا مع ما تحققه المؤسسات من أثر إيجابي في ظاهرة البطالة للشباب نفسه والذي يعد مكسبا حقيقيا لتمتعه بالمعرفة التي تؤهله لإنشاء مؤسسة ناشئة بعد التخرج، من أجل تخفيف العبء على مختلف مصالح الوظيفة العمومية.

كما تزايد الإقبال والاهتمام الدولي بالممارسة المقاوالاتية وبث وتفعيل الفكر المقاوالاتي لدى الشباب وكذلك الدور الحيوي الذي أخذته المؤسسات الناشئة في مختلف الاقتصاديات، واهتمام الدولة في السنوات الأخيرة بهذا النوع من المؤسسات والتي أسفرت على العديد من الهياكل والقوانين الخاصة بترقية وتنمية هذا القطاع ولعل من أهمها وأبرزها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاوالاتية، حيث تم التعرف على الدور الذي تقوم به الوكالة في تمويل

المؤسسات الناشئة ومعرفة مدى نجاعتها في إزالة العقبات التمويلية التي تواجه هذه المؤسسات خاصة أثناء التأسيس.

6. الإطار الزمني والمكاني:

إن الدراسة الميدانية أو ما يسمى بدراسة الحالة، تفرض علينا تحديد الإطار الزمني التي ستدرس خلاله متغيرات البحث، والإحصائيات والمعطيات اللازمة؛ مع تحديد المناطق التي ستشملها الدراسة ومن ثمّ فإنه:

♦ **زمنيًا:** لقد تمت هذه الدراسة من خلال الاطلاع على وثائق تخص الموضوع بكافة جوانبه، وذلك خلال فترة الدراسة الممتدة من 2015 إلى 2020.

♦ **مكانيًا:** فقد وقع اختيارنا على مجموعة من المؤسسات بولاية الوادي، وكذلك اخترنا الهيئات الداعمة للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة الناشطة في ولاية الوادي، من بين هذه الوكالات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، وكان اختيارنا بناء على موضوعنا.

7. المنهج والأدوات المستخدمة:

تحددت المناهج البحثية التي سنعمدها في بحثنا بناء على طبيعة وطريقة معالجة الإشكالية الرئيسية؛ وقد اعتمدنا على منهجية IMRAD للإجابة عن إشكالية الدراسة الرئيسية والإشكاليات الفرعية ومن ثمّ فرضيات الدراسة. وتبعاً لذلك اعتمدنا مجموعة من عدة مناهج بحثية، أهمها:

① **المنهج الوصفي والتحليلي** يعتمد هذا المنهج على وصف وتحليل الظاهرة، حيث حاولنا وصف وتحليل الأجزاء النظرية المتعلقة بموضوعات المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة، و الإبداع والابتكار، وكذا المقاولاتية والمؤسسات الناشئة، كما سهل لنا هذا المنهج ضبط متغيرات الدراسة استعانة بالأدبيات النظرية والدراسات السابقة في الموضوع.

② **المنهج التاريخي:** يتعلق تطبيق هذا المنهج بتتبع ظاهرة معينة وفقاً لتطور تاريخي عادة ما يركز على الإطار الزمني للدراسة؛ حيث ركزنا على الإسهامات التاريخية في بناء النظريات والدراسات في موضوع المقاولاتية، هذا من جهة الشق النظري؛ أما من شق دراسة الحالة فقد تتبعنا تطور المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة ومتغيرات الدراسة تاريخياً بدءاً بالخمس السنوات الأخيرة.

8. صعوبات الدراسة:

لقد واجهتنا عديد الصعاب خلال إعدادنا لهذا العمل لعل أهمها:

- ندرة المراجع في المكتبة التي تتناول موضوع المقاولاتية والمؤسسات الناشئة.

- إيجاد صعوبة في توحيد وضبط المصطلحات، لاسيما ما تعلق بالمقاولاتية.
- تكتم بعض المسؤولين على الإحصائيات المتعلقة بالوكالة لا سيما أن تحولها مؤخرا فقط.
- صعوبة الحصول على مؤسسات ذات مشروع مبتكر، حتى انه يمكن القول أنها نادرة لازالت لم تجسد على لأرض الواقع خاصة في ولاية الوادي.

9. محتوى البحث:

قسمنا المذكرة إلى فصلين، وُسِم الأول بالأدبيات النظرية للمقاولاتية والمؤسسات الناشئة Startup، ويندرج تحته مبحثين، المبحث الأول حول الإطار النظري للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة والمقاولاتية، أما المبحث الثاني فعنوانه بالدراسات السابقة وعلاقتها مع إشكالية البحث. وخصصنا الفصل الثاني لدراسة الحالة الذي عالجنا فيها التتبع العملي لواقع المقاولاتية لعينة من المؤسسات الناشئة Startup بولاية الوادي، وقد حدّدنا في المبحث الأول إجراءات تعزيز المقاولاتية والهيئات الداعمة للمؤسسات الناشئة، أما المبحث الثاني فهو تقييم المقاولاتية والمؤسسات الناشئة لعينة من المؤسسات بولاية الوادي.

أما خاتمة بحثنا فقد ضمناها ما توصلت إليه الدراسة من نتائج مدعمين إياها باقتراحات نظرية وأخرى عملية علّما تكون إضافة علمية وعملية في هذا المجال. وما التوفيق والسداد إلا من عند الله وحده.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية للمقاولاتية والمؤسسات الناشئة STARTUP

مهيّد

تمثل المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة مدخلا هاما في الاقتصاد، كونها تؤدي دورا هاما في ضمان استدامة التنمية الاقتصادية، وعليه فقد أصبح المقاول نموذجاً يحتذى به ويعطي دفعة للآخرين للسير على خطاه وبالتالي الزيادة في عدد المشروعات الجديدة.

تطرقنا الى موضوع المقاولاتية حيث بات الاهتمام بهذا المجال أمرا بالغ الأهمية، من خلال دوره في التنمية وتوفير مناصب الشغل وقدرته على الابتكار والإبداع وتوفير منتجات جديدة لهذا أصبح لزاما على الدول زيادة فعالية المقاولاتية وتذليل كافة الصعوبات التي تواجهها.

نحاول من خلال هذا الفصل دراسة الأدبيات المتعلقة ب:

المؤسسات المصغرة الصغيرة والمتوسطة والمقاولاتية، وهذا من خلال مبحثين:

✓ المبحث الأول: الإطار النظري للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة والمقاولاتية

✓ المبحث الثاني: الدراسات السابقة وعلاقتها مع إشكالية البحث

المبحث الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقاولاتية

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة دور كبير في الارتقاء باقتصاديات الدول، إلا أنه لا تزال هناك مجموعة من الإشكاليات والتساؤلات التي تواجه هذه المؤسسات، منها ما هو متعلق بتعريفها، ومنها ما يتعلق بأشكالها وتصنيفاتها، وهذا ما يترتب عنه صعوبات كبيرة أمام المهتمين بهذا النوع من المؤسسات.

الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولاً: معايير تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

من المعروف أن إعطاء تعريف لأي متغير أو تحديد أبعاد ظاهرة ما يبقى خاضعاً للظروف والبيئة التي تظهر وتتطور فيها هذه الظاهرة، لذا فإن إعطاء تعريف دقيق وموحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمراً خاضعاً لعوامل البيئة التي تنشأ فيها هذه المؤسسات و خاصة البيئة الاقتصادية.¹

1- المعايير الكمية: من أهم معايير التي تعتمد في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد:

1.1. معايير رأس مال: يعتبر هذا العيار من أهم معايير التصنيف لأنه يعكس الطاقة الإنتاجية والاستثمارية، إلا أنه بقي مختلف من دولة إلى أخرى.

طبقاً لهذا المعيار فإن المؤسسات التي تتميز بانخفاض حجم رأس المال بها تعتبر من المؤسسات الصغيرة وعلى العكس من ذلك فإن المؤسسات التي تتميز بارتفاع رأس المال المستثمر بها تعتبر من المؤسسات الكبيرة؛ في الولايات المتحدة الأمريكية مثال تعتبر المؤسسة صغيرة ما لم يتعدى رأس مالها ألف دولار، وفي مصر تعتبر 221 ألف دولار.²

2.1. معيار العمالة: يعتبر هذا المعيار من المعايير المستعملة بكثرة في قياس حجم المؤسسات، حيث يعتمد على عدد العاملين في التفرقة بينها. وهناك اختلاف واسع بين الدول المتطورة والنامية فيما يتعلق بتطبيق هذا المعيار، حيث تعتبر الشركات الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، بمعيار حجم اليد العاملة، شركات متوسطة وربما كبيرة في دول أخرى.³

3.1. معيار رقم الأعمال: يعتبر معيار رقم الأعمال من المعايير الحديثة والمهمة لمعرفة قيمة وأهمية المؤسسات وتصنيفها من حيث الحجم، ويستخدم لقياس مستوى نشاط المشروع وقدراته التنافسية، ويستعمل هذا المقياس بصورة كبيرة في

¹ خبايا عبد الله، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - آليات تحقيق التنمية المستدامة"، دار الجمعة الجديدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة مسيلة، الجزائر، 2013، ص 13-16.

² يوسف حميدي، "مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل العولمة"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 70.

³ محفوظ جبار، "المؤسسات المصغرة و الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها"، دراسة حالة المؤسسات المصغرة ولاية سطيف خلال الفترة (1999-2001)، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 5، بسكرة، الجزائر، 2003، ص 216.

الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، حيث تصنف المؤسسات التي تبلغ مبيعاتها مليون دولار فأقل ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويرتبط هذا المعيار أكثر بالمؤسسات الصناعية.¹

4.1 معيار معامل رأس المال: يعتبر من المعايير المحددة للطاقة الإنتاجية للمشروع وكذلك معيار العمالة لذا فإن الاعتماد على أي منهما منفردا يؤدي الى نتيجة غير دقيقة في تحديد حجم المشروع، فقد نجد إن عدد العمال في المنشأة قليل ولا يعني ذلك أن حجمها صغير إذا من المحتمل أن يكون حجم رأس المال فيها كبيرا أي أنها تستخدم أسلوب فن إنتاجي كشف رأس المال وبالتالي تصنف هذه المنشأة حسب معيار رأس المال من المنشآت الكبيرة.²

2- المعايير النوعية:

1.2 معيار قيمة المبيعات: يعتبر من المعايير المهمة والمستخدمة لتصنيف المشروعات من حيث الحجم ويعتبر مقياسا صادقا لمستوى نشاط المشروع وقدراته التنافسية ففي الولايات المتحدة تصنف المشروعات التي تبلغ قيمة مبيعاتها مليون دولار فأقل ضمن المشروعات الصغيرة.³

2.2 المعيار القانوني: عيار القانوني يتوقف الشكل القانوني للمؤسسة على طبيعة وحجم رأس المال المستثمر فيه وطريقة تمويله، فشركات الأموال غالبا ما يكون رأس مالها كبيرا مقارنة مع شركات الأشخاص، ووفقا لهذا المعيار تقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نطاق شركات الأفراد وشركات الأشخاص العائلية والتضامنية وشركات التوصية البسيطة والتوصية.⁴

3.2 معيار الإدارة (التنظيم): وتصنف المنشأة صغيرة وفقا لهذا المعيار إذا كانت تتسم بخاصيتين أو أكثر من هذه الخواص:

- الجمع بين الملكية والإدارة.
- قلة عدد مالكي رأس المال.
- ضيق نطاق العمل.
- صغر حجم الطاقة الإنتاجية.
- تحمل الطابع الشخصي بشكل كبير.

¹ السيد بريش، "مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، مجلة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثاني عشر، نوفمبر 2007، ص 62.

² نبيل حواد، "إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع، بيروت، 2007، ص 31.

³ هيا جميل بشارت، "التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة و المتوسطة"، دار النفائس للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2008، ص 29.

⁴ هايل عبد المولى طشطوش، "المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 27.

4.2. المعيار التكنولوجي: بناء على هذا المعيار تصنف المشروعات الصغيرة بأنها تلك التي تستخدم أساليب إنتاج بسيطة ذات رأسمال منخفض وكثافة عمالية عالية.¹

ثانيا: التعاريف الدولية والمحلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1. تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تعطي اللجنة الأوروبية للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة التعريف التالي:²

المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي كل مؤسسة توظف أقل من 250 عامل، وتتمتع بالاستقلالية ولا تنسب إلى أي مؤسسة اقتصادية أخرى، رقم أعمالها لا يتجاوز 40 مليون أورو، والميزانية التقنية لا تتجاوز مليون أورو، وحسب هذه اللجنة تقسم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

1.1. مؤسسات صغيرة توظف أقل من 50 عامل، وتحقق رقم أعمال أقل من 7 مليون أورو، مع ميزانية تقنية أقل من 5 مليون أورو.

1.2. مؤسسة متناهية الصغر توظف أقل من 10 عمال.

2. تعريف البنك الدولي للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة: ويعرف البنك الدولي هذا النوع من المؤسسات استنادا إلى معيار عدد العمال، ويصنف المؤسسات المصغرة على أنها تلك التي تشغل أقل من 10 عمال، والمؤسسات الصغيرة تلك التي يعمل بها ما بين 10 إلى 50 عامل، أما التي تشغل ما بين 50 إلى 100 عامل فهي تصنف كمؤسسة متوسطة، وما فوق ذلك فهي مؤسسة كبيرة.³

3. تعريف هيئة الأمم المتحدة للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة:

لقد استندت هيئة الأمم المتحدة في دراسة لها عن المحاسبة في المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة علي معيارين وهما العمالة والحجم، وذلك بعدما أفادت بعدم وجود تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات، وقد قسمتها إلى:⁴

1.3. المؤسسة المصغرة: تشغل أقل من 10 أجزاء وتتسم ببساطة الأنشطة وسهولة الإدارة.

2.3. المؤسسات الصغيرة: الصغيرة توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 5 جزء ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 7 ملايين أورو، أو لا تتعدى ميزانيتها 5 ملايين أورو سنويا.

¹ نيل جواد، "إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، مرجع سابق، ص34.

² لوني سي ريم، "المعوقات الاجتماعية للممارسة المقاولاتية في الجزائر"، دراسة حالة المؤسسة الكبرى للآلات الصناعية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة سطيف، 2014-2015، ص47.

³ ايت عيسى عيسى، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة": آفاق وقيود، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، دون ذكر سنة النشر، ص 273.

⁴ مشري محمد الناصر، "دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص إستراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، جامعة سطيف، 2008-2011، ص6.

3.3. المؤسسة المتوسطة: توافق هي كذلك معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 250 جزء، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 40 ملايين أورو، أو لا تتعدى ميزانيتها 27 ملايين أورو سنويا.

4. تعريف المؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

وعرفها المشرع الجزائري بموجب المواد 05، و08، و09، و10، من القانون رقم: 17-02 المؤرخ في 11 جانفي 2017 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها:¹

المادة 5: تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات:

- تشغل من واحد(1) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا.

- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (4) ملايين دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (1) دينار جزائري.

المادة 8: تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين خمسين (50) إلى مائتين وخمسين شخصا ورقم أعمالها السنوي ما بين (400) مليون دينار جزائري إلى (4) ملايين دينار جزائري أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائتي مليون دينار جزائري إلى مليار دينار جزائري.

المادة 9: تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين عشرة إلى تسعة وأربعين شخصا ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز أربع مائة مليون دينار جزائري أو مجموع حصيلتها السنوي لا يتجاوز مائتي مليون دينار جزائري.

المادة 10: تعرف المؤسسة الصغيرة جدا بأنها مؤسسة تشغل من شخص واحد إلى تسعة أشخاص ورقم أعمالها السنوي اقل من أربعين مليون دينار جزائري أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز عشرين مليون دينار جزائري.

المادة 11: إذا صنفت مؤسسة في فئة معينة وفق عدد عمالها وفي فئة أخرى طبقا لرقم أعمالها أو مجموع حصيلتها تعطى الأولوية لمعيار رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة لتصنيفها.

الجدول رقم (1): معايير التمييز بين حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

الصف	عدد العمال	رقم الأعمال	مجموع الميزانية السنوية
مؤسسة مصغرة	من 1 إلى 9 عمال	اقل من 20 مليون دج	اقل من 10 مليون دج
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49 عامل	اقل من 400 مليون دج	اقل من 200 مليون دج
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250 عامل	من 400 الى 4 مليار دج	من 200 الى 1 مليار دج

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 17-02 الصادر في 10 جانفي 2017، المواد 5,8,9,10,11، الجريدة الرسمية رقم 02 المؤرخة في 11 جانفي 2017، ص 6، 5.

¹ القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 ديسمبر 2017، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المؤرخة في 11 جانفي 2017، ص 6، 5.

الفرع الثاني: مختلف أشكال المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة

أولاً: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمصغرة المتوسطة على أساس توجهها.

تصنف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على حسب توجهها إلى:¹

1. المؤسسات العائلية: ويكون مكان إقامتها أو نشأتها المنزل، حيث تستخدم الأيدي العاملة العائلية وتنشئ بمساهمة أفراد العائلة وتنتج منتوجات تقليدية للسوق وبكميات محدودة.

2. المؤسسات التقليدية: يقترب أسلوب تنظيمها من النوع الأول لكونها تستخدم العمل العائلي في إنتاج منتوجات تقليدية أو منتوجات (نصف مصنعة) لفائدة المصانع التي ترتبط معها من خلال عقد تجاري، وتميز عن المؤسسات العائلية بكونها قادرة على الاستعانة بالعامل الأجير وتميز كذلك -المؤسسة التقليدية- باستقلاليتها عن المنزل بمكان مستقل، وهناك تشابه كبير فيما يخص النوعين لكونهما يعتمدان بشكل كبير على كثافة الرأس المال البشري وتكنولوجيا ضعيفة وقليلة التطور نسبياً.

3. المؤسسة المتطورة والشبه متطورة: تتميز هذه المؤسسات بكونها تستخدم فنون وأساليب الإنتاج الحديث سواء من ناحية استخدام رأس المال الثابت أو من ناحية تنظيم العمل أو من ناحية التكنولوجيا المستخدمة أو المنتجات التي يتم صنعها بطريقة عصرية ومنظمة وطبقاً للمعايير والمقاييس العالمية.

ثانياً: تصنيف المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعة الإنتاج

يمكن لنا أن نصف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة من خلال هذا المعيار إلى:²

1. مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية: ويرتكز نشاط هذه المؤسسات على التصنيع وبالتحديد تصنيع: المنتجات الغذائية، تحويل المنتجات الفلاحية، منتجات الجلود والأحذية والنسيج، الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته. ويعود سبب تركيزها على مثل هذه المنتوجات بسبب طبيعة الخصائص التي تتميز بها المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة ولكونها تعتمد على المواد الأولية المتفرقة والتقنيات الإنتاجية البسيطة واليد العاملة الكثيفة.

2. مؤسسات إنتاج السلع الوسيطة: ويركز هذا النوع من المؤسسات على مؤسسات:

- تحويل المعادن، المؤسسات الميكانيكية والكهربائية، صناعة مواد البناء، المحاجر والمناجم.

ويعود التركيز على مثل هذه الصناعات بسبب الطلب المحلي على هذه المنتوجات خاصة في ما يتعلق بمواد البناء.

3. مؤسسات إنتاج سلع التجهيز: إن أهم ما يميز هذه المؤسسات على المؤسسات الأخرى هو احتياجها إلى الآلات والمعدات الضخمة التي تتمتع بالتكنولوجيا العالية والرأس المال الكثيف وهو مالا ينطبق على المؤسسات

¹ مشري محمد الناصر، "دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة"، مرجع سابق، ص 13.

² كليغوردب.م. ومياك، "أسس إدارة الأعمال التجارية الصغيرة"، مركز الكتب الأردني، عمان، 1998، ص 60.

المتوسطة والصغيرة والمصغرة ولا على خصائصها وإمكاناتها، لذلك نجد أن مجال تدخل هذه المؤسسات ينحصر في بعض الأنشطة البسيطة مثل التركيب وصناعة بعض التجهيزات البسيطة في الدول المتقدمة، وعمليات الصيانة والإصلاح وتركيب قطع الغيار المستوردة في البلدان النامية.

ثالثا: تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة على أساس الشكل القانوني

ويمكن أيضا أن نميز نوع آخر من المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة ويصنف هذا النوع على أساس الشكل القانوني الذي تنتسب إليه المؤسسة، وهي:¹

1. التعاونيات: تعد الجمعيات التعاونية من المشاريع الاختيارية التي تؤمن من قبل مجموعة من العناصر البشرية بهدف تأمين احتياجات الأعضاء من الخدمات والسلع الضرورية بأقل تكلفة ممكنة.

2. المؤسسات العامة: هي المؤسسات التابعة للقطاع العام، تمتاز بإمكانات مالية ومادية كبيرة وتستفيد من مجموعة من التسهيلات والإعفاءات المختلفة، وكذلك تحتوى على جهاز رقابة يتمثل في الوصايا.

3. المؤسسات الخاصة: هي مؤسسات تخضع للقانون الخاص، ويندرج تحتها صنفين أساسيين وهما المؤسسات الفردية والشراكة.

1.3 المؤسسات الفردية: وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها بالدرجة الأولى إلى شخص واحد ويقوم بجميع الأعمال الإدارية والفنية، ومطالب بتوفير الأموال الضرورية للممارسة النشاط، وعن أمثلة ذلك نجد المعامل الحرفية و ورشات الصناعة الخ...

وتمتاز المؤسسات الفردية بإجراءات تأسيس بسيطة، وإجراءات الرقابة تكون بفرض الضريبة على الأرباح وتمتاز بالحرية في اتخاذ القرار والمرونة في الممارسات الإدارية والفنية، ومن سلبيات هذه المؤسسات هو أن وجودها واستمراريتها مرتبطة بحياة هذا الشخص، وعدم قدرة الفرد الواحد على الإلمام بجميع النواحي الإدارية والفنية والإنتاجية تجعلها عرضة أكثر للأزمات، أيضا الترقية داخل هذه المؤسسات تكون محدودة جدا وعدم استفادة المؤسسة من مزايا التخصص، وبالرغم من هذه الانتقادات إلا أن هذا التوجه يبقى هو النموذج الأنسب للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.

2.3 مؤسسات الشراكة: الشراكة عقد بمقتضاه يلتزم شخصان أو أكثر بأن يساهم كل واحد منهم في المشروع أو المؤسسة سواء بمبلغ مالي أو بالعمل، على أن يقتسموا عوائد المشروع سواء كان ربح أو خسارة طبقا للمادة 416 من القانوني المدني الجزائري، وقد وضع المشرع شروط موضوعية وهي الرضا، الأهلية، المحل والسبب، أما الشروط الموضوعية الخاصة تتمثل في تعدد الشركاء، تقييم الحصص، النية في المشاركة.

¹ شوقي ناجي جواد، كاسر نصر المنصور، "إدارة المشروعات الصغيرة"، دار حامد للنشر، عمان، 2000، ص32..

رابعا: تصنيفات أخرى للمؤسسات

1. مؤسسات المقاولاتية من الباطن:¹

شركة المقاولاتية من الباطن تقوم بالإنتاج لصالح الغير، وهي اتفاق بين مؤسسة أم، وأخرى ثانوية تعمل بأوامر ولصالح الشركة الأم الرئيسية وعادة ما تكون شركات المقاولاتية شركات صغيرة.

2. المؤسسات بعلامة مؤسسة ناشئة (Start-up):

بناء على تقرير الوزير المنتدب المكلف باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، وطبقا للمرسوم التنفيذي الصادر في: 15 سبتمبر 2020، فقد أنشئت لجنة وطنية تابعة للدائرة الوزارية منح علامة مؤسسة ناشئة (Up Start)، ويعني المصطلح الإنكليزي لغة (Start-up) مشروع مؤسسة صغيرة انطلق للتو. واصطلاحا يقصد بالمؤسسة الناشئة كل مؤسسة حديثة مبتكرة تقوم بإنتاج سلع أو تقديم خدمات أو أي فكرة مبتكرة جديدة. وتمنح اللجنة الوطنية الوزارية علامة "مؤسسة ناشئة" لأي مؤسسة استوفت الشروط، لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

3. المؤسسات بعلامة مشروع مبتكر (Projet Innovant):

يمكن لكل شخص طبيعي أو مجموعة أشخاص طبيعيين أن يطلبوا لمؤسستهم علامة "مشروع مبتكر" شريطة أن يكون المشروع له علاقة بالابتكار. ويقدم أصحاب الطلب عرض حول المشروع وأوجه الابتكار فيه والعناصر التي تثبت الإمكانيات الكبيرة لنمو هذا المشروع.

وتمنح علامة "مشروع مبتكر" لمدة سنتين قابلة للتجديد مرتين .

4. المؤسسات بعلامة "حاضنة أعمال" (Incubateur):

يكون مؤهلا للحصول على علامة "حاضنة أعمال"، كل هيكل تابع للقطاع العام أو القطاع الخاص أو بالشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، ودور هذا الهيكل المؤسسي هو اقتراح دعم للمؤسسات الناشئة وحاملي المشاريع المبتكرة فيما يخص الإيواء والتكوين وتقديم الاستشارة والتمويل.

المطلب الثاني: أساسيات حول الإبداع و الابتكار

مثل الإبداع والابتكار محور اهتمام العديد من المفكرين في مجالات وتخصصات مختلفة لارتباطه بمختلف العمليات الإنسانية والاجتماعية والفكرية والعلمية، التي يمكن أن تؤثر على الفرد والمجتمع والمؤسسة والاقتصاد وان تدفع لتحقيق التطور والتنمية في مختلف مجالات الحياة.

¹ فوزي محيريق بن الجليلي، "مدخل لاقتصاد المؤسسة"، مطبعة الرمال، ولاية الوادي-الجزائر، 2020، ص: 55-57.

الفرع الأول: مفهوم الإبداع

أولاً: تعريف الإبداع

1. الإبداع هو استنباط فكرة جديدة بالنسبة لك.¹
2. عملية معقدة من العمليات العقلية، الذهنية تستدعي توليد الأفكار، المفاهيم الجديدة أو الأصلية.²
3. هو تطبيق فكرة جديدة طورت داخل المنظمة أو تمت استعارتها من خارج المنظمة سواء كانت تتعلق بالمنتج أو الوسيلة أو النظام أو العملية أو السياسة أو البرنامج أو الخدمة، وهذه الفكرة جديدة بالنسبة للمنظمة حينما طبقتها.³

ثانياً: مستويات الإبداع

يمكن التمييز بين ثلاث مستويات للإبداع في المنظمة:⁴

- **الإبداع على المستوى الفردي:** مجمل ما يملكه الفرد من قدرات على الإبداع لتطوير العمل، وقد اختلف الباحثون حول ما كان كل فرد مبدع إذا ما توفرت لديه مجموعة من الظروف المساعدة أو أن الإبداع حكر على بعض الأفراد الذين يمتلكون قدرات و سمات إبداعية دون غيرهم.

ومن بين خصائص الفرد المبدع:

- **المعرفة:** مجموع جمعه الفرد من معارف خلال قراءاته و معاشته للأحداث و الأعمال.
- **التعليم:** خاصة اكتساب القدرة على مواجهة مسائل و مناهج حلها.
- **الذكاء:** التمتع بالقدرات التفكيرية على تكوين علاقات مرنة بين الأشياء.
- **الشخصية:** تتسم شخصية المبدع بروح المخاطرة و قوة المثابرة و الانفتاح على الآراء الجديدة و كذا الفضول.
- **الإبداع على مستوى الجماعات:** حيث تكون هناك جماعات محددة في العمل، تتعاون فيما بينها لتطبيق الأفكار التي يحملونها وتغيير الشيء نحو الأفضل.
- **الإبداع على مستوى المنظمات:** هو حصيلة الإبداع لنظام اقتصادي معقد، يعمل بدلالة الإبداع الفردي و الجماعي، بما فيها التي تأتي من البيئة الخارجية، ويشير الإبداع عند هذا المستوى إلى المنظمات القادرة على تطوير نفسها دون تدخل خارجي.

¹كارول جومان، "الإبداع في العمل دليل عملي في التفكير الإبداعي"، دار المعرفة للتنمية البشرية، ط1، 2010، ص19.

²حسن عبد الله مسلم، "الإبداع و الابتكار الإداري"، دار المعزز للنشر والتوزيع، ط1، 2015، ص19.

³حسين حرم، "إدارة المنظمات منظور كلي"، دار الحامد للنشر و التوزيع، ط2، 2009، ص299.

⁴بديسي فهيمة وآخرون، " تنمية الإبداع و دوره في الرفع من أداء المنظمات"، ملتقى دولي حول الإبداع و التغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة"، 2011، ص، 9-10.

ثالثاً- مصادر وأنواع الإبداع:

1- مصادر الإبداع:

يشير الباحثون إلى أن مصادر الإبداع متنوعة، وإذا أخذنا بنظر الاعتبار الإبداع التنظيمي Organizational Innovation فان الغالبية منهم يؤكد على المصادر الداخلية والخارجية أو على دور العقل و التفكير و قدم أحد هؤلاء الباحثين في دراسته أن الفلاسفة اعتبروا الإلهام والوحي أهم مصادر الإبداع، في حين عزاه البعض الآخر إلى ملاحظات تشير إلى الحدس، وطبقاً لوجهة النظر هذه أن الإبداع يحدث فجأة دون تدخل قوة العقل و الإرادة:¹

وأكد Rastoqi إلى أن مصادر الإبداع التكنولوجي هي المختبرات البحثية في المنظمات المختلفة، وان الإبداع

يمكن أن يصدر عن تفاعل ثلاثة عناصر وهي:

- الخبرات المعرفية المستمدة من الواقع العملي.

- المهارات والتفكير الخلاق.

- الدوافع الداخلية والخارجية.

أما الأستاذ Drucker فقد أكد على إن الإبداعات من التوقد في الذهن العبقري و اغلبها تنتج عن البحث الفرضي والواعي لفرص الإبداع، وقد حدد أربعة أنواع من هذه الفرص (الموجودة داخل المنظمة أو الصناعة) وهي:

- الحدوث غير المتوقع Unexpected Occurrences

- التعارض Incongruities

- احتياجات العمليات Process Needs

- التغييرات في هيكل الصناعة والسوق Industry and Market Changes

أما المصادر الخارجية فهي ترتبط بالتغيرات الديموغرافية والتغيرات في الأذواق والتفضيلات والمعرفة الجديدة.

4. أنواع الإبداع:

نظراً لوجود سلسلة متعددة الحلقات حول الإبداع، فإننا لا نرى مانع من التركيز على البعض منها، وقد يكون

في اعتقادنا الأهم، وهو:²

1.2. الإبداع التكنولوجي: حسب العديد من الدراسات العلمية في هذا المجال، يعتبر هذا النوع من الإبداع واحداً

من أهم أشكال الإبداع، لاعتباره أهم الأسباب الداعية للنمو على المستويين الكلي والجزئي ومن ثم فتعريفه لا يختلف

عن التعريف العام للإبداع، ومن ضمن تعاريفه:

¹ مؤيد عبد الحسين الفضل، "الإبداع في اتخاذ القرارات الإدارية"، إثناء للنشر و التوزيع الأردن، 2009، ص 29، 30.

² حسن عبد الله مسلم، "الإبداع و الابتكار الإداري"، مرجع سابق، ص، 28، 29.

إن الإبداع التكنولوجي عبارة عن تحويل فكرة معينة إلى منتج قابل للتسويق، أو بتحسين منتج في طريق التصنيع أو التسويق أو طريقة جديدة لخدمة معينة.

2.2. الإبداع التنظيمي: المقصود به إحداث التغيير في التنظيم، وإحلال نماذج تنظيمية جديدة تزيد من المرونة في أداء المهام وتحسين علاقات العمل، وهو ما يستدعي توفر مستوى معين من التفكير والخبرة لدى المسيرين، إن هذا النوع الإبداعي غير مادي، وهو يهدف إلى تنظيم طرائق وأساليب وأنماط التسيير، بغية تنظيم سلوك المنظمة وجعله أكثر فعالية.

3.2. الإبداع في الخدمة: المقصود به النشاط المتعلق بالخدمات المقدمة للغير أو الآخرين.

4.2. الإبداع في مجال التسويق: يعني به خلق منافذ وطرق جديدة للتسويق... الخ.

الفرع الثاني: مفهوم الابتكار

أولاً: تعريف الابتكار

للابتكار عدة تعاريف نذكر منها:

1. هو قدرة الشركة على التوصل إلى ما هو جديد يضيف قيمة أكبر وأسرع من المنافسين في السوق.¹
2. يعرف الابتكار بأنه الاختراع و التطبيق لممارسات و عمليات وهياكل أو أساليب و التي تمثل حالة جديدة من الفن و التي تسعى لمزيد من الأهداف التنظيمية.²
3. الابتكار يعني التغيير بوصفه إعادة تشكيل أو إعادة عمل الأفكار الجديدة لتأتي بشيء ما جديد.³

ثانياً: مستويات وأنواع الابتكار

1- مستويات الابتكار:⁴

- الابتكارية الاختراعية **Inventive**: يمثلها المخترعون والمكتشفون، الذين تظهر عبقرتهم باستخدام المواد والأساليب بطرق مختلفة.
- الابتكارية التعبيرية **Expressive**: هي التعبير الحر المستقل الذي لا يكون للمهارة أو الأصالة فيه أهمية، مثل رسوم الافال التلقائية.
- الابتكارية الإنتاجية **Productive**: هي المنتجات الفنية والعلمية التي تتميز بمحاولة ضبط الميل إلى اللعب الحر، ومحاولة وضع أساليب تؤدي للوصول إلى منتجات كاملة وجديدة.

¹ نجم عبود نجم، "إدارة الابتكار"، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 2003، ص22.

² زين يونس و بوحديد ليلي، "التغيير كأسلوب لتفعيل الابتكار في المؤسسات الجزائرية"، مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات العدد الرابع، ديسمبر 2016، ص181.

³ سواعدي فاطمة الزهراء وحاجي فطيمة، المسلك الجديد نحو الابتكار دراسة حالة الجزائر حسب مؤشر الابتكار العالمي، مجلة العلوم الاقتصادية، 2013-2019، المجلد 13، العدد 03، ص 493.

⁴ حسن عبد الله مسلم، "الإبداع و الابتكار الإداري"، مرجع سابق، ص160.

- الابتكارية الانبثاقية **Emergentive**: هي ظهور مبدأ جديد أو مسلمة جديدة، تزدهر حولها مدرسة جديدة.
- الابتكارية التجديدية (الاستحدثائية) **Innovative**: هي التطوير والتحسين، الذي يتضمن استخدام المهارات الفردية والتصويرية و الخيالية.

2- أنواع الابتكار:¹

- **الابتكار التراكمي**: يقوم على إدخال تحسينات صغيرة في المنتجات والعمليات والإجراءات التي تكون خصائصها التكنولوجية قد سبق تحسينها أو تحديثها مثلاً كإضافة رقائق متطورة في الالكترونيات.
- **الابتكار الجذري**: يحدث في حالة منتجات المسوقة حديثاً وتكون وظيفتها وبنائها وخصائص أداؤها وتصميمها، واستخدام موادها وعناصرها، إما جديدة أو خضعت لتغيير جذري، مثل: طرح لقاح جديد أو معالج صغري جديد للحاسوب.
- **الابتكار الجزئي**: يقوم على إدخال تحسينات صغيرة نسبياً في المنتجات والعمليات والإجراءات، التي تكون خصائصها التكنولوجية قد سبق تحسينها أو تحديثها كإضافة رقائق متطورة الكترونيات، وقيل عن التجديدات الجزئية أنما أفضل وأحسن وقل تكلفة ويحدث عادة الابتكار أو التجدد الجزئي في حالة منتجات مسوقة حديثاً.

ثالثاً: العلاقة بين الإبداع و الابتكار:²

العلاقة بين الإبداع و الابتكار علاقة تكاملية حيث أن هناك مدخلات للمؤسسة المبدعة تشتمل على (الأفكار، العاملين والتمويل) تؤدي إلى الإتيان بأفكار غير مألوفة، ومخرجات تشتمل على (الإبداع، النمو، والعائد على الاستثمار) تؤدي إلى الابتكار من خلال التحسينات المستمرة في الإنتاج وتحقيق المكاسب المادية.

المطلب الثالث: الإطار النظري للمقاولاتية و المؤسسات الناشئة

مرت المقاولاتية بفترات زمنية طويلة، مليئة بالإسهامات والنظريات العلمية من قبل الباحثين والعلماء، منذ القرن السادس عشر واستمر البحث في هذا المجال إلى يومنا هذا، أين أصبحت المقاولاتية أهم أسس التنمية الاقتصادية، وعليه يمكن القول أن ظاهرة المقاولاتية قديمة متجدد، لذلك نجد العديد من التعاريف ووجهات النظر للمقاولاتية.

¹ بلال زويوش، "السلوك الابتكاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة": الدوافع والمحددات -دراسة عينة من قطاع الصناعات التحويلية لولاية قسنطينة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي، 2017، ص21.

² صراح مستور و آخرون، "دور الإبداع و الابتكار في تحقيق الميزة التنافسية"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، دراسة حالة مؤسسات الوادي، شعبة علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، 2018/2017، ص12.

الفرع الأول: مفهوم المقاولاتية

أولاً: نشأة وتعريف المقاولاتية

1. نشأة المقاولاتية:

لقد تمت دراسة المقاولاتية لفترة طويلة من الزمن انطلاقاً من العلوم الاقتصادية والاجتماعية التي قامت بالتركيز على نتائج المقاولاتية في محاولة منها للإجابة على التساؤلين التاليين: ما هو تأثير الأنشطة المقاولاتية على الاقتصاد؟ ماهي الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تشجع المقاولاتية؟

حيث استعملت كلمة المقاول لأول مرة سنة 1616 من طرف Montchrétien وكانت تعني الشخص الذي يوقع عقداً مع السلطات العمومية من أجل ضمان إنجاز عمل ما، أو مجموعة أعمال مختلفة، وبناءً على ذلك كانت توكل إليه مهام تشييد المباني العمومية، إنجاز الطرق، ضمان تزويد الجيش بالطعام، إضافة إلى غيرها من المهام.¹ إلى غاية القرن 18 كانت معظم الأنشطة الإنتاجية تتمركز في المنازل وبشكل متفرق عن بعضها البعض، حيث كانت تتم بشكل يدوي دون الاعتماد عن الآلة، وتنتشر بشكل واسع في الأرياف، بعدها تطورت منظمات الإنتاج لتصبح وحدات حرفية، ومن أهم ما ميز هذه الفترة هو سيطرة التجار بشكل واسع على الأنشطة الإنتاجية. وبظهور بواد الثورة الصناعية ظهر النظام الرأسمالي الذي أدى إلى تطور الوحدات الإنتاجية البسيطة لتتحول إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة من أهم ما ميزها هو أن المسير هو نفسه مالك المؤسسة، إلا إن الباحثين الاقتصاديين في هذه الفترة لم يهتموا بدراستها، فحسب آدم سميث فالمؤسسة توجد فقط من أجل إنتاج السلع والخدمات، ويعتمد نجاحها أو فشلها على المحيط الاقتصادي الذي تنشط فيه، إلا أن أفكاره تعرضت للانتقاد خاصة من طرف R/Cantillon فيما يخص دور المقاول.

كما عرفت النظرية النيوكلاسيكية المؤسسة على أنها مجرد وظيفة للإنتاج يتمثل دورها في التنسيق بين رأس المال والعمل، كما أن دور المقاول يتلشى عند نقطة التوازن أي العرض يساوي الطلب.² ومع نهاية القرن 19 م ونتيجة للثورة الصناعية الثانية اشتدت المنافسة وتعرض المنتجين الصغار الغير قادرين على التنافس مع قدرات الآلة إلى الإفلاس بالإضافة إلى ظهور مؤسسات كبيرة أهم ما ميزها انتقال مهمة إدارة المؤسسة من الفرد المالك لرأس المال إلى جهاز إداري مشترك، وتم ملاحظة هذا الانفصال بين الملكية والتسيير لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1870 في مجال السكك الحديدية، وانطلاقاً من 1920 توسع ليشمل الفروع الأخرى.

¹ Sophie Bourillier & Dimitri, "La legend de l'entrepreneur", Edition la découverte & Syros, Paris, 1999, P23.

² أمال يعيط، "برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر-واقع وأفاق-دراسة حالة: Ansej, Angem, Cnac لولاية باتنة-مخضنة سيدي عبد الله لولاية الجزائر العاصمة- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (ل. م. د) في علوم التسيير، شعبية: تسيير المنظمات، جامعة باتنة1، 2017/2016، ص 3.

لكن وبالرغم من المشاكل التي طرحها فصل الملكية عن التسيير في المؤسسات الكبيرة والذي تمت معالجته فيما بعد بإصدار مبادئ حوكمة المؤسسات إلا أنها حظيت بتفوق كبير جلب إليها وإلى المسير مختلف الأنظار، وهذا على حساب المقاول الذي تم إهماله في هذه المرحلة.

وبعد منتصف الثمانينات وظهور الأزمة الاقتصادية قامت المؤسسات الكبيرة بتسريح عدد هائل من العمال مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة، نظرا لعدم قدرة هذه المؤسسات التكيف مع مختلف التحولات الاقتصادية وكذا مواكبة التطورات التكنولوجية التي عرفتها هذه الفترة.

ومن هنا بدأت الانتقادات توجه إلى هذه المؤسسات، وإلى أعمال الباحثين الذين لظالما آمنوا بالمؤسسات الكبيرة ذات الحجم الأمثل لنجاح الأسواق، وبدأ الاهتمام الفعلي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما أعطي دعم كبير لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاعتبارها بديل يمكن الاعتماد عليه للخروج من هذه الأزمة التي شهدتها الاقتصاد العالمي وبديل بالغ الأهمية أيضا في الدول النامية.¹

أما في الجزائر فلم تحظ المقاولاتية في الفترة الممتدة بين 1963 - 1988 باهتمام السلطات العمومية نظرا لطبيعة النظام السياسي السائد آنذاك والذي لم يسمح ب بروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المناولة، غير تلك التابعة للقطاع العام وبصورة جد محدودة أي أنه لم تكن هناك سياسة واضحة للمقاولاتية.²

وفي سنة 2001 تم إصدار القانون رقم 01 / 18 المؤرخ في 12-12-2001 الذي يسعى إلى ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يعد منعرجا حاسما في تاريخ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

2. تعريف المقاولاتية:

يعد مفهوم المقاولاتية من أكثر المفاهيم التي لم يتم الاتفاق على تعريف موحد لها بين الباحثين والكتاب حيث عرفت من وجهات نظر متعددة:³

يمكن تعريف المقاولاتية بأنها: حركة إنشاء واستغلال فرص الأعمال من طرف فرد أو عدة أفراد وذلك عن طريق إنشاء منظمات جديدة من اجل خلق القيمة.

من جهته تيمونس Timmons عرف المقاولاتية بأنها: عملية خلق أو انتهاز فرصة ومتابعتها، بغض النظر عن الموارد المتوفرة حاليا.

¹ دباح نادية، "دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها (2000-2009)", مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص ادارة أعمال، جامعة الجزائر3، 2011-2012، ص: 5-9-10.

² أمال بعبط، "برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر-واقع وآفاق-" مرجع سابق، ص: 5.

³ عرقوب علي و بطاهر بختة، "واقع المقاولاتية في الجزائر بين غياب الفكر المقاولاتي وضعف آليات المرافقة"، مداخلة في ملتقى دولي حول: التأهيل الصناعي وتحديات إنماء الاقتصاديات العربية-حالة الجزائر- جامعة بومرداس، ص: 4.

وحسب Hisrich et Peters تعرف على أنها: "نوع من السلوك يتمثل في السعي نحو الابتكار، تنظيم وإعادة تنظيم الآليات الاقتصادية والاجتماعية من أجل استغلال موارد وحالات معينة، تحمل المخاطرة وقبول الفشل، إنه مسار يعمل على خلق شيء ما مختلف والحصول على قيمة بتخصيص الوقت والعمل الضروري، مع تحمل الأخطار المالية، النفسية والاجتماعية المصاحبة لذلك، والحصول على نتائج في شكل رضا مالي وشخصي".

أما Gasse et Damours فقد اعتبر أن المقاولاتية هي: مسار الحصول على وتسيير الموارد البشرية والمادية بهدف إنشاء وتطوير وغرس حلول تسمح بالإجابة لحاجيات الأفراد والجماعات.¹

وحصر (1996) P. A. Julien et M. Marchesnay الأبحاث حول المقاولاتية ضمن ثلاث مفاهيم

أساسية هي: المقاول، والروح المقاولاتية وإنشاء المؤسسات.²

بصفة عامة يمكن تعريف المقاولاتية كالتالي:

هي مجموع النشاطات التي تتميز بالإبداع والبحث عن التغيير، والعمل على تقديم منتج أو خدمة مختلفة مبتكرة وجديدة تسمح بإنشاء مؤسسة جديدة أو تطوير مؤسسة قائمة في ظل إطار قانوني محدد من خلال اكتشاف، تمييز و استغلال الفرص المتاحة في السوق وذلك بتوفير الوقت، العمل، رأس المال ومختلف الموارد الأخرى الضرورية، وكل ذلك بهدف تقديم قيمة معينة.

ثانيا: تعريف وخصائص المقاول:

1. تعريف المقاول:

هناك عدة تعاريف للمقاول نذكر منها ما يلي:

يعرف J.Shmpeter المقاول على أنه "ذلك الشخص المبدع الذي يحرك عجلة النمو الاقتصادي، حيث يقوم بإيجاد توليفات جديدة لوسائل الإنتاج تأخذ الأشكال التالية، إنتاج سلع وخدمات جديدة، إدخال طرق إنتاج جديدة، فتح أسواق جديدة، مصادر تمويل جديدة وحتى طريقة تنظيمية جديدة". فالمقاول إنسان غير تقليدي ويقوم بالأعمال بطريقة مميزة ومبتكرة والأهم من ذلك أنه قادر على اتخاذ القرار في ظروف غامضة ترتفع فيها نسبة المخاطرة. والمقاول ذو سلوك اقتصادي ولديه دافعية قوية لبلوغ الهدف، إنه الإنسان ذو الأداء المميز والخيال الواسع.³

¹ فضيلة بوطورة و هواري أحلام، "أهمية ودور دار المقاولاتية في الجامعة الجزائرية في نشر الثقافة المقاولاتية-دراسة حالة دار المقاولاتية بجامعة تبسة-"، مداخلة في ملتقى وطني حول: الجامعة المقاولاتية: التعليم المقاولي و الابتكار، أيام 10-11 ديسمبر 2018، جامعة مصطفى اسطيمبولي-معسكر-، ص3.

² لفتقر حمزة، "روح المقاول و إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-دراسة حالة: مقاولي ولاية برج بوعرييج-" أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في: شعبة علوم التسيير، تخصص: تسيير المنظمات، جامعة بومرداس، 2016/2017، ص 22.

³ هاملي عبد القادر و جوجو مصطفى، "محددات توجه الشباب الجامعي نحو النشاط المقاولاتي-دراسة ميدانية على عينة من الشباب الجامعي-" مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE ، العدد الثامن، ديسمبر 2018، ص، 26، 25.

ووضح حذري و عماري (2011) أن خلال العصور الوسطى كانت كلمة المقاول تعني الشخص الذي يشرف على مسؤولية ويتحمل أعباء مجموعة من الأفراد، ثم تطور وأصبح يعني الفرد الجريء الذي يسعى من اجل تحمل مخاطر اقتصادية إما خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر فقد كان يعد الفرد الذي يتجه إلى أنشطة المضاربة.¹ ونضيف مفاهيم أخرى لباحثين اقتصاديين فيما يلي:²

1. المقاول هو صاحب رأس المال الذي يتحمل المخاطر الناجمة عن اللايقين البيئية.

2. المقاول هو الشخص الديناميكي الذي يخوض مخاطر محسوبة.

3. المقاول هو الذي يتصرف على أساس توقعاته لتقلبات السوق، ويتحمل اللايقين في ديناميكية عمل السوق. وهنا يتفق هؤلاء الباحثون على أن المقاول يقوم بإنشاء مؤسسة أين يعمل في ظل لا يقين البيئية بصفة عامة وتقلبات الأسواق بصفة خاصة، ويتحمل المخاطر الناجمة عن ذلك (مخاطر مالية، جسدية، عائلية، نفسية).

وبصفة عامة يمكن تعريف المقاول بأنه:

هو الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة على تحويل فكرة جديدة أو اختراع إلى ابتكار يجسده على ارض الواقع إذا كان لديه الموارد الكافية، يساهم بنسبة كبيرة في رأس مال المؤسسة ويقوم بدور نشيط في القرارات المتعلقة بتوجهه أو حل مشاكلها، فهو يتصف بالجرأة، ثقة النفس، المعارف التسييرية والقدرة على الإبداع، وهذا من اجل تحقيق عوائد مالية عن طريق المخاطرة.

2. سمات وخصائص المقاول:

يتصف المقاول بمجموعة من سمات ومميزات ومهارات تختلف عن غيره مما يؤهله لتحمل مخاطر إنشاء مؤسسة جديدة حيث تمثل جملة من الظروف والمتغيرات البيئية والعائلية والنفسية، الاجتماعية والشخصية، وهي تتجسد من خلال السلوك لإنشاء دوافع معينة، وفي ضوء ما تقدم يمكن عرض بعض سمات المقاول على النحو التالي:³

- المبادرة في عالم الأعمال واقتناص للفرص: وينبغي أن يكون قادرا على الشروع في العمل والاستفادة من الفرص.
- الاستعداد لتحمل المخاطر: في أي عمل هناك عنصر مخاطرة ولا توجد ضمانه تامة بأن العمل ناجح دوما.
- القدرة على التعلم من التجربة: يجوز لصاحب المشروع ارتكاب الأخطاء، ولكن لا ينبغي أن تتكرر الأخطاء وبالتالي يجب امتلاك القدرة على التعلم من التجربة.

¹ سنوساوي عكاشة بشير، "المؤشرات النفسية للقدرة للمقاولاتية لدى الشباب في إنشاء مؤسسة"-دراسة ميدانية بمركز التسهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوهان- رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس العمل والتنظيم، تخصص التنمية البشرية وفعالية الأداءات، جامعة وهران2، 2015/2014، ص9.

² الجودي محمد علي، "نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي-دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة"- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2015/2014، ص21.

³ لفتقر حمزة، "روح المقاول و إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مرجع سابق، ص: 54-56.

- **الدافع الذاتي المستمر:** الدافع الذاتي هو مفتاح النجاح، وهذا أمر ضروري للنجاح في كل مناحي الحياة، وبمجرد البدء يدفعك لإكمال العمل.
- **الثقة بالنفس:** الثقة لازمة لتحقيق النجاح في الحياة، وينبغي للمرء أن يمتلك الثقة في النفس لأنها أساس دال على الشجاعة والحماس والقدرة على القيادة.
- **التوجه نحو العمل الجاد:** ليس هناك بديل عن العمل الجاد في الحياة، لأنك في إدارتك لأعمالك كل يوم تواجه مشكلات متعددة تستوجب العمل الجاد والدائم في ظل اليقظة.
- **القدرة على اتخاذ القرار:** تكون القدرة على اتخاذ القرار المناسب في الوقت مطلب أساس في ظل بيئة معقدة متغيراتها كثيرة وتتحرك بسرعة بالغة، كما أن غياب القدرة على اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب تهدر العديد من الفرص وتكبد الخسائر، الرائد لديه هدف طموح، وهي القوة التي تدفعه لبناء الشركة.
- **الجدة في الأفكار:** عادة ما يكون الهدف (Vision) مدعوم بالعديد من الأفكار الجديدة والقوية والمحددة التي ليس لها مثيل في السوق.
- **التفكير الايجابي:** فهو دائما يسعى لتحقيق شيء دون النظر للمعوقات.
- **تحمل الغموض:** يتسم المقاولون بأنهم قادرون على العيش في ظل معلومات أقل عن حياتهم وعملهم وربما في ظل معلومات تتغير كل يوم بشكل يصعب التأكد منها.
- **حب الاستقلال في العمل:** يتسم المقاولون بنزعة إلى الاستقلال والفردية في العمل، فهم يحبون أن يسيطروا على مقدرات الأمور في أعمالهم، ولا يحبون سيطرة الآخرين عليهم حتى إن عمل المقاولون في ظل شراكة الآخرين لهم، فهم يعملون لأنفسهم أساسا وللنجاح الفردي أو لإعلاء اسم عملهم وشركتهم.
- **الإيمان بالقدرات الذاتية:** يتسم المقاولون بأنهم يؤمنون بقدراتهم الذاتية، وهم واثقون من أنفسهم وأن قدراتهم ومهاراتهم وشخصياتهم قادرة تماما على تحقيق أحلامهم وتحويلها إلى واقع عملي حقيقي فهم لا يؤمنون بالخط والتواكل وإنما يؤمنون بقدراتهم وعملهم وكفاءتهم.
- **الحاجة للانجاز:** هي استعداد ثابت نسبيا في الشخصية يحدد مدى سعي الفرد ومثابرته في سبيل تحقيق نجاح أو بلوغ هدف، يترتب عليه درجة معينة من الإشباع.
- **الإبداع:** عرف Shumpeter الإبداع حيث عرفه بأنه النتيجة الناجمة عن إنشاء طريقة أو أسلوب جديد في الإنتاج، وكذا التغيير في جميع مكونات المنتج أو كيفية تصميمه، وقد حدد خمس أشكال للإبداع هي: إنتاج منتجات جديدة استجابة لطلبات مستقبلية، الكشف عن طرائق جديدة في الإنتاج لم تكن معروفة من قبل تسهم في تخفيض التكاليف، إيجاد منفذ جديد لتصريف المنتجات، اكتشاف مصدر جديد للمواد الأولية، إيجاد تنظيم جديد.

- الميل للمخاطرة: هو نزوع المقاول إلى اتخاذ قرارات في ظل بيعة تتسم باللايقين، وبالتالي فإن النتائج لا تكون مضمونة.

- الخبرة: المعرفة والدراية حول أداء العمل وحل المشكلات واتخاذ القرارات، وتعكس تجربته والمعارف والمهارات المكتسبة على مر السنين.

ثالثا: دور المقاولاتية في الاقتصاد

كما تم الحديث عنه سابقا، فإن المقاولاتية تعتبر ذات أهمية كبيرة من خلال تأثيرها في الاقتصاد، ويظهر دورها فيما يلي:¹

- توحيد مجموعة العناصر الاقتصادية التي تشمل: العناصر الطبيعية الخام، والقوى العاملة المادية والعقلية إضافة إلى رأس المال.

- قبول المخاطرة: إذ أن النقص في المعرفة يخلق حالة عدم التأكد، فتكون هناك احتمالية قائمة لوقوع النتيجة غير المرغوب بها، ويجب على المقاول أن يقبل المخاطرة ويتحملها، ويعتقد بعض الاقتصاديين إن الدور الأساسي للمقاول هو أن يقبل المخاطرة نيابة عن الآخرين.

- تعظيم عوائد المستثمرين: فالدور الأساسي للمقاول هو تعظيم عوائد المساهمين الذين سيبحثون عن المقاول الذي يوجد المشروع ويحقق لهم النجاح، ويعظم عوائدهم.

- رفع مستوى الإنتاجية في جميع الأعمال والأنشطة: ويتحقق ذلك من خلال الكفاءة في استخدام الموارد من قبل المقاولين أنفسهم في المجتمع، وخلق التوافقات الجديدة من خلال القدرة على تحويل الموارد من مستوى اقل إنتاجية إلى مستوى أعلى.

- خلق فرص عمل جديدة: يعمل المقاولون الذين ينتمون للقطاع الخاص في مجالات نشاط مختلفة صناعية، تجارية وخدمية وغيرها و بأحجام مؤسسات كبيرة ومتوسطة وصغيرة في المجتمع الذي يعيشون فيه، بحيث يتيحون الفرصة لتوظيف آلاف العاملين وخلق فرص عمل حقيقية لهم.

- الإسهام في تنويع الإنتاج: نظرا لتباين وتعدد إبداعات المقاولين من خلال تنوع نشاطاتهم من السلع أو المنتجات والخدمات الكاملة إلى العناصر والخدمات أو المنتجات الوسيطة والتي تؤدي إلى إضافة قيمة جديدة للمجتمع، وقد يكون هذا الإبداع في التكنولوجيا أو في الصناعة أو في الخدمات، أو في الأنشطة والوظائف المختلفة في المؤسسة مثل التسويق أو التوزيع أو الترويج أو التنظيم أو التسيير أو من خلال مدخل جديد للأعمال، أو طريقة جديدة في أداء العمل.

¹ مزهر شعبان وآخرون، " إدارة المشروعات الصغيرة: منظور ريادي تكنولوجي"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص39.

- **زيادة القدرة على المنافسة:** وذلك من خلال المعرفة الدقيقة الواعية للبيئة المحلية والبيئة الخارجية وتطوير أساليب العمل من خلالها والتفاعل معها بإيجابية، كما أن المبادرات الحديثة في المقاولاتية، إطلاق مؤسسات جديدة أو إعادة بعث مؤسسات قائمة، تحفز الإنتاجية، كلها عوامل تنمي المنافسة من خلال أنها تجبر المؤسسات الأخرى على العمل بأحسن أداء وابتكار، رفع مستوى الأداء والابتكار في المؤسسات مهما كان مستوى التنظيم، العمليات، المنتجات، الخدمات أو الأسواق، وتدعم التنافسية الاقتصادية بشكل عام، وهذا ما يستفيد منه المستهلكون من خلال تنوع الخيارات و الأسعار.

- **نقل التكنولوجيا:** إذ يقوم المقاولون بنقل أدوات و وسائل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، أو القيام بابتكارات تكنولوجية جديدة، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وخلق فرص جديدة لهم وغيرهم من الأفراد في المجتمع تكون مطابقة لاحتياجاتهم من حيث ابتكار منتجات وخدمات جديدة، مداخيل جديدة للأعمال، مصادر توريد جديدة للمواد الخام، أساليب عمل جديدة وغيرها.

- **التجديد وإعادة الهيكلة في المشاريع الاقتصادية وتنميتها وتطويرها:** أي إحداث تغيرات هامة في المؤسسات الاقتصادية القائمة، وإعادة تعريف المشاريع الاقتصادية القائمة، ويشمل ذلك تحويل هذه المشاريع والمنظمات يجعلها أكثر ابتكاراً من خلال التغيير في مجال الأداء وأنظمة الموارد والمصادر، وأنظمة الحوافز والمكافآت بالإضافة إلى ثقافة المنظمة، وإعادة صياغة الإجراءات والمعايير المؤسسية فيها.

- **روح المقاول والقيم الاجتماعية:** المقاولون هم القوة المحركة لاقتصاد السوق وإنجازاتهم تقدم للمجتمع ثروة تشغيل وخيارات متنوعة للمستهلكين، استجابة للمطالب المتزايدة للمجتمع فيما يتعلق بأثر النشاط المقاولاتي على المجتمع والبيئة، كما أن المقاولاتية يمكن أن تؤدي أيضاً دوراً فعالاً على مستوى دعم فعالية الخدمات في المجال الاجتماعي، الصحة والتعليم، مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي، تشارك مع الفاعلين الاقتصاديين في تسيير ودعم هذه الخدمات وبتمييز الابتكار والتوجه نحو الزبون.¹

- **إنشاء أسواق جديدة:** لأن الريادي تكون لديه رغبة في أن يكون مبدعاً في البحث عن الفرص المتميزة.²

الفرع الثاني: مفهوم المؤسسات الناشئة startup

أولاً: تعريف المؤسسة الناشئة startup

إن المؤسسات الناشئة مفهوم كثر الكلام عنه في الآونة الأخيرة، في ظل الانتشار السريع للرقمنة والاستعمالات المتعددة لتكنولوجيات الإعلام والاتصال، أما مصطلح "علامة مؤسسة ناشئة" فقد تضمنته أحكام المرسوم التنفيذي

¹ مجدي عوض مبارك، "الريادة في الأعمال: المفاهيم والنماذج والمداخل المختلفة"، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2009، ص 41.

² نور عبد الله عويض العتيبي، "دراسة تقويمية لمشروع التعليم للريادة من منظور تربوي إسلامي"، مطلب تكلمي ليل درجة الدكتوراه تخصص (الأصول الإسلامية للتربية)، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2016/2015، ص 50.

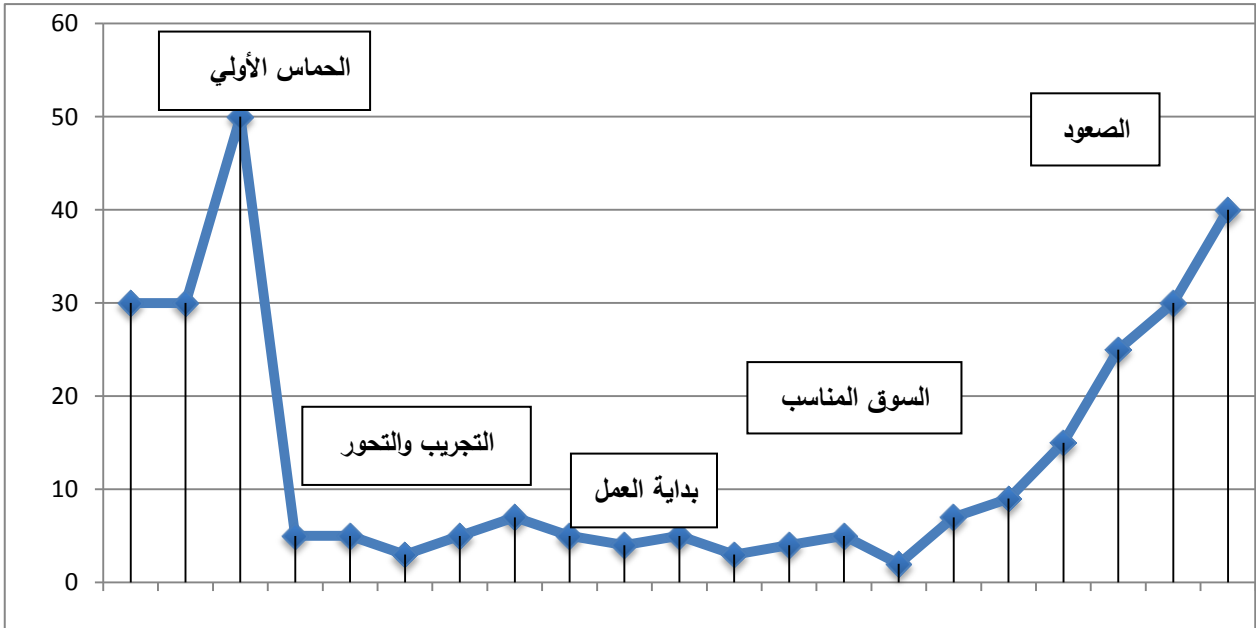
رقم 254/20، فيما لم يجد اتفاق حول تعريف المؤسسات الناشئة، خاصة في ظل تعدد واختلاف المصطلحات الدالة عليه، ما يفرض علينا ضرورة البحث في تعريف المؤسسات الناشئة، قبل التطرق إلى شروط منح علامة مؤسسة ناشئة في القانون الجزائري.*

تعرف المؤسسة الناشئة startup اصطلاحا حسب القاموس الانجليزي: على أنها مشروع صغير بدأ للتو وكلمة start-up تتكون من جزأين "Start" وهو ما يشير إلى فكرة الانطلاق و "up" وهو ما يشير لفكرة النمو القوي. وبدأ استخدام المصطلح start-up بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، وذلك مع بداية ظهور شركات رأس مال المخاطر (capital-risqué) ليشيع استخدام المصطلح بعد ذلك. وفي أيامنا الحالية يوجد المصطلح ويعرفه القاموس الفرنسي la rousse أعلى أنها المؤسسات الشابة المبتكرة، في قطاع التكنولوجيات الحديثة.¹

وعليه يمكن تعريف المؤسسات الناشئة على أنها مؤسسة تسعى لتسويق وطرح منتج جديد أو خدمة مبتكرة تستهدف بها سوق كبير، وبغض النظر عن حجم الشركة، أو قطاع أو مجال نشاطها، كما أنها تتميز بارتفاع عدم التأكد ومخاطرة عالية في مقابل تحقيقها لنمو قوي وسريع مع احتمال جنيها لأرباح ضخمة في حالة نجاحها.

من خلال التعريف المقدم أعلاه قد يخيل إلينا أن ما يميز المؤسسات الناشئة Startup هو النمو المستمر، إلا أن الواقع غير ذلك، فهذه المؤسسات كثيرا ما تتعثر وتمر بمراحل صعبة وتذبذب شديد قبل أن تعرف طريقها نحو القمة، ويمكن إبراز ذلك من خلال المنحنى التالي:

الشكل رقم: (01) منحنى حياة المؤسسة الناشئة Startup



المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على مخطط: Paul Graham, startup happiness متاح على الخط، تاريخ الاطلاع: 2021-04-17.

* سيتم التطرق إلى المؤسسات الناشئة في الفصل الثاني بتفاصيل أكثر.

¹ بالشعور شريفة، "دور حاضرات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة startup: دراسة حالة الجزائر"، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد: 02، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2018، ص420.

من خلال الشكل أعلاه يمكن القول بأن الشركات الناشئة تمر بخمس مراحل¹:

المرحلة الأولى: وتبدأ قبل انطلاق المؤسسة الناشئة، حيث يقوم شخص ما، أو مجموعة من الأفراد بطرح نموذج أولي لفكرة إبداعية أو جديدة أو حتى مجنونة، وخلال هاته المرحلة يتم التعمق في البحث، ودراسة الفكرة جيدا ودراسة السوق والسلوك وأذواق المستهلك المستهدف للتأكد من إمكانية تنفيذها على أرض الواقع وتطويرها واستمرارها في المستقبل. والبحث عن من يمولها، وعادة ما يكون التمويل في المراحل الأولى ذاتي، مع إمكانية الحصول على بعض المساعدات الحكومية.

المرحلة الثانية: مرحلة الانطلاق، في هذه المرحلة يتم إطلاق الجيل الأول من المنتج أو الخدمة، حيث تكون غير معروفة، وربما أصعب شيء يمكن أن يواجه المقاول في هاته المرحلة هو أن تجد من يتبنى الفكرة على أرض الواقع ويمولها ماديا، وعادة ما يلجأ رائد الأعمال في هذه المرحلة إلى ما يعرف ب (Friends, Family, Fools) FFF، فغالبا ما يكون الأصدقاء والعائلة هم المصدر الأول الذي يلجأ إليهم المقاول للحصول على التمويل، أو يمكن الحصول على تمويل من قبل الحمقى وهم الأشخاص المستعدين للمقامرة بأموالهم إذا صح القول خاصة عند البداية حيث تكون درجة المخاطرة عالية في هذه المرحلة يكون المنتج بحاجة إلى الكثير من الترويج كما يكون مرتفع السعر، ويبدأ الإعلام بالدعاية للمنتج.

المرحلة الثالثة: مرحلة مبكرة من الإقلاع والنمو، يبلغ فيها المنتج الذروة ويكون هناك حماس مرتفع، ثم ينتشر العرض ويبلغ المنتج الذروة في هاته المرحلة يمكن أن يتوسع النشاط إلى خارج متركبه الأوائل، فيبدأ الضغط السلبي حيث يتزايد عدد العارضين للمنتج ويبدأ الفشل، أو ظهور عوائق أخرى ممكن أن تدفع المنحنى نحو التراجع.

المرحلة الرابعة: الانزلاق في الوادي، وبالرغم من استمرار الممولين المغامرين (رأس المال المغامر) بتمويل المشروع إلا أنه يستمر في التراجع حتى يصل إلى مرحلة يمكن تسميتها وادي الحزن أو وادي الموت، وهو ما يؤدي إلى خروج المشروع من السوق في حالة عدم التدارك خاصة وأن معدلات النمو في هذه المرحلة تكون جد منخفضة.

المرحلة الخامسة: الانزلاق التدريجي والتسلق، يستمر رائد الأعمال في هذه المرحلة بإدخال تعديلات على منتجه وإطلاق إصدارات محسنة، لتبدأ الشركة الناشئة بالنهوض من جديد بفضل الاستراتيجيات المطبقة واكتساب الخبرة لفريق العمل، ويتم إطلاق الجيل الثاني من المنتج وضبط سعره، وتسويقه على نطاق أوسع.

المرحلة السادسة: مرحلة النمو المرتفع، في هاته المرحلة يتم تطوير المنتج بشكل نهائي ويخرج من مرحلة التجربة والاختبار، وطرحه في السوق المناسبة، وتبدأ الشركة الناشئة في النمو المستمر ويأخذ المنحنى بالارتفاع، حيث يحتمل أن

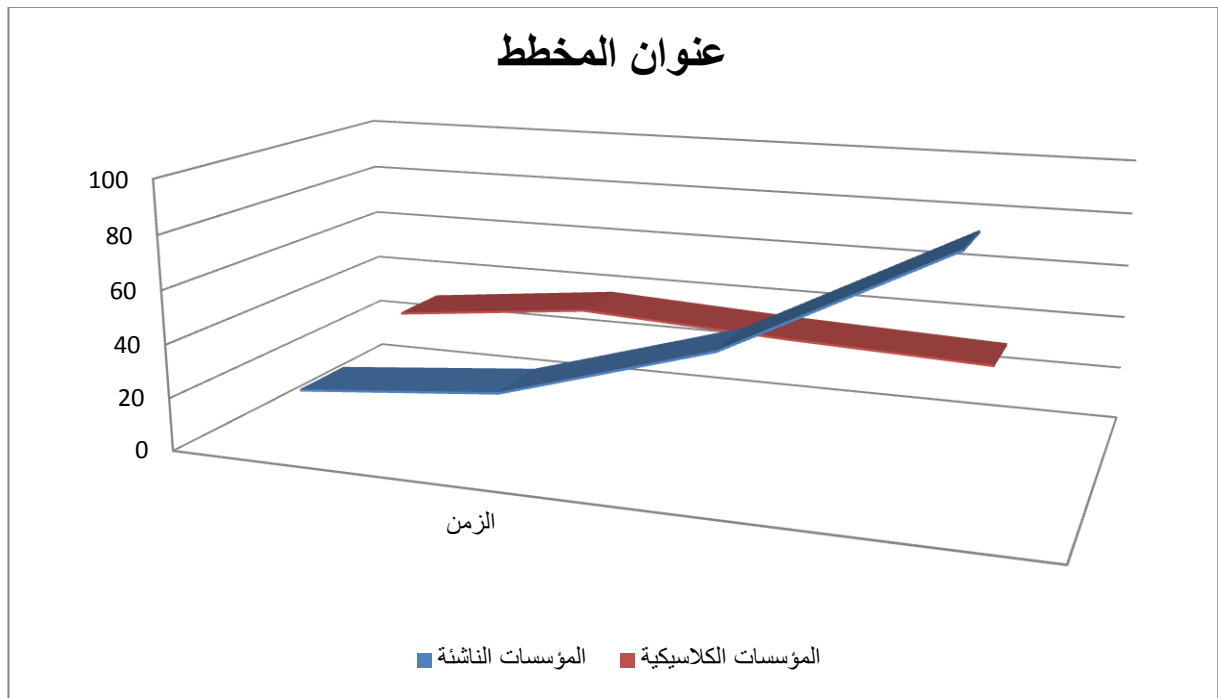
¹ الموقع الإلكتروني لمنصة المستقل، تاريخ الاطلاع: 23/04/2021، متاح على الموقع: https://blog.mostaql.com/the_five_stages_of_startups_growth

20 إلى 30% من الجمهور المستهدف قد اعتمد الابتكار الجديد، لتبدأ مرحلة اقتصاديات الحجم وتحقيق الأرباح الضخمة.

ثانيا: الفرق بين المؤسسة الناشئة Startup والمؤسسة الكلاسيكية

أن تكون مؤسسة ناشئة هو وضع مؤقت، إما بسبب عدم تحقيق نموذج الأعمال فان المؤسسة الناشئة تفشل أو تختفي، أو بسبب أنها نجحت وتم امتصاصها أو تحولها إلى مؤسسة كلاسيكية أو تقليدية تقريبا، والتحول من شركة ناشئة إلى شركة كبيرة، يعبر عن اللحظة التي يقرر فيها "النمو upper" مستقبل المؤسسة الناشئة ال Startup كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم: (02) منحنى حياة المؤسسة الناشئة Startup ومؤسسة كلاسيكية



¹ علي محبوب و علي سنوسي، " التسويق الالكتروني ودور المؤسسات الناشئة في تلبية احتياجات العملاء في الجزائر " - دراسة لشركة جوميا الجزائر-، مداخلة في ملتقى دولي حول: دور المؤسسات الناشئة الجزائري المنشود، ص8.

- يقوم المستثمرين بالاستثمار في هذا النوع من المؤسسات بالرغم من الخطر المرتفع المرتبط بها وبين العائد الضخم المحتمل في حال نجاح المشروع، بينما المؤسسات الكلاسيكية يتوجه المستثمر لسوق تنخفض فيه درجة عدم التأكد وتحقيق أرباح عادية.

- بالإضافة إلى الاختلاف في مصادر التمويل حيث تعتمد المؤسسة الناشئة على المستثمر الملاك، المستثمر المغامر، أو رأس المال المخاطر، نظرا لإحجام البنوك على تمويل هذا النوع من المشاريع عالية المخاطر بينما تحصل الشركات الكلاسيكية على التمويل من القروض البنكية أو المنح الحكومية.

ثالثا: دور حاضنات الأعمال في دعم وتطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر

1. علامة حاضنات الأعمال: وهي العلامة التي جاءت في أحكام المرسوم التنفيذي رقم 254/20، تمنحها اللجنة الوطنية لكل هيكل عام أو خاص أو بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، يقدم دعما للمؤسسات الناشئة وحاملي المشاريع المبتكرة، لتصبح كيانات قانونية متخصصة في احتضان المؤسسات الناشئة والمشاريع المبتكرة، كما تم السماح للقطاع الخاص أن يقتحم هذا النشاط، وإبعاد فكرة الخدمة العمومية على مهام الحاضنات، وتعزيز مبادئ الشراكة العمومية الخاصة في ظل تزايد أعباء النفقات العمومية وضعف أداء المرفق العام.¹

2. دور حاضنات الأعمال: إن فكرة الحاضنات ظهرت لأجل التقليل والحد من نسب الفشل التي تصيب المشاريع

والأفكار الابتكارية الجديدة في المراحل الأولى، وتتمثل أهم أدوار الحاضنات فيما يلي:²

- خلق وزيادة فرص العمل لذوي الكفاءات والمواهب واستقطاب مشاريعهم.
- التقليل من نسبة مخاطر وفشل المشاريع في مراحلها الأولى.
- التقليل من طول فترة الإرهاصات الأولى للمشاريع الإبداعية بغية الانطلاق.
- تشجيع الأفكار الجديدة والعمل على تجسيدها وتحسين فرص نجاحها.
- مساعدة المؤسسات الصغيرة في خلق منتجات وخدمات جديدة.
- إيجاد الحلول لمختلف العراقيل الفنية والإدارية التي تواجه المشاريع في بداية النشاط.
- زيادة نسيج المؤسسات في الحقل الاقتصادي ومن ثمة تحقيق الإنعاش للاقتصاد الوطني.
- تسويق الأبحاث والدراسات التي تقوم بها مخابر ومراكز البحث العلمي، فتكون الحاضنات بمثابة مختبر تجريبي، وبالتالي تلعب دور الوسيط وهمزة الوصل بين الجامعة والقطاعات الاقتصادية والهيئات الحكومية.
- توجيه صغار المستثمرين نحو المشاريع عالية التكنولوجيا وسريعة النمو.
- القيام بدور مراكز التدريب للأكاديميين والباحثين في الجامعات قصد تزويدهم بالمهارات والمكتسبات الفنية اللازمة لإدارة وتسيير المشاريع.

¹ عبد الحميد ملين و سامية حساين، "تدابير دعم المؤسسات الناشئة والابتكار في الجزائر: قراءة في أحكام المرسوم التنفيذي رقم 254/20"، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، العدد: 02، جامعة بومرداس، 2020، ص19.

² محمد هيكال، "مهارات إدارة المشروعات الصغيرة-سلسلة المدرب العملية"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002، ص192.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة وعلاقتها مع إشكالية البحث

نستعرض في هذا المبحث بعض من الدراسات السابقة، التي لها علاقة ونقاط مشتركة لدراستنا، حيث تعتبر هذه الدراسات مهمة لبحثنا فهي تضيف معلومات أكثر، والنتائج المتحصل عليها تقودنا إلى الارتكاز عليها ثم محاولة توضيح نقاط القوة أو التميز في مذكرتنا.

المطلب الأول: الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات باللغة العربية:

1. دراسة عبد الحميد لمين، وسامية حساين (2020):¹ تحت بعنوان: "تدابير دعم المؤسسات الناشئة والابتكار في الجزائر" من خلال الدراسة يتبين مدى اهتمام السلطات العمومية في ترقية ودعم المؤسسات الناشئة والأفكار الابتكارية وتحسين نظامها البيئي، لتمكين تلك المؤسسات من الولوج والاندماج في الحقل الاقتصادي ومسايرة التطورات التكنولوجية بكل أريحية، وتضمنت التدابير أحكام المرسوم التنفيذي رقم 254/20، باستحداث لجنة وطنية متخصصة في منح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر، لتمييزها عن غيرها من المؤسسات والمشاريع وتمكينها من الاستفادة من آليات الدعم، نظير الإسهامات التي تقدمها للاقتصاد الوطني والمجتمع والبحث العلمي، كما تعزز النظام البيئي لهاته المؤسسات والمشاريع بإحداث علامة حاضنة أعمال، وهو الشيء الذي يمكن هاته الحاضنات من الاستفادة من تدابير دعم ومساعدة الدولة، بصفتها هياكل متخصصة في ذلك ومن ابرز النتائج التي خرجت بها الدراسة على ضوء قراءة أحكام المرسوم التنفيذي رقم 254/20:

- عدم اشتراط تنظيم المؤسسة الناشئة في شكل شركة، نظرا لطول الإجراءات وتعقد الأشكال التي تستلزم تأسيس الشركات، والسماح بتأسيس المؤسسات الناشئة باسم الشخص الطبيعي.
- إعادة النظر في ضبط مدة عمر المؤسسات الناشئة، باحتساب مدة 08 سنوات من بداية تكوينها، وليس من بداية حصولها على علامة مؤسسة ناشئة، ما يفرض على أصحابها ضرورة الإسراع في الحصول على هاته العلامة و الاستفادة من تدابير الدعم.
- إعادة النظر في جهة التظلم التي حولها القانون للجنة الوطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و "مشروع مبتكر" و "حاضنة أعمال"، كونه لا يمكن لها أن تكون خصما وحكما في آن واحد.

اهتمت هذه الدراسة بترقية ودعم المؤسسات الناشئة وإحداث علامة حاضنة أعمال على ضوء أحكام المرسوم التنفيذي رقم 254/20، وهذه العناصر مشتركة مع بحثنا، لكن هذه الدراسة تفتقر من الدراسات البيانية.

¹ عبد الحميد لمين و سامية حساين، "تدابير دعم المؤسسات الناشئة والابتكار في الجزائر: قراءة في أحكام المرسوم التنفيذي رقم 254/20"، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، العدد: 02، جامعة بومرداس، 2020.

2. دراسة الطالب محمد شقرون و بن شيحة صحراوي(2020):¹ بعنوان "دور المقاولاتية في ترقية المشاريع

الصغيرة المنتجة" ولدراسة هذا الموضوع طرح الباحثين التساؤل التالي: ما هو دور المقاولاتية في ترقية المشاريع الصغيرة المنتجة؟

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد ومعرفة دور المقاولاتية في ترقية المشاريع الصغيرة المنتجة، عن طريق إجراء دراسة ميدانية على عينة من المشاريع الصغيرة الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية سيدي بلعباس باعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وكشفت المعطيات الرئيسية لهذه الدراسة، أن المقاولاتية تلعب دور كبير و إيجابي وفعال في خلق وتنمية هذا النوع من المشاريع الصغيرة المنتجة، وقد توصل الباحثين إلى النتائج التالية:

- تبين أن المشروعات الصغيرة المنتجة قادرة على توفير فرص عمل جديدة.
- للمقاولاتية دور مهم وفعال في خلق وترقية المشاريع الصغيرة المنتجة.
- ومكنت المقاولاتية الشباب من خلق مشاريع صغيرة منتجة ناجحة استطاعت التغلب واجتياز الصعوبات المختلفة وضمن استمرارها.

ولقد توصل الباحثين إلى توصيات:

- تدريب أصحاب المشروعات الصغيرة على نظم الإدارة الحديثة للمشروعات.
 - يجب محاكاة التجارب الناجحة في مجال تنمية مقاولاتية المشاريع الصغيرة.
 - ودعم الفكر المقاولاتي لدى الشباب وتحفيزه على المبادرة وخلق مشاريع إنتاجية صغيرة.
- اهتمت الدراسة الميدانية لهذا الموضوع بتمويل المشاريع الصغيرة، وإجمالاً البحث مهم بالنسبة لبحثنا لسببين هما، تناوله مفاهيم عامة حول المقاولاتية والمشاريع الصغيرة وهذا أساساً ما ندرسه في بحثنا، لكن ما يعيب على هذه الدراسة أنها اعتمدت على دراسة واحدة.

3. دراسة "بوشخي محمد رضا وصدوقي غريسي" (2019)²: بعنوان "واقع وأهمية دعم الدولة للمقاولاتية في

الجزائر"، هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الجهود المبذولة من طرف الدولة للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال برنامج دعم تشغيل الشباب، وكانت المشكلة البحثية بعنوان: إلى أي مدى يساهم دعم وتمويل الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطويرها؟ على هذا الأساس قاموا بدراسة ميدانية تحليلية لمجموعة من المقاولات، من خلال دراسة استبيانهم، حيث قسموا 250 استبيان على مؤسسات أنشأت عن طريق الوكالة الوطنية

¹ محمد شقرون و د. بن شيحة صحراوي، " دور المقاولاتية في ترقية المشاريع الصغيرة المنتجة-دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية بلعباس"، مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية"، العدد: 01، جامعة الجزائر 3، 2020.

² بوشخي محمد رضا و صدوقي غريسي، "واقع وأهمية دعم الدولة للمقاولاتية في الجزائر دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الناشئة"، مجلة المشكلة في الاقتصاد التنمية والقانون، العدد: 01، جامعة معسكر-الجزائر، 2020.

لدعم تشغيل الشباب، توصلوا أن هناك عدد معتبر من هذه المؤسسات تعاني من مشاكل وعجز عن التسديد خاصة فيما يتعلق بقطاع الخدمات وهذا ما أدى بالوكالة إلى تجميد هذه الأنشطة، بالإضافة إلى بعض المشاريع التي أفلست لعدم تجسيدها على أرض الواقع، ولهذا عدت أسباب تطرق إليها الباحثين من أبرزها:

- جهل معظم حاملي المشاريع بتقنيات التسيير والمخاطر قبل الشروع في تجسيد المشاريع إضافة للإقبال المحتشم لخريجي الجامعات على الوكالات لإنشاء المشاريع.
- المستوى العلمي له دور في اختيار النشاط حيث يكتفي أصحاب المستوى الضعيف بالمشاريع العادية والتي لا تخلق القيمة المضافة للاقتصاد الوطني وقدم الباحثين مجموعة حلول لتفادي المشاكل السابقة:
- السعي لجذب خريجي الجامعات للاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مرافقتهم خلال المسار الدراسي وتحسيسهم بالفكر المقاولاتي.
- ضرورة تأهيل القطاع المصرفي وتحسين خدماته.
- إصلاح النظام الجبائي وجعله أكثر مرونة.
- سعي الدولة للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تفعيلها لمختلف أجهزة الدعم ورصدها لميزانيات معتبرة له.

هذه الدراسة مهمة جدا لعدة أسباب منها الدراسة الميدانية للمؤسسات الناشئة وهذا ضمن موضوعنا وحجم العينة الكبير والذي يمكننا من الوصول لنتائج أكثر دقة، لكن افتقرت هذه الدراسة الى القوانين والتشريعات الجزائية التي تخص دعم الدولة للمقاولاتية.

4. دراسة مصطفى بورتان وعلي صولي(2019):¹ بعنوان: "الاستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة (حلول لإنجاح المؤسسات الناشئة)" وقد طرح الباحثين الإشكال التالي: ما مدى مساهمة القروض المصرفية في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة من أجل استدامتها؟

يرى الباحثون انه هناك تزايد الاهتمام بالمؤسسات الناشئة في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي، وأصبحت تلعب دورا مهما في النشاط الاقتصادي على صعيد الدول المتقدمة أو الدول الناشئة على حد سواء، فبعد أن شهد العالم تحولات سريعة وتغيرات متلاحقة أهمها التحول من آليات التخطيط المركزي إلى آليات السوق وبروز منظمات عالمية جديدة، وظهور التحالفات والكيانات الاقتصادية، والتوترات التكنولوجية، وكإحدى الوسائل للتلاؤم مع هذه

¹ مصطفى بورتان وعلي صولي، الاستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة (حلول لإنجاح المؤسسات الناشئة)، مجلة دفاتر اقتصادية، العدد: 01، جامعة الاغواط، 2020.

المتغيرات ومقاومة الركود الاقتصادي، كان لزاما على الدول والحكومات إبراز أولوية الاهتمام بالمؤسسات المصغرة، كونها تعبر أحد السبل لمعالجة مشكلة البطالة والتهميش والإقصاء الاجتماعي، وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

وعليه اتخذت الجزائر مجموعة من الآليات للتخفيض من معدل البطالة وتخفيف حدة تكاليف الانتقال إلى اقتصاد السوق، ومن بين هذه الآليات: إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، كجهاز دعم إنشاء المؤسسات الناشئة لجميع فئات المجتمع و أصحاب المبادرات للاستفادة منهم ومساعدتهم على تطوير قدراتهم.

ابرز النتائج التي توصل إليها الباحثين:

توفير مناخ صحي وسليم لنمو وتطور المؤسسات الناشئة بدءا من مرحلة ما قبل التأسيس إلى مرحلة الاستغلال والتوسع وذلك ب:

- أن تكون المؤسسات الناشئة أحد المكونات الرئيسية في البرامج الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- خلق البيئة الاقتصادية التي تشجع الشباب على المبادرة بإنشاء مثل هذه المؤسسات، وهذه البيئة الاقتصادية لا بد أن تتوفر فيها مجموعة من الشروط أهمها:

الأول: القضاء على الفساد الذي يؤدي إلى حجب مبدأ تكافؤ الفرص وبالتالي يؤدي بالشباب إلى التخوف والإحجام عن الاستثمار في المؤسسات المصغرة.

الثاني: مكافحة أساليب الوساطة والمحسوبية التي تعتبر الآن شرطا لإمكانية حصول الشباب على قروض.
هذه الدراسة مهمة لبحثنا من اجل إنجاح المؤسسة الناشئة، لكن اهتمت بطرق تمويل المؤسسات الصغيرة وأهملت الأهمية منه من اجل استدامة هذه المؤسسات.

5. دراسة لفقير حمزة(2017):¹ بعنوان "روح المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، والمشكلة البحثية لهذا الموضوع: ما أثر السمات المقاولاتية لدى المقاولين الجزائريين على إنشاءهم لمؤسساتهم الصغيرة والمتوسطة ونجاحها؟ وللإجابة على التساؤل قام الباحث بتقسيم بحثه إلى أربع فصول وكل فصل إلى مباحث.
تحاول هذه الدراسة التعرف على أهم السمات الشخصية المكونة للروح المقاولاتية لدى المقاولين الجزائريين، ومن ثم البحث في أثرها على إنشاءهم لمؤسساتهم ونجاحها، حيث بعد التطرق لأهم الجوانب النظرية للموضوع وكذا الدراسات السابقة، وبالاعتماد على المقاربة السلوكية لدراسة المقاولاتية، تم تحديد أهم السمات المكونة للروح المقاولاتية كما يلي: (الحاجة للانجاز، الثقة بالنفس، الإبداع، الاستقلالية وتحمل المسؤولية، الميل للمخاطرة، روح المبادرة).

¹ لفقير حمزة، "روح المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-دراسة حالة: مقاولي ولاية برج بوعريج-أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في: شعبة علوم التسيير، تخصص: تسيير المنظمات، جامعة بومرداس، 2016/2017.

وفي الجانب التطبيقي من هذه الدراسة قام بتوزيع عدد من الاستبيانات على عينة عشوائية من مقاولي ولاية برج بوعرييج، حيث تم استرجاع 61 استبيانا قابلا للدراسة، وبعد تفريغ وتحليل نتائج هذا الاستبيان معتمدا على أدوات إحصائية مختلفة، توصل إلى أن هناك أثرا واضحا للسمات المقاولاتية على إنشاء ال(م ص م) ونجاحها في الجزائر. ومن خلال الدراسة النظرية والتطبيقية توصل الباحث إلى النتائج التالية والتوصيات:

- السعي لنشر ثقافة المقاولاتية في المجتمع ككل، من خلال التركيز على خلق الفضاءات والآليات التي تمكن من دعم وخلق الصفات المقاولاتية لدى الأفراد، وكذا الرفع من التوجه المقاولاتي لديهم وجعل العمل الحر هو الهدف الذي يسعى إليه الجميع.

- يعتبر التعليم بمختلف أطواره وأنواعه من أهم الأدوات التي تمتلكها الدول لخلق وتنمية الروح المقاولاتية لدى الأفراد، لذلك على الجزائر أن تركز على تكييف البرامج والأساليب التعليمية وجعلها منمية للإبداع والمبادرة ومكتشفة للمواهب، وإدراج مادة المقاولاتية ضمن المناهج التعليمية قصد غرس ثقافة المقاولاتية لدى الشباب، وتزويدهم بالمهارات الكفيلة بجعلهم قادرين على أن يكونوا أصحاب مشاريع مستقبلية ومنشئين للثروة بدل انتظارهم الحصول على وظيفة.

ركزت هذه الدراسة على أهم خصائص المقاولاتية وكل هذه الخصائص متضمنة في دراستنا والمفاهيم العامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما السبب الآخر وهو المجال المكاني للدراسة والذي يتشابه إلى حد ما مع البيئة الجزائرية وبالتالي يمكن الاعتماد على النتائج المتوصل إليها في هته الدراسة في بناء نموذج الدراسة الخاص بنا.

أما وجه الاختلاف فهو أن هته الدراسة أكتفت بدراسة أثر السمات المقاولاتية والديموغرافية على إنشاء ال(م ص م) بينما دراستنا تهدف إلى واقع المقاولاتية على المؤسسات الصغيرة.

6. دراسة بوالشعور شريفة (2017):¹ بعنوان "دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة"

الناشئة Startup"، هدفت هذه الدراسة لتحري دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة، وقد راجت فكرة حاضنات الأعمال كثيرا بالنظر إلى دورها البارز في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة واستدامتها، من خلال تقديم مختلف الخدمات على غرار الوصول للبنى التحتية، تسويق، دعم مالي وشبكي... الخ، وهو ما أدى إلى إحداث آثار ايجابية على الاقتصاد المحلي للدول المتقدمة، وقد أثار الباحث الإشكالية التالية: ما هو دور حاضنات الأعمال في إطلاق ودعم المشاريع الناشئة؟ من خلال الدراسة توصل إلى النتائج التالية:

¹ بوالشعور شريفة، "دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة startup: دراسة حالة الجزائر"، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد: 02، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2018.

- تعمل حاضنة الأعمال على احتضان المشاريع بين مرحلة بدء النشاط ومرحلة النمو لمنشآت الأعمال، ودعم المقاولين الجدد ومساعدتهم على إطلاق مشروعات ناشئة start-up، وعليه تعمل حاضنة الأعمال على تزويد المقاولين بمختلف الأدوات اللازمة لنجاح المشروع (تدريب، تخطيط، تمويل، تسويق...)، وهو الأمر الذي يجعل من حاضنة الأعمال أداة مفيدة لتهيأت مناخ أكثر ريادة وذلك للحد من معدل الفشل في الأعمال التجارية الناشئة.
 - مازالت الجزائر تعاني من نقص الأعمال الرائدة أو مقاولاتية حقيقية، حيث أن أغلبها لا يلبي الاحتياجات الحقيقية للسوق، وأغلبها ينشط في مجال التسويق الإلكتروني هذا من جهة، ومن جهة أخرى يلاحظ تأخر اهتمام الجزائر بتأسيس حاضنات الأعمال والتي تبقى جد محدودة، وهو ما يغيب دورها كأداة دعم و عامل إنمائي للمؤسسات الناشئة. ومن التوصيات التي قدمها الباحث:
 - لا بد أن يتوجه الشباب المقاول إلى تلبية احتياجات حقيقية للأعوان الاقتصاديين المحليين (مستهلكين، وشركات)، ولا بد من تقديم التدريب والتوجيه اللازم للشباب المقاول، وتنمية روح المقاولاتية وحب المخاطرة وتشجيع الأفكار الإبداعية.
 - وبما أن أساس تقدم الأمم هو تطوير برامج التعليم وزيادة الإنفاق على البحث العلمي، بات من الضروري زيادة الإنفاق الحكومي على البحث والتطوير، وربط الجامعة ومراكز البحث العلمي ببيئة الأعمال. ولا بد من دعم إنشاء حاضنات الأعمال وتشجيعها كونها من أفضل وسائل دعم المؤسسات الناشئة.
- هذه الدراسة مهمة لبحثنا لأنها ركزت على حاضنات الأعمال و مفاهيم عامة حول المؤسسات الناشئة، لكن الدراسة تختلف على بحثنا من ناحية التوسع الكبير لحاضنات الأعمال على عكس موضوعنا.
7. دراسة رحال علي و بعيط أمال (2016):¹ بعنوان: "واقع المقاولاتية في الجزائر".
- تهدف الدراسة إلى التعرف على واقع المقاولاتية في الجزائر، من خلال تشخيص منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتسهيل الضوء على آليات التمويل المصغر سواء كانت مباشرة (ANSEJ, ANGEM, CNAC) أو غير مباشرة (صندوق ضمان القروض)، التي تم وضعها من طرف الدولة الجزائرية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى نظام المحاضن.
- لكن هذه الهيئات ليس حلا نهائيا لكل المشاكل التي تعترض الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي يتطلب اتخاذ مجموعة من الإجراءات أو الحلول التي تساعد على الزيادة من فعالية هذه المؤسسات، من أهمها:
- نشر روح المقاولاتية إما بالتدريس أو من خلال حملات تحسيسية.
 - توفير البيئة الاستثمارية والقانونية للقطاع المؤسساتي حتى يمكن الاستفادة منه.

¹ رحال علي و بعيط أمال، " واقع المقاولاتية في الجزائر-دراسة تحليلية- "، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد: 11، جامعة باتنة، 2016.

- إنشاء مراكز أو هياكل تعمل على توفير المعلومات الاقتصادية للمقاول والتي لا يجب أن تتعلق فقط بسبيل إنشاء وتطوير المؤسسات بل تعداها لتقدم معلومات عن مختلف قطاعات النشاط وفرص الاستثمار المتوفرة على المستوى المحلي، ومختلف المعلومات الضرورية المتعلقة بحركية الأسواق.
 - تكثيف الجهود من أجل إيجاد الحلول المناسبة لمشكل التمويل.
 - إعادة تأهيل الهيئات المعنية بإنشاء هذه المؤسسات.
 - اللجوء إلى خوصصة هيئات المرافقة، أو إحالة تسيير هذه الهيئات من طرف هيئات خاصة متخصصة سواء كانت دولية أو وطنية، بما يضمن الأداء الفعال لها، كما هو معمول به في تونس والمغرب.
 - تنوع التخصصات التي تحتضنها الحاضنات والمشاتل، ودعم عدة قطاعات للخروج من فلسفة الاقتصاد البترولي.
- هناك نقاط مشتركة لهذه الدراسة مع بحثنا نظرا للتشابه الكبير في الإشكالية "ما هو واقع المقاولاتية في الجزائر؟" وفي نفس الوقت هناك اختلاف بين الدراستين، لان الباحثين يسلطان الضوء على آليات التمويل المصغر التي تم وضعها من طرف الدولة الجزائرية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى نظام المحاضن. لكن الباحثين لم يعتمدوا على مصادر ومراجع متعددة، لأنه يوجد شح في المراجع.

8. دراسة بادة فاروق (2016):¹ بعنوان: "واقع الكفاءات المقاولاتية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"،

طرحت الإشكالية التالية: ما هو واقع الكفاءات المقاولاتية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟ و هل يمكن تطوير هذه الكفاءات من خلال تحسين جودة التدريب و التعليم لمديري الأعمال؟

لفهم مفهوم الكفاءات المقاولاتية حاول من خلال الجانب النظري والذي قسمه الباحث إلى ثلاثة فصول للإلمام بجميع جوانب النشاط المقاولاتي و الكفاءات المقاولاتية و كذا المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، من اجل المساهمة لتوضيح الإطار النظري لهذه الظاهرة و الذي يعتبر خطوة ضرورية و أساسية تصب في الهدف الرئيسي و المحوري لهذا البحث، للبحث عن السبل المثلى و الممكنة من اجل تمكين المقاولين من معرفة درجة كفاءاتهم لصقلها و تنميتها بما يتوافق مع الأنشطة التي يقوم و إدراكه لدرجة تحكمه من هذه الكفاءات، ومن بين النتائج التي وصل إليها الباحث:

- أن تحليل نتائج العينة التي تمت دراستها ومن خلال هذه النتائج تبين إن أغلبية المقاولين حاملين الشهادات العليا مارسوا أعمال من قبل مما يعكس الخبرة التي اكتسبها المقاول قبل إنشائه لمؤسسته الخاصة وفي هذا الصدد لا بد من تشجيع الشباب خرجي الجامعات من إنشاء مؤسساتهم الخاص فور تخرجهم ومنحهم دروسا في المقاولاتية أثناء دراستهم لتتكون لديهم فكرة عنها ومباشرة أعمالهم دون اللجوء إلى الوظائف المكتتبية، ويعتبر جنس الذكور هم الجنس المسيطر في مجال المقاولاتية ولكن جنس النساء بدأ يدخل هذا النشاط تدريجيا.

¹ بادة فاروق، "دراسة واقع الكفاءات المقاولاتية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة حالة الجزائر"، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية والمالية، تخصص تسيير استراتيجي وأداء المؤسسة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2016.

- الفئة السنية المهيمنة على مجال المقاولاتية هي فئة أكبر من أربعين سنة للخبرة التي تتمتع بها يجب السعي لترسيخ فكرة المقاولاتية لدى الشباب الذي يمتلك القدرات البدنية والفكرية وعدم تأخير الاندماج فيها إلى أعمار متأخرة.
 - المقاولين يتحصلون على رأس مال الانطلاق بالدرجة الأولى عن طريق التوفير للوظائف التي كانوا يشغرونها و لأعمارهم الكبيرة نسبيا.
 - البنوك تعد المصدر المهم لتمويل نشاط المقاولين ولكن يجب إعطاء الأولوية لرأس المال الانطلاق وعدم عرقلة وتأخير الشباب لبدأ نشاطهم.
- لكن الباحث يرى انه يجب على الدولة إنشاء مدارس ومعاهد متخصصة في مجال المقاولاتية ويجب تقريبها من المقاولين لتمكينهم من متابعة دروس في مجال المقاولاتية.

تعتبر هذه الدراسة دقيقة النتائج لأنها استخدمت الاستبيان، والتحليل الوصفي والتحليل الاستدلالي وفقا لبرنامج SPSS، لكن ما يعيب الاستبيان انه لا ترجع إليك جميع النسخ الموزعة، ونستفيد نحن الباحثات من هذه الدراسة مدى اهتمام السلطات الجزائرية بالمقاولاتية، الذي يعتبر نوعا ما شحيح وهناك تقصير في حق الشاب المقاول.

9. دراسة محمد قوجيل و يوسف قريشي(2015):¹ تحت عنوان: "سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر"

اقترحت هذه الدراسة قراءة في مختلف سياسات الدعم الحكومي، حيث بعد 20 سنة من اعتماد الجزائر لسياسات وبرامج في إطار دعم المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الصغيرة والجهود المعتمدة التي بذلتها الدولة في هذا المجال، لا زالت النتائج المرجوة من وراء هذا التوجه دون المستوى المطلوب حيث لا يزال الاقتصاد الجزائري يعتمد في 98% منه على المحروقات، بينما يعتبر دور القطاع الخاص جد محدود في مجال التنمية والتشغيل، وعليه صار لا بد من إجراء تقييم شامل لمعرفة مدى فعالية السياسة المنتهجة بغية تصحيح النقائص الموجودة وإعادة النظر في دور هيئات الدعم والمرافقة وتفعيل جميع العوامل المساهمة في دعم المقاولاتية، فان مرتبة الجزائر أخذت بالانخفاض في ترتيب البنك الدولي باستمرار في السنوات الأخيرة من المرتبة 116 في العام 2007 إلى المرتبة 154 في عام 2015. وقد قام الباحثون الى وضع حلول من خلال ابرز النتائج التالية:

- تنمية ثقافة المقاولاتية من خلال نظام التربية والتعليم وقطاع التعليم العالي.
- إعادة النظر في سياسة هيئات الدعم من خلال: حجم الأموال المخصصة، القطاعات المستهدفة، تفعيل عمليات المرافقة والمتابعة بعد الإنشاء في إطار هيئات الدعم وحاضنات الأعمال.
- إعادة النظر في سياسة التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة المنشأة حديثا.

¹ محمد قوجيل و يوسف قريشي، " سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر-دراسة تحليلية-"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد07، جامعة ورقلة-الجزائر، 2015.

اعتمدت دراسة الباحثين على تحليل سياسات دعم المقاولاتية، وهو ما يجعل هذه الدراسة مهمة بالنسبة لموضوعنا، ويمكننا الاستفادة منها.

10. دراسة لونييسي ريم(2015):¹ بعنوان: "المعوقات الاجتماعية للممارسة المقاولاتية في الجزائر"، اهتمت هذه الدراسة بالمقاولاتية ومفهومها، وهي تعتبر من أهم المميزات التي يختص بها الأفراد الراغبين في إبداء مبادراتهم، إبداعهم وثقافتهم الاستثمارية فهي بالإضافة إلى ما يحصلون عليه من عائد مادي، فهي تجعلهم يضمنون لأنفسهم مكانة اجتماعية متميزة، هذا على الصعيد الشخصي.

أما على الصعيد الاجتماعي فالممارسة المقاولاتية تساهم في دفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية على حد سواء، فقد استطاعت أن تلعب دورا هاما على صعيد التشغيل من خلال توفير فرص العمل والمساهمة في الناتج الخام والقيمة المضافة، وعليه فقد قامت الدولة الجزائرية بتوفير وإنشاء العديد من الآليات والهيئات والبرامج الداعمة لتطوير وترقية الممارسة المقاولاتية في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة.

وترى الباحثة وانه على الرغم من أهميتها (المقاولاتية) تعاني الممارسة المقاولاتية في الجزائر من جملة معوقات سواء اقتصادية متعلقة بجوانب: التمويل، أسعار المواد الأولية المرتفعة، التضخم وندرة العقار، أو الاجتماعية والمتعلقة بجوانب تنظيمية و بشرية بالدرجة الأولى.

قدمت الباحثة التوصيات التالية:

- يجب اعتبار الممارسة المقاولاتية العصب الأساسي في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسعي إلى النهوض بها وتطويرها.

- إلغاء الفوائد الربوية التي تحول دون طلب القروض من قبل الشباب الراغبين في ممارسة مقاولاتية خاصة بهم.

- تشجيع المنافسة و المبادرة إلى التصدير، من خلال تنظيم عملية استيراد السلع الأجنبية ومن خلال توفير وتسهيل عملية الحصول على المعلومات عن الأسواق العالمية.

- إعادة بعث الثقة في القطاع الخاص الذي طالما اعتبر قطاعا مستغلا والحث على العمل فيه، والابتعاد عن الاعتقاد السائد بالدولة الحاضنة واعتباره مفهوما قد تلاشى مع دخول الجزائر لاقتصاد السوق.

وضحت هذه الدراسة المعوقات والعراقيل التي تواجه المقاولين، وكذلك وضعت حلول لهذه المشاكل، بالتالي هذه

الدراسة مهمة بالنسبة لبحثنا، واستفدنا منها في الجانب النظري وبالتحديد مفاهيم الدراسة.

¹ لونييسي ريم، "المعوقات الاجتماعية للممارسة المقاولاتية في الجزائر"، دراسة حالة المؤسسة الكبرى للآلات الصناعية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة سطيف، 2014-2015.

11. دراسة الباحثة دباح نادية (2012):¹ بعنوان "دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها"، حاولت هذه الدراسة الإجابة على التساؤل التالي: هل يمكن تنشيط عملية إنشاء المؤسسات الجديدة في الجزائر من خلال تنمية روح المقاولاتية، وتثمين الخبرات المكتسبة للأفراد وذلك في ظل الإصلاحات المطبقة من طرف الدولة في مجال دعم وترقية المقاولاتية؟ وقد تم تناول الموضوع من خلال ثلاثة فصول بالنسبة للفصل الأول كان الإطار النظري للمقاولاتية، والفصل الثاني دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر، أما الفصل الأخير يحتوي على الدراسة الميدانية خلال (2000-2009)، وقامت الباحثة باستخدام أدوات التحليل برنامج SPSS.

من خلال الفصلين الأول والثاني تم التطرق للمقاولاتية بمختلف جوانبها من اجل المساهمة في توضيح إطارها النظري كخطوة أساسية تصب ضمن الهدف الأساسي من هذا البحث، والذي يكمن في البحث عن أفضل السبل من اجل تدعيمها وترقيتها في الجزائر.

توضح النتائج المتحصل عليها من الدراسة الميدانية أنه بالرغم من التأثير الذي تلعبه العوامل الشخصية للمقاول والذي لمسناه بدرجات متفاوتة، بعضها ذات تأثير قوي مثل الرغبة في الخروج من البطالة، تحقيق الكسب المادي، الاستقلالية، الرغبة في تحقيق انجاز شخصي، والتأثير المتوسط لعوامل القدرة على تحمل المسؤولية، القدرة على تحمل الأخطار، وذكر الباحث انه وبالرغم الجهود المبذولة التي قامت بها السلطات الجزائرية في ترقية المقاولاتية بإصلاحات كبيرة، إلا أن هذه الجهود تبقى غير كافية حقيقة تعكسها جليا نتائج البحث، من أبرزها:

- إنشاء مراكز أو هيئات تعمل على توفير المعلومة الاقتصادية الضرورية للمقاول.
- التخفيف من الإجراءات الإدارية، الوثائق والتراخيص الضرورية من اجل تأسيس المؤسسة والمدة التي تستغرقها.
- واهم شرط لترقية المقاولاتية يكمن في نشر ثقافة المقاولاتية، تلك الثقافة التي تقدر وتثمن الخصائص الشخصية التي يتميز بها المقاول.

ولم يلمس الباحث تأثيرا ملموسا لروح المقاولاتية والمبادرة المرتبطة أساسا بالرغبة في الابتكار والتغيير التي تعتبر عناصر شبه غائبة عند المقاول الجزائري.

هناك تشابه كبير لدراستنا مع هذه الدراسة، غير أن هناك اختلافا فيما بينهما يخص التوسع الكبير في المجال النظري للدراسة.

¹ دباح نادية، "دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها (2000-2009)"، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص ادارة أعمال، جامعة الجزائر3، 2011-2012.

12. دراسة زايد مراد(2010):¹ بعنوان: "الريادة و الإبداع في المشروعات الصغيرة و المتوسطة"،

اهتمت دراسته بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك بسبب دورها الهام في الإنتاج، التشغيل، الدخل و الابتكار والتقدم التكنولوجي، ويرى الباحث أن المشروعات الصغيرة لا يمكن أن تزدهر إلا في مجتمع تتوفر فيه روح الريادة وحب العمل الحر، وقد لفت انتباهنا إلى تجربة اليابان أنها استطاعت أن تحقق معجزة في مختلف المجالات وذلك من خلال الاعتماد على المشروعات الصغيرة.

هذه الدراسة نظرية ولا تحتوي على دراسات ميدانية، لكن هي دراسة مهمة بالنسبة لبحثنا لما فيها من عناصر مشتركة مثل الريادة والإبداع (مفاهيم عامة).

ثانيا: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية:

دراسة Hamidi Youcef & Djaide Hassan (2013):² بعنوان: "L'impact des

(caractéristiques individuelles sur la réussite d'un jeune entrepreneur"

(تأثير الخصائص الفردية على نجاح رجل أعمال شاب)

بينت هذه الدراسة الصفات والسمات الشخصية للمقاول، وقد طرحت الإشكالية التي تتلخص في السؤال

التالي:

- ما هي السمات الشخصية التي تؤثر على نجاح المقاولين الشباب في تجسيد مشاريعهم في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ؟ وضحت الدراسة في هذا الإطار في البحث على تأثير كل من السن، الجنس، البيئة العائلية، الحالة العائلية، المستوى التعليمي، التكوين المهني، المعرفة العملية، البطالة، المستوى التعليمي للأبوين الخبرة المهنية للأبوين، على تجسيد الشباب لمشاريعهم الخاصة.

وشملت الدراسة عينة تتكون من 809 من المقاولين اللذين نجحوا في إنشاء مؤسساتهم في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ، ودعمت هذه الدراسة بيانات من وكالة ANSEJ، وقد تم اختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة الذي يشمل 57197 مقاولا يتوزعون على أكثر من 28 مجال نشاط، استطاعوا أن ينشئوا مؤسساتهم في إطار الوكالة وذلك سنة 2007.

وقد تمكنت هذه الدراسة من حصر الصفات والمميزات الأساسية للمقاولين، وبطريقة علمية مبنية على أساس التحليل الإحصائي والقياسي، مبرزة أهميتها في نجاح الشباب اللذين قاموا بإنشاء مؤسساتهم.

¹ زايد مراد، "الريادة و الإبداع في المشروعات الصغيرة و المتوسطة"، مداخلة في الملتقى الدولي حول : المقاولاتية، التكوين و فرص الأعمال، أيام 08/07/06 أفريل 2010.

² Hamidi Youcef & Djaide Hassan, "L'impact des caractéristiques individuelles sur la réussite d'un jeune entrepreneur", Enseignant à l'Université de Médéa, Journal des chercheurs-Nombre 13/2013.

تميزت هذه الدراسة عن غيرها لعدة أسباب منها حجم العينة الكبير والذي يمكننا من الوصول لنتائج أكثر دقة بالإضافة للأساليب الإحصائية المعتمدة في الدراسة، وهناك تقاطع كبير بين هته الدراسة والدراسة المزمع القيام بها، خاصة إظهار الصفات والسمات الشخصية لأصحاب المشاريع الناجحة.

لكن الدراسة أهملت باقي السمات الشخصية والخصائص المقاولاتية وركزت فقط على العوامل الديموغرافية.

المطلب الثاني: العلاقة بين إشكالية البحث والدراسات السابقة

إن الحاجة إلى الدراسات والبحوث العلمية تزداد يوماً بعد آخر، ومن خلال البحث والمطالعة حول موضوعنا تقابلنا الدراسات السابقة والتي ذكرناها سابقاً، ونحن نتصفح الدراسات التي اطلعنا عليها قبل أن نلتخصها ونناقش نتائجها، فكانت كلّ واحدة منها إضافة علمية إلى حقل البحوث العلمية، كما نطمح ونسعى أن تكون دراستنا هذه كذلك إضافة علمية ولو بسيطة في هذا الحقل، فلقد تميزت دراسة محمد شقرون و بن شيحة صحراوي بأنها حددت المجال النظري للدراسة أكثر وأعطت تعريف واضح للمقاولاتية، ودرست عينة من المشاريع الصغيرة والتي تؤكد أن المقاولاتية تلعب دور كبير و إيجابي وفعال، أما دراسة بو الشعور شريفة فقد بينت بدقة مراحل حياة المؤسسة الناشئة، التي وضحت الفرق بينها وبين المؤسسة الكلاسيكية.

وقد اتفقت دراستنا مع الدراسات السابقة للتشابه الكبير في الإشكالية، وأخذت من الدراسات في جانبها النظري و بالتحديد مفاهيم الدراسة، بعض المفاهيم الأساسية مثل: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع تبيان أهميتها ومكانتها في تحقيق التنمية في شقيها الاجتماعي والاقتصادي، المقاول والمقاولاتية والإبداع.

المطلب الثالث: نقاط الارتكاز والتقاطع بين دراستنا والدراسات السابقة

تلتقي دراستنا مع الدراسات السابقة من حيث الاعتماد على المنهج المتبع وهو المنهج الوصفي والتحليلي، وبالرغم أنه من بين هذه الدراسات هناك من تعتمد أيضاً على طريقة الاستبيان إلا أنها كانت مهمة لموضوعنا واستفدنا منها كمراجع لتشابه موضوع الدراسة.

أما ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة هو تغيير التسمية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ENSEJ فقد أصبحت تسمى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE وكذلك التعديلات والقوانين الجديدة و محاولة معرفة واقع المقاولاتية في المؤسسات وقد ركزت على المؤسسات المصغرة والصغيرة وتختلف أيضاً عن باقي الدراسات من خلال حداثة الاطار الزمني، لكن نتوقع أن تكون هذه الدراسات مثلها مثل الدراسات السابقة من حيث الفهم للمقاولاتية والمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة.

وإجمالاً استفاد البحث الحالي من الدراسات السابقة:

- الاستفادة الى بعض المصادر التي تناولت موضوع بحثنا.
- الاستفادة من الدراسات السابقة في اختيار منهج الدراسة.
- التعرف على العديد من الكتب والمجلات والرسائل العلمية التي تخدم البحث العلمي.
- تفادي المشاكل التي وقعت في الدراسات السابقة.

خلاصة الفصل الأول:

بناء على دراستنا للإطار العام والتأصيل الفكري للمقاولاتية والمؤسسات الناشئة خلصنا إلى أن الإطار العام يعتبر من أهم الأسس النظرية المتعلقة بموضوع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، وقد حاولنا توضيح اختلاف الآراء حول تعريف هذه المؤسسات والمعايير التي تحكم هذا التعريف والأسباب التي تصعب من خلالها تحديد تعريف موحد لها والأشكال التي ممكن أن تكون عليها.

وبعد التعرف على أهم المفاهيم الأساسية للمقاولاتية، توصلنا إلى أن المقاولاتية لها دور اقتصادي والاجتماعي مهم ويتمثل ذلك في توفير مناصب العمل و تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتلبية احتياجات أفراد المجتمع، كما أبرزنا الصفات التي يجب أن يتحلى بها المقاول من أهمها روح الابداع والابتكار، وتعرفنا على عموميات حول المؤسسات الناشئة ومراحل تطور هذه المؤسسة، وفي الأخير توصلنا إلى أن المؤسسات التي تمتلك مقاول يتميز بتلك الصفات والسمات فهي تستطيع أن تحسن في نشاط اقتصاد الدولة.

أما بالنسبة للدراسات السابقة فقد تناولنا اثنا عشرة (12) دراسة عربية ودراسة واحدة أجنبية، ووضحنا العلاقة بين إشكالية البحث والدراسات السابقة وقد اتفقت دراستنا مع الدراسات السابقة للتشابه الكبير في الإشكالية، وأخذت من الدراسات في جانبها النظري و بالتحديد مفاهيم موضوع الدراسة، وأهم ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة هو تغير القوانين المرتبطة بالمؤسسات الناشئة وتحليلها، وظهور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE (أنساج سابقا).

الفصل الثاني

التتبع العملي لواقع المقاولاتية لعينة من المؤسسات الناشئة

STARTUP بولاية الوادي

مُهَيْد

بعدها تطرقنا في الفصل السابق الى أهم المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة والأدبيات النظرية المتعلقة بالمقاوالاتية والمؤسسات الناشئة، سنحاول في هذا الفصل توضيح واقع هذه المؤسسات في الجزائر وبالأخص في ولاية الوادي.

ومن اجل التعرف والتعمق أكثر في موضوعنا، كان لابد من إجراء دراسة ميدانية للهيئات الداعمة ومدى فاعليتها في تمويل المؤسسات الناشئة المصغرة والصغيرة والمتوسطة.

وللإلمام أكثر للجانب التطبيقي للدراسة ارتأينا أن نتناول من خلال هذا الفصل دراسة حالة مجموعة من مؤسسات ناشئة مدعومة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاوالاتية، ولقد تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين كما يلي:

✓ المبحث الأول: إجراءات تعزيز المقاوالاتية والهيئات الداعمة للمؤسسات الناشئة

✓ المبحث الثاني: تقييم المقاوالاتية والمؤسسات الناشئة لعينة من المؤسسات بولاية الوادي

المبحث الأول: إجراءات تعزيز المقاوالاتية والهيئات الداعمة للمؤسسات الناشئة

المطلب الأول: القوانين المنظمة للمؤسسات المصغرة والناشئة والمقاوالاتية وتعديلاتها

أجرت الهيئات الحكومية عدة تعديلات للمراسيم المتعلقة بالمؤسسات الناشئة والمقاوالاتية خلال نهاية سنة 2020 وبداية سنة 2021، ونستعرض ذلك كالتالي:

أولاً: القانون المتضمن تغيير تسمية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

"المرسوم التنفيذي رقم 20-329 مؤرخ في 6 ربيع الثاني عام 1442 الموافق 22 نوفمبر سنة 2020، يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق 8 سبتمبر سنة 1996 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، ويغير تسميتها". فقد تضمن هذا المرسوم ثلاثة مواد متممة ومعدلة للأحكام السابقة، وما يهمنا المادة الأولى والمادة الثانية المتعلقة بتغيير تسمية وبعض إجراءات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.¹

بناء على تقرير الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة، يرسم ما يأتي:

المادة الأولى: تعدل وتتم أحكام المواد الأولى و6 و7 مكرر و9 و10 و19 و21 مكرر و23 و24 من المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق 8 سبتمبر سنة 1996 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، كما يأتي:

وقد ركزنا على المادة الأولى والمادة 6

المادة الأولى: تضمنت على إحداث هيئة ذات طابع خاص تسمى "الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاوالاتية" حيث تطبق عليها أحكام هذا المرسوم، وهذا التغيير ساري على الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

المادة 6: تضطلع الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاوالاتية بالاتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية بالمهام الآتية: (ذكر المهام التي تم تعديلها):

- تطبق كل تدبير من شأنه أن يسمح برصد الموارد الخارجية المخصصة لتمويل إحداث نشاطات لصالح الشباب واستعمالها في الآجال المحددة وفقاً للتشريع والتنظيم المعمول بهما.
- تعد البطاقة الوطنية للنشاطات التي يمكن استحداثها من طرف الشباب أصحاب المشاريع وتعيينها دورياً بالاشتراك مع مختلف القطاعات المعنية.
- تشجع استحداث وتطوير الأنظمة البيئية بناء على فرص الاستثمار المتاحة من مختلف القطاعات التي تلي احتياجات السوق المحلي و/أو الوطني.
- تسهر على عصرنه وتقييس عملية إنشاء المؤسسات المصغرة ومرافقتها ومتابعتها.
- تعد وتطور أدوات الذكاء الاقتصادي وفق نهج استشاري، بهدف تنمية اقتصادية متوازنة وفعالة.
- تعمل على عصرنه ورقمنة آليات وإدارة وتسيير الوكالة وجهاز استحداث المؤسسات المصغرة.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، المرسوم التنفيذي رقم 20-329 مؤرخ في 6 ربيع الثاني عام 1442 الموافق 22 نوفمبر سنة 2020، والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، ويغير تسميتها، العدد 70، 25 نوفمبر 2020، ص 8-10.

● تشجع تبادل الخبرات من خلال برامج الهيئات الدولية والشراكة مع الوكالات الأجنبية لدعم وترقية المقاولاتية والمؤسسة المصغرة.

● تضمن تسيير مناطق نشاطات مصغرة متخصصة مجهزة لفائدة المؤسسات المصغرة.

المادة 2: تعوض تسميتا "الوزير المكلف بالتشغيل" و"الوزير بالمكلف بالعمل والتشغيل" بتسمية "الوزير المكلف بالمؤسسات المصغرة" في كل أحكام المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 الموافق 8 سبتمبر سنة 1996 والمذكورة أعلاه.

ثانيا: القانون المتضمن شروط منح علامة "مؤسسة ناشئة" و"مشروع مبتكر" و"حاضنة أعمال":

"المرسوم التنفيذي رقم 20-254 مؤرخ في 27 محرم عام 1442 الموافق 15 سبتمبر سنة 2020 يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و "مشروع مبتكر" و "حاضنة أعمال" وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيورها".¹ ينقسم هذا المرسوم الى عدة فصول، وما يهمنا في هذا المرسوم الفصل الرابع، والفصل الخامس، والفصل السادس.

بناء على تقرير الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، يرسم ما يأتي:²

1. المواد المتعلقة ب شروط منح علامة "مؤسسة ناشئة":³

1.1. المادة 11: تعتبر "مؤسسة ناشئة"، كل مؤسسة خاضعة: للقانون الجزائري، وتحترم المعايير الآتية:

- يجب ألا يتجاوز عمر المؤسسة ثماني سنوات.
- يجب أن يعتمد نموذج عمل المؤسسة على منتجات أو خدمات أو نموذج أعمال أو أي فكرة مبتكرة.
- يجب ألا يتجاوز رقم الأعمال السنوي المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية.
- يجب أن يكون ما لا يقل عن 50% من رأس مال الشركة مملوكا لأشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار معتمدة أو لشركات أخرى تحمل علامة "مؤسسة ناشئة".
- يجب أن تكون إمكانات نمو المؤسسة كبيرة، لتسريع خروجها من فترة الاحتضان والمساهمة في بعث المشاريع ذات الكفاءة في النمو والتطور.
- يجب ألا يتجاوز عدد العمال 250 عامل، للتمييز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2.1 المادة 12: يتعين على المؤسسة الراغبة في الحصول على علامة "مؤسسة ناشئة"، تقديم طلب

عبر البوابة الالكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة، مرفقا بالوثائق الآتية:

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم تنفيذي رقم 20-254 مؤرخ في 27 محرم عام 1442 الموافق 15 سبتمبر سنة 2020 يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و "مشروع مبتكر" و "حاضنة أعمال" وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيورها"، العدد 55، 31 سبتمبر 2020، ص ص 10-13.

² الملحق رقم 02.

³ الملحق رقم 01.

- نسخة من السجل التجاري وبطاقة التعريف الجبائي والإحصائي.
- نسخة من القانون الأساسي للشركة.
- شهادة الانخراط في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية (CNAS) مرفقة بقائمة اسمية للأجراء
- شهادة الانخراط في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية لغير الأجراء (CASNOS).
- نسخة من الكشوف المالية للسنة الجارية.
- مخطط أعمال المؤسسة مفصلاً.
- المؤهلات العلمية والتقنية والخبرة لمستخدمي المؤسسة.
- وعند الاقتضاء، كل وثيقة ملكية فكرية وأي جائزة أو مكافأة متحصل عليها.

3.1. المادة 13: تقوم اللجنة الوطنية المكلفة بالرد على كل طلب للحصول على علامة "مؤسسة ناشئة" في أجل أقصاه ثلاثون (30) يوماً، ابتداءً من تاريخ إيداع الطلب، كل تأخر في تقديم جزءاً من الوثائق المطلوبة يوقف هذا الأجل. وعلى صاحب الطلب تقديم الوثائق الناقصة في أجل خمسة عشر (15) يوماً، ابتداءً من تاريخ إخطاره من طرف اللجنة الوطنية، تحت طائلة رفض طلبه.

4.1. المادة 14: تمنح علامة "مؤسسة ناشئة" للمؤسسة لمدة أربع (4) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة (1)، حسب الأشكال نفسها، وفي حالة رفض طلب ما، فإنه يتعين على اللجنة الوطنية تبرير قرار الرفض، وإخطار صاحب الطلب بذلك إلكترونياً، ويمكن اللجنة الوطنية إعادة النظر في هذا القرار.

5.1. المادة 15: تنشر قرارات منح علامة "مؤسسة ناشئة" في البوابة الإلكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة.

2. المواد المتعلقة بشروط منح علامة "مشروع مبتكر":¹

من خلال المواد 16، 17، 18، 19، 20 نلخص أهم هذه الشروط فيما يلي:

- يمكن كل شخص طبيعي أو مجموعة أشخاص طبيعيين أن يطلبوا علامة "مشروع مبتكر" على أي مشروع ذي علاقة بالابتكار، ويتعين على كل راغب إيداع طلب عبر البوابة الإلكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة، مرفقاً بالوثائق اللازمة.

- يتم الرد على كل طلب للحصول على علامة "مشروع مبتكر" في أجل أقصاه ثلاثون (30) يوماً، ابتداءً من تاريخ إيداعه.

وكل تأخر في تقديم جزءاً من الوثائق المطلوبة، يوقف هذا الأجل، وعلى صاحب الطلب تقديم الوثائق الناقصة في أجل خمسة عشر (15) يوماً، ابتداءً من تاريخ إخطاره من طرف اللجنة الوطنية، تحت طائلة رفض طلبه.

¹ الملحق رقم 03.

• تمنح علامة "مشروع مبتكر"، للشخص الطبيعي أو مجموعة الأشخاص الطبيعيين، لمدة سنتين (2) قابلة للتجديد مرتين (2)، حسب الأشكال نفسها.

• تنشر قرارات منح علامة "مشروع مبتكر" في البوابة الالكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة.

3. المواد المتعلقة بشروط منح "حاضنة الأعمال":

نركز على أهم المواد

1.3. المادة 21: يكون مؤهلا للحصول على علامة "حاضنة أعمال"، كل هيكل تابع للقطاع العام أو القطاع

الخاص أو بالشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، يقترح دعما للمؤسسات الناشئة وحاملي المشاريع المبتكرة فيما يخص الإيواء والتكوين وتقديم الاستشارة والتمويل.

2.3. المادة 22: تقدم طلبات الحصول على علامة "حاضنة أعمال" لدى اللجنة الوطنية عبر البوابة الالكترونية

الوطنية للمؤسسات الناشئة، ويكون مرفقا بالوثائق اللازمة.

3.3. المادة 24: يتعين على الراغبين في الحصول على علامة "حاضنة أعمال" أن يكون لديهم مستخدمون ذو

مؤهلات مطلوبة / أو خبرة مهنية كافية في مجال مرافقة المؤسسات.

4.3. المادة 25: تتولى حاضنة الأعمال المرشحة لحمل علامة "حاضنة أعمال" مهام مرافقة المؤسسات الناشئة التي

يتم احتضانها خلال فترة الحضانة. وبهذه الصفة تلتزم بما يأتي:

• توطين الشركات الناشئة التي يتم احتضانها وتزويدها بمساحات عمل مهيأة.

• مرافقة حاملي المشاريع أثناء إجراءات إنشاء المؤسسة.

• مساعدة المؤسسات الناشئة في إنجاز مخطط الأعمال ودراسات السوق وخطط التمويل.

• توفير تكوين نوعي، خصوصا في إدارة الأعمال والالتزامات القانونية والمحاسبية.

• مساعدة المؤسسات الناشئة لإنجاز النماذج.

• مرافقة المؤسسات الناشئة التي يتم احتضانها لإيجاد مصادر التمويل والانتشار في السوق.

5.3. المادة 27: تمنح اللجنة الوطنية علامة "حاضنة أعمال" لصاحب الطلب، لمدة خمس (5) سنوات قابلة

للتجديد، حسب الأشكال نفسها، وفي حالة رفض طلب ما، فإنه يتعين على اللجنة الوطنية تبرير قرار الرفض،

وإخطار صاحب الطلب بذلك الكترونيا، ويمكن اللجنة الوطنية إعادة النظر في هذا القرار، بناء على طلب مبرر من

صاحب الطلب.

6.3. المادة 28: تنشر قرارات منح علامة "حاضنة أعمال" في البوابة الالكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة.

7.3. المادة 29: يخضع تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في المادة 25 أعلاه، الى مراقبة دائمة من اللجنة الوطنية.

8.3. المادة 30: كل إخلال بالالتزامات المذكورة في المادة 25 أعلاه يترتب عليه تجميد أو سحب علامة "حاضنة

أعمال" من طرف اللجنة الوطنية.

9.3. المادة 31: تخول علامة "حاضنة أعمال" الحق في تدابير مساعدة ودعم الدولة.

ثالثا: القانون المتضمن الإعفاءات الجبائية للمؤسسات الناشئة و الحاضنات

1. المادة 86: تعدل أحكام المادة 33 من القانون رقم 20-07 المؤرخ في 12 شوال عام 1441 الموافق 04 يونيو سنة 2020 و المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020, وتحرر كما يأتي:¹

- المادة 33: تعفى المؤسسات التي تحمل علامة "مؤسسة ناشئة" من الرسم على النشاط المهني والضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات لمدة أربعة (04) سنوات, ابتداءً من تاريخ الحصول على علامة "مؤسسة ناشئة", مع سنة واحدة إضافية في حالة التجديد. تعفى من الرسم على القيمة المضافة و تخضع للحقوق الجمركية بمعدل 5%, التجهيزات التي تقتنيها المؤسسات الحاملة لعلامة "مؤسسة ناشئة" وتدخل مباشرة في إنجاز مشاريعها الاستثمارية.

2. المادة 87: تعفى الشركات التي تحمل علامة "الحاضنة" من الرسم على النشاط المهني والضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات لمدة سنتين (2) ابتداءً من تاريخ الحصول على علامة "الحاضنة".² من خلال الاطلاع على هذه المراسيم نلاحظ أن السلطات الجزائرية اهتمت بتدعيم المؤسسات الناشئة مؤخرًا بشكل كبير, ويظهر ذلك في التعديلات التي ذكرناها سابقًا.

المطلب الثاني: الهيئات الداعمة للمؤسسات الناشئة

الفرع الأول: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE (لونساج سابقا)

أولاً: نشأة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية: تجسيدا للبرنامج الجديد لرئيس الحكومة وطبقا للمرسوم التنفيذي رقم 296/96 المؤرخ في 08/09/1996 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وتحديد قانونه الأساسي المعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 231/98 المؤرخ في 13/07/1998 حيث وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.³

حيث تم فتح الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية الوادي سنة 1996 وبداية العمل الفعلي 1997 وتحتوي على 37 عامل, يقع مقرها في حي 19 فيفري بالوادي.⁴

ويتوفر فرع ولاية الوادي على ثلاث ملاحق:

- ملحق الوادي.

- ملحقة المقاطعة الإدارية المغير.

- ملحقة جامعة.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، تعدل أحكام المادة 33 من القانون رقم 20-07 المؤرخ في 12 شوال عام 1441 الموافق 04 يونيو سنة 2020 و المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020, العدد 83, 31 ديسمبر 2020, ص34.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، مرجع سبق ذكره، ص34.

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، المرسوم التنفيذي رقم 296/96 المؤرخ في 08/09/1996 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، العدد 52، 11 سبتمبر 1996، ص12.

⁴ منشورات من طرف المؤسسة.

وتهدف الوكالة الى:¹

- إنشاء وتشجيع نشاطات والخدمات من طرف الشباب المستثمر.
- تشخيص كل أشكال النشاطات والإجراءات الهادفة إلى ترقية تشغيل الشباب.
- خلق مؤسسات مصغرة حول المناطق الاستثمارية.

كانت هذه الأخيرة تسمى بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "أنساج"، لكن صدر في العدد الأخير (70) من الجريدة الرسمية مرسوم تنفيذي رقم 20-399 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 يقضي بتغيير تسمية الوكالة الى "وكالة دعم وتنمية المقاولاتية" وإعادة تنظيمها. (هذا المرسوم التنفيذي تم ذكره سابقا)

1. أسباب تغيير تسمية الوكالة

يتساءل الكثير عن أسباب تغيير تسمية الوكالة، من خلال مقابلتنا مع السيد فوزي مذكور مدير الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، نطرح الأسباب التالية:²

- تغيير التركيبة المالية، من المقاربة الاجتماعية الى المقاربة الاقتصادية.
- تعديل القوانين (تم ذكرها سابقا).
- تمويل كل منطقة حسب الاحتياج للحد من التمويل التلقائي.
- تعديل شروط الاستفادة.

2. الفرق بين الوكالتين (ANADE & ANSEJ):

تظهر هذه الفروق من خلال بعض التعديلات في الشروط لوكالة "ANADE"

- أن يكون سن المستفيد يتراوح ما بين 19-40 سنة، أن يكون ذو شهادة أو تأهيل مهني و/أو له مهارات معرفية معترف بها بشهادة أو أي وثيقة مهنية أخرى.
- إسقاط شرط البطالة.

3. علاقة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بالمؤسسات الناشئة:

تتكفل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بتمويل المؤسسات الناشئة ومرافقتها خلال مسار نموها، وتقوم بتكوين أصحاب هذه المؤسسات.

ثانيا: صيغ التمويل بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

يعتبر التمويل توفير للمبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مشروع خاص أو عام، والعمل على توظيفها واستخدامها بأفضل طريقة ممكنة. ويعتمد تمويل المشاريع الاستثمارية للشباب في هذا الإطار على ثلاثة صيغ أساسية بشرط أن لا

¹ الملحق رقم 04.

² مقابلة مع السيد فوزي مذكور، مدير الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بالوادي، 2021/06/07 على الساعة 13:30.

تتجاوز كلفة الاستثمار 10 ملايين دينار جزائري بالنسبة لصيغتي التمويل باستثناء التمويل الذاتي في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، نذكرها فيما يلي:¹

1. التمويل الشئائي:

ويتم بين الوكالة وصاحب المشروع كما هو موضح في الجدول التالي.

جدول رقم(02): للتمويل الشئائي

المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة	القيمة
%50	%50	أقل أو يساوي 100000000000 دج

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بالوادي.

2. التمويل الثلاثي:

ويتم بين الوكالة وصاحب المشروع والبنك كما هو موضح في الجدول التالي.

جدول رقم(03): التمويل الثلاثي

البنك	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة	القيمة
%70	%25	%05	أقل أو يساوي 100000000000 دج

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بالوادي.

3. صيغة التمويل الذاتي:

وفقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 03-290 حسب المادة 02 المؤرخ في 09 رجب عام 1424 الموافق 6 سبتمبر سنة 2003 يمكن للشباب ذوي المشاريع إحداث مؤسسة مصغرة تمويلها بالكامل من أموالهم الخاصة ويستفيدون من نفس الامتيازات الممنوحة باستثناء القروض الإضافية الغير المكافأة المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.²

ثالثا: الاستثمارات الممولة من طرف الوكالة الوطنية

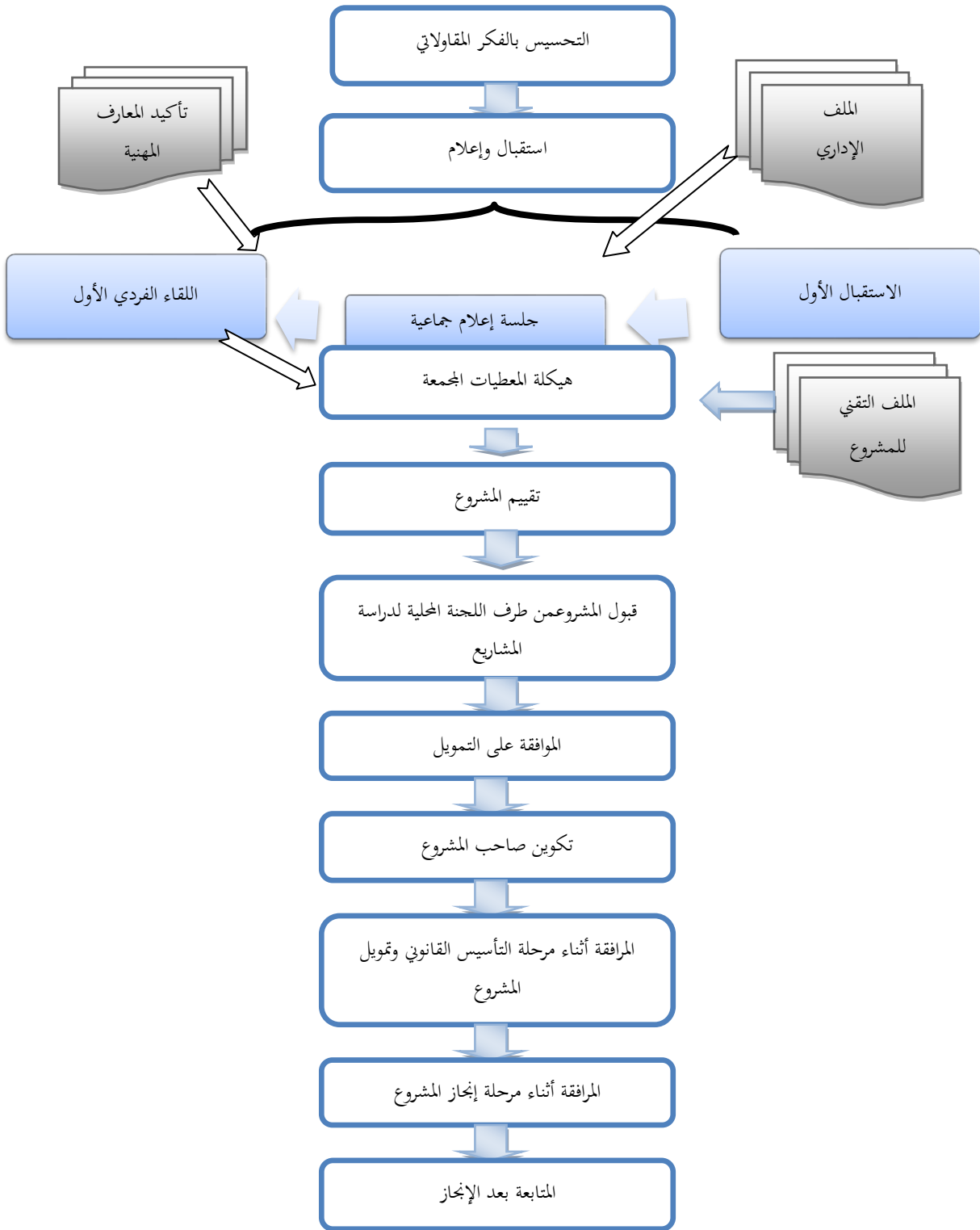
تمول الوكالة نوعين من الاستثمار هما: استثمار الإنشاء واستثمار التوسع

1. استثمار الإنشاء: يتعلق استثمار الإنشاء بإحداث مؤسسات مصغرة جديدة في جميع النشاطات، باستثناء النشاط التجاري من طرف صاحب أو أصحاب المشروع المؤهلين من طرف الوكالة، ويمكن تلخيص مراحل إنشاء مؤسسة مصغرة في إطار هذا الجهاز الحكومي وفق للمخطط التالي:³

¹ مقابلة مع السيد فوزي مذكور، مدير الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بالوادي، 07/06/2021 على الساعة 13:30.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 03-290 مؤرخ في 09 رجب الموافق 06 سبتمبر 2003 الذي يحدد شروط الإعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع ومستواها، العدد 44، 22 يوليو 2018، ص 10.

³ الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، حقق مشروعك، وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، الجزائر، ص 03-04.



المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، دليل إنشاء مؤسسة مصغرة، وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، الجزائر، ص 10.

تقوم الوكالة بمرافقة المقاول خلال المراحل التالية:

بعد مرحلة الاستقبال والإعلام يتم ربط المقاول مع مستشار مرافق من الوكالة والذي يتكفل بتقديم الدعم الضروري له من أجل بلورة مشروع مؤسسة مهيكلة، حيث يقوم المرافق بمراقبة المقاول في إطار سعيه لجمع المعلومات المتعلقة بالسوق المحتمل، اختيار التجهيزات المناسبة للمشروع، تحديد الاختيارات فيما يتعلق بالموارد البشرية تحديد الاختيارات القانونية وكذلك الموارد المالية الضرورية للمؤسسة، كما يساعده أيضا في إعداد ملف الاستثمار الخاص به والذي يتضمن* الدراسة التقنية الاقتصادية لمؤسسته المستقبلية.

- يتم بعدها عرض المشروع على لجنة انتقاء اعتماد وتمويل المشاريع التي تقيمه على أساس مخطط العمل أو الدراسة التقنية الاقتصادية ومن ثم تتخذ القرار الموافقة أو الرفض.

في حالة قبول المشروع تتدخل الوكالة أيضا من أجل المساعدة المقاول للحصول على القرض البنكي.

كما يستفيد المقاول الحاصل على موافقة البنكية على مشروعه من تكوين في تقنيات تسيير المؤسسات يقدم له من طرف مكونين تابعين للوكالة، وتسمح هذه الدورات التكوينية للمقاولين باكتساب معارف حول إجراءات الإنشاء ذات الصلة بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي، التسويق، الضرائب، التخطيط المالي، كما تسمح له أيضا بتبادل الخبرات والتجارب مع مقاولين آخرين مما يساعده على إقامة مؤسسة قادرة على الاستمرار والنمو.

وتستمر مرافقة الوكالة للمقاول حتى بعد انطلاق مؤسسته في النشاط وذلك من طرف مرافقة لتقديم الاستشارة والدعم الضروري له في هذه المرحلة الحساسة من حياة المؤسسة.

2. استثمار التوسيع: يتمثل استثمار التوسيع في الاستثمارات المنجزة من طرف الوكالة، والتي تطمح إلى توسيع قدراتها الإنتاجية في نفس النشاط أو نشاط مرتبط بالنشاط الأصلي، بعد مرحلة الاستيفاء مرحلة استغلال استثمار الإنشاء، وتتقلص عدة مراحل في هذه الحالة وتختفي من مخطط مراحل المرافقة، كالاتقبال والإعلام والتحسيس، وتكوين صاحب المشروع، لكن هناك مراحل أساسية في العملية لا يمكن الاستغناء عنها،

والمتمثلة في الملف الإداري، جمع المعطيات من أجل تقييم المشروع من طرف لجنة انتقاء واعتماد تمويل المشاريع، والتي تمنح الموافقة على التمويل وانجاز المشروع.¹

رابعا: حصيلة نشاط الوكالة:

ويمكن توضيح تطور حصيلة المؤسسات المستفيدة من تمويلات الوكالة والمناصب الشغل التي حققتها المؤسسات

الناشئة خلال الفترة الممتدة 2010 إلى غاية 2019 في الجدول التالي:

* الدراسة التقنية الاقتصادية: هي دراسة يحتاجها أصحاب المشروعات الجديدة أو المستثمرين، تمثل نظرة شاملة متعمقة من أجل معرفة فرص النجاح ومدى صلاحية المشروع، كما يتم تحديد حجم المشروع وموقعه وتكليف تأسيسه وإنشائه.

¹ الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، حقق مشروعك، مرجع سبق ذكره، ص 05.

الجدول رقم(04): تطور عدد المؤسسات الممولة من طرف ANADE

السنة	عدد المشاريع الممولة	نسبة المشاريع الممولة	عدد الوظائف المستحدثة	نسبة الوظائف المستحدثة
2010	296	%9	592	%9
2011	561	%17	1122	%17
2012	680	%21	1360	%20
2013	702	%21	1404	%21
2014	494	%15	988	%15
2015	193	%6	352	%5
2016	158	%5	282	%4
2017	85	%3	283	%4
2018	60	%2	179	%3
2019	47	%1	143	%2
المجموع	3276	%100	6705	%100

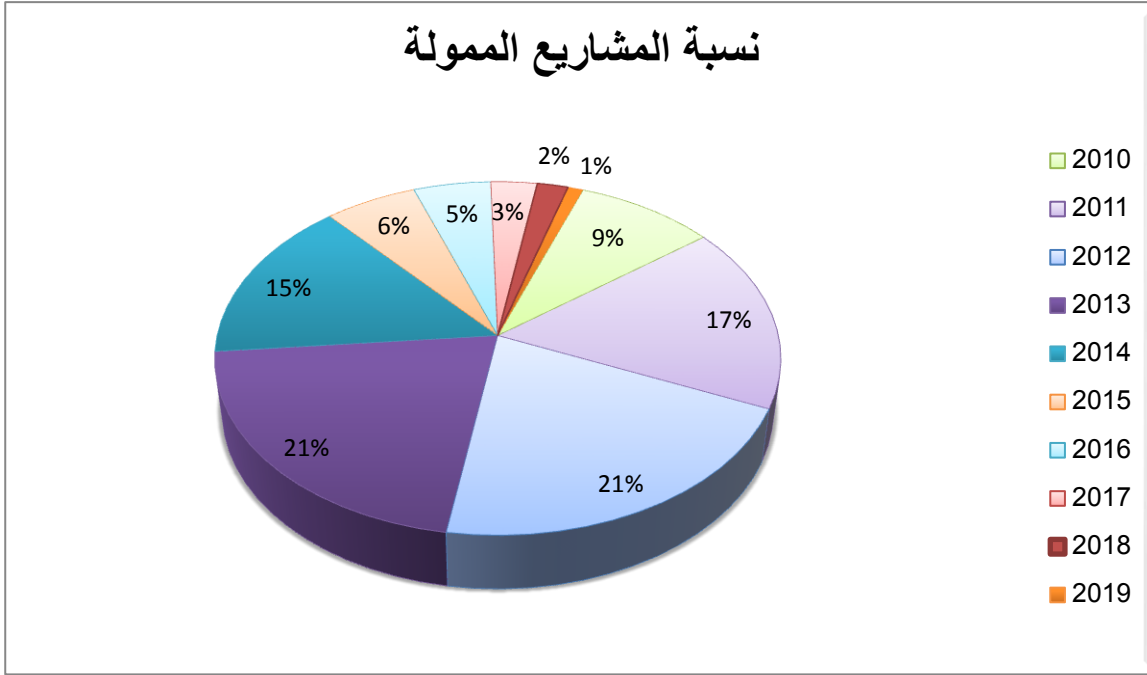
المصدر: إحصائيات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاوالتية وكالة ولاية الوادي.

تبين معطيات الجدول أعلاه عدد المؤسسات الناشئة الممولة من طرف الوكالة خلال فترة الدراسة الممتدة من سنة

2010 إلى غاية سنة 2019 حيث بلغ عددها 3276 مؤسسة.

حيث نلاحظ الارتفاع التدريجي في عدد المؤسسات الممولة من سنة 2010 إلى سنة 2013 ولتراجع في

السنوات الأخيرة مسجلة أسوء انخفاض سنة 2019، ويظهر في الشكل الموالي التغيرات السنوية.



المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على الجدول السابق رقم 02.

● من المخطط يمكن ملاحظة أن السنوات الأولى من 2010 الى غاية 2013 عرفت تزايدا كبيرا في عدد المؤسسات الممولة من طرف الوكالة فقد بلغت 296 مؤسسة بنسبة 9% في سنة 2010 وبلغ ذروته في سنة 2013 قدرت ب 702 مؤسسة بنسبة 21%، ومن خلال استقراءنا لهذه للإحصائيات فإن الزيادة الكبيرة في عدد المؤسسات الممولة في سنة 2013 نتج إثر تطبيق الإجراءات المتخذة من قبل المجلس الوزاري المشترك في 22 فيفري 2011 وتعديل المرسوم التنفيذي المحدد لشروط ومستوى دعم المقدم لأصحاب المشاريع من أجل تسهيل عملية التمويل وجعلها في متناول الجميع خاصة فيما يتعلق بإلغاء معدلات الفائدة وتخفيض نسبة المساهمة الشخصية.

● أما بعد سنة 2013 فقد سجلت انخفاضا كبيرا في عدد المؤسسات الممولة، وفي سنة 2014 وصل الى 47 مؤسسة وتفسر الوكالة هذا النقص بأن الوكالة تتوجه نحو الاعتبارات النوعية في تمويل المشاريع لا الاعتبارات الكمية، فقد أوقفت تمويل مشاريع النقل وخاصة نقل البضائع كما عملت على قبول المشاريع المنتجة أكثر من غيرها كالنشاط الفلاحي أو الصناعي، وأن عامل الأزمة المالية التي مرت بها الجزائر بانخفاض مداخيل الخزينة العمومية الناتج عن تهاوي أسعار النفط وهو ما أسفر عنه تراجع كبير في عائدات الصادرات النفطية التي تعد مصدر الرئيسي للخزينة العمومية وقد أدى هذا إلى نقصان المبالغ الموجهة للوكالة والتي بدورها قلصت عدد المؤسسات المستفيدة.

الفرع الثاني: الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة ANGEM:

أولاً: نشأة الوكالة

تمثل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر آلية جديدة أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 لترقية الشغل الذاتي ودعم المؤسسات، إلا أنه لم ينطلق نشاط الوكالة فعليا على أرض الواقع إلا أنه في منتصف سنة 2005، وتشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أداة لتجسيد الحكومة فيما يخص محاربة الفقر والهشاشة الاجتماعية، ويقع مقر هذه الوكالة في الوادي بالحلي الإداري، الشط.

تقدم الوكالة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سلف بدون فوائد منها ما هو موجه لعملية شراء المواد الأولية ومعدات التجهيز ومنها ما هو موجه لعملية انطلاق وإنشاء مشاريع جديدة، كما تقدم الاستشارات لهذه المؤسسات، وقد ساهمت هذه الوكالة في تقديم الإعانات بمختلف أشكالها.¹

وعلى الرغم من حداثة تجربة القروض المصغرة في الجزائر إلا أن هذه الوكالة عملت منذ بداية نشاطها إلى غاية سنة 2016 على تقديم ما يقدر ب 785 31 قرص بقيمة مالية تصل إلى 48 789 924 867.33 دينار موزعة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمنتشرة في مختلف جهات الوطن، وهذه القروض موجهة في معظمها للقطاع الصناعي، واستفاد من أغلبية هذه القروض النساء الماكثات في البيت والشباب العاطل عن العمل وسكان الأرياف، كما ساهمت بذلك في توفير 1 177 679 منصب شغل خلال عشر سنوات وبالتالي فهي تعتبر من أهم الهيئات التي تعمل على مكافحة البطالة في الوطن.²

ثانياً: مهام الوكالة

تتمتع الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتمثل الامتيازات والمساعدات المقدمة من قبلها في:³

الدعم، النصائح، المساعدات التقنية للمستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة.

● تمنح قرض بدون فائدة عندما تفوق كلفة المشروع 100000 دج يخصص لتكملة مستوى المساهمات الشخصية المطلوبة للاستفادة من القرض البنكي.

● قرض بدون فائدة لشراء مواد أولية والتي لا تتجاوز كلفتها 30000 دج.

● تخفيض في نسب الفائدة بالنسبة للقروض البنكية المتحصل عليها.

¹ أيوب عزوز وآخرون، "العوامل الداعمة لرفع كفاءات التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الوادي، 2019/2018، ص 42.

² بقاط حنان وهالة سليمة، "هينات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، العدد 05، ديسمبر 2018، ص 50.

³ الموقع الإلكتروني لوزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض، تاريخ الاطلاع: 2021 /04/04

ثالثا: شروط الاستفادة من القرض المصغر:

تتمثل فيما يلي:¹

- بلوغ سن 18 فما فوق.
- عدم امتلاك مداخيل غير ثابتة وغير منتظمة.
- إثبات مقر الإقامة.
- امتلاك كفاءة مهنية مرفقة بشهادة أو وثيقة معادلة معترف بها أو التمتع بمهارة مثبتة وتتوافق مع النشاط المرغوب بالجازه.

• عدم الاستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء نشاطات.

وتطبيقا لقرارات المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 22 فيفري 2011 سيما بشأن تفعيل الاستثمار، وهذا في إطار جهاز القرض المصغر الذي تسيره الوكالة، صدر مرسوم يهدفان الى إلغاء أحكام من المرسوم الرئاسي رقم 04-13 المؤرخ في 22 جانفي 2004، والمحدد لشروط الإعانة الممنوحة للمستفيدين من القرض المصغر ومستواها، وتتعلق أهم التعديلات بما يلي:

1. السلفة بدون فوائد لأجل شراء المواد الأولية: هذه السلفة موجهة للمواطنين الذين يملكون تجهيزات صغيرة ويفتقدون للمادة الأولية، لذا تمنح لهم الوكالة سلفة بدون من اجل شراء المواد الأولية لإنشاء مشاريع لا تتعدى كلفتها 100000 دج، وتتكون من سلفة بدون فوائد مقدرة بنسبة 100% من الكلفة الإجمالية للمشروع.

2. التمويل الثلاثي (البنك -الوكالة -المقاول) موجهة لاستحداث الأنشطة: إن كلفة النشاط لا يمكن أن تفوق مبلغ 1000000 دج، وهو يتكون من:

- قرض بنكي بنسبة 70% من الكلفة الإجمالية للمشروع.
- سلفة بدون فوائد بنسبة 29% من الكلفة الإجمالية للمشروع.
- المساهمة الشخصية بنسبة 1% من الكلفة الإجمالية للمشروع، ومن ناحية أخرى يستفيد المقاول من الفوائد التالية:
- رفع نسبة تخفيض الفوائد التجارية التي تطبقها البنوك على القرض البنكي الى نسبة 95% في المناطق الخاصة والجنوب والهضاب العليا.
- توسيع القرض المصغر ليشمل تمويل النشاطات التجارية الصغيرة.

¹ المادة 2 المرسوم التنفيذي رقم 04-14 من 22 جانفي 2004 المتعلق بإنشاء والمحدد لهيكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، معدل.

رابعاً: حصيلة نشاط الوكالة

قدمت الوكالة قروضا مصغرة بأنواعها المختلفة عبر كامل التراب الوطني وفيما يلي مجموعة تعكس نشاط الوكالة الى غاية 31 مارس 2021، حيث تقدر السلف الممنوحة بدون فوائد ب 944 558 سلفة، موزعة حسب الغرض الذي منحت من اجله حيث نجد:¹

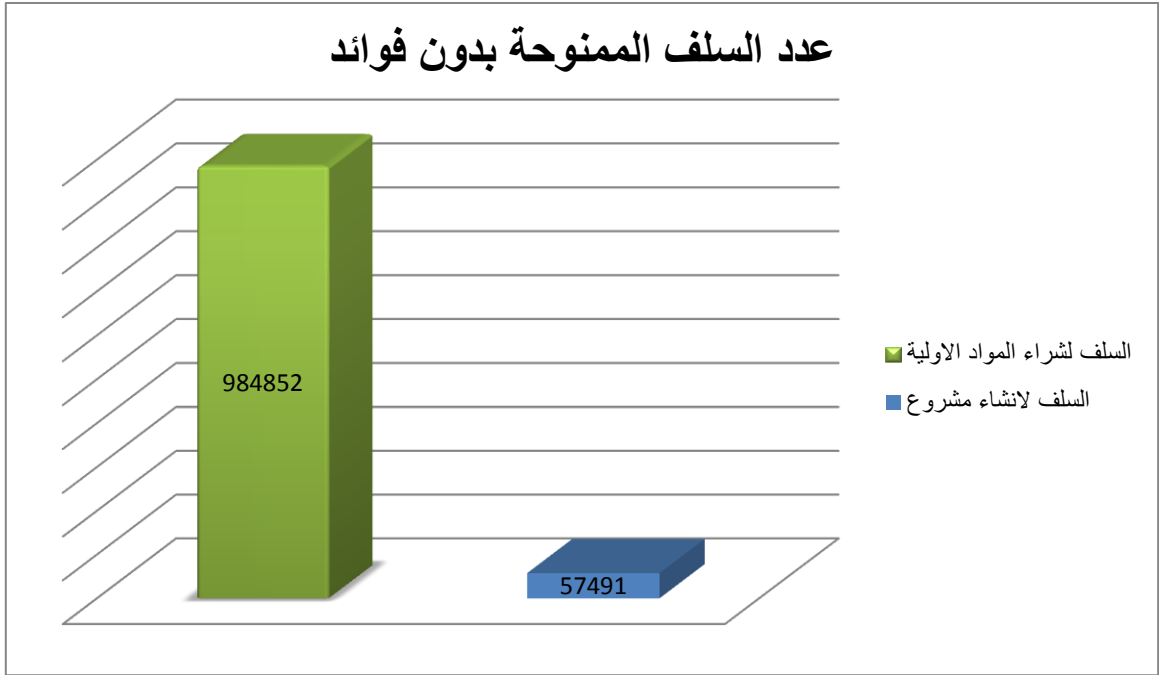
1. عدد السلف بدون فوائد لشراء المواد الأولية قدر ب: 852 984 سلفة.

2. عدد السلف بدون فوائد لإنشاء مشروع قدر ب: 91 574 سلفة.

وقد كان الجزء الأكبر من السلف الممنوحة بدون فوائد من نصيب النساء (63%).

ويتم التوضيح أكثر من خلال الأشكال التالية:

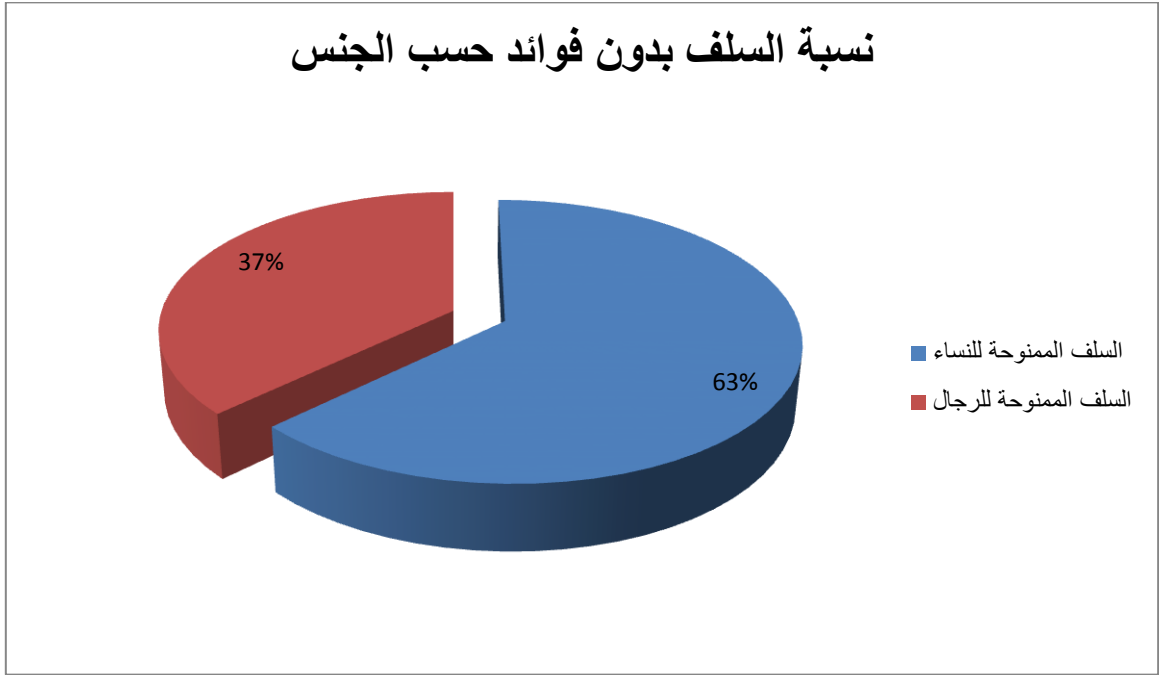
الشكل رقم(05): عدد السلف الممنوحة



المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على المعطيات الإحصائية السابقة.

¹ الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، تاريخ الاطلاع: 2021/05/16، متاح على الموقع www.angem.dz.

الشكل رقم (06): نسبة السلف الممنوحة حسب الجنس من طرف الوكالة



المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على المعطيات الإحصائية السابقة.

الفرع الثالث: تقديم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC:¹

أولاً: نشأة ومفهوم الصندوق:

تم إنشاء هذا الجهاز بموجب القانون رقم 94-188 المؤرخ في 06 جوان 1994، والمتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة، كما يوضح الصندوق تحت وصاية الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي، يعمل على تخفيف الآثار الاجتماعية الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي وفقاً لمخطط التعديل الهيكلي، حيث عرف في مساره عدة مراحل مخصصة للتكفل بالمهام الجديدة المخولة من طرف السلطات العمومية، حيث شرع في تطبيق نظام تعويض البطالة لفائدة العمال الأجراء الذين فقدوا مناصب شغلهم بصفة لا إرادية ولأسباب اقتصادية.

الصندوق الوطني للتأمين على البطالة هيئة حكومية جزائرية أنشئت لمساعدة الفئة التي فقدت مناصب عملها لتسهيل إعادة الإدماج، وذلك عبر طرق البحث الفعلي عن مناصب العمل والمساعدة في الإجراءات لإنشاء مؤسسة عن طريق التكوين أو التحويل، وقد تطور الصندوق من مجرد تقديم الإعانات الى جهاز حكومي لدعم الاستثمار والتقليص من حجم البطالة. وهو ما يتضح من مهامه، والمتمثلة في:

- المساعدة على البحث عن الشغل.
- دعم العمل الحر.

¹ الموقع الإلكتروني لوكالة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة. تاريخ الاطلاع: 2021/04/20، متاح على الموقع: https://www.cnac.dz/site_cnac.

- التكوين بإعادة التأهيل.

ثانيا: شروط الاستفادة

يمكن الاستفادة من خدمات الصندوق إذا توفرت الشروط التالية:

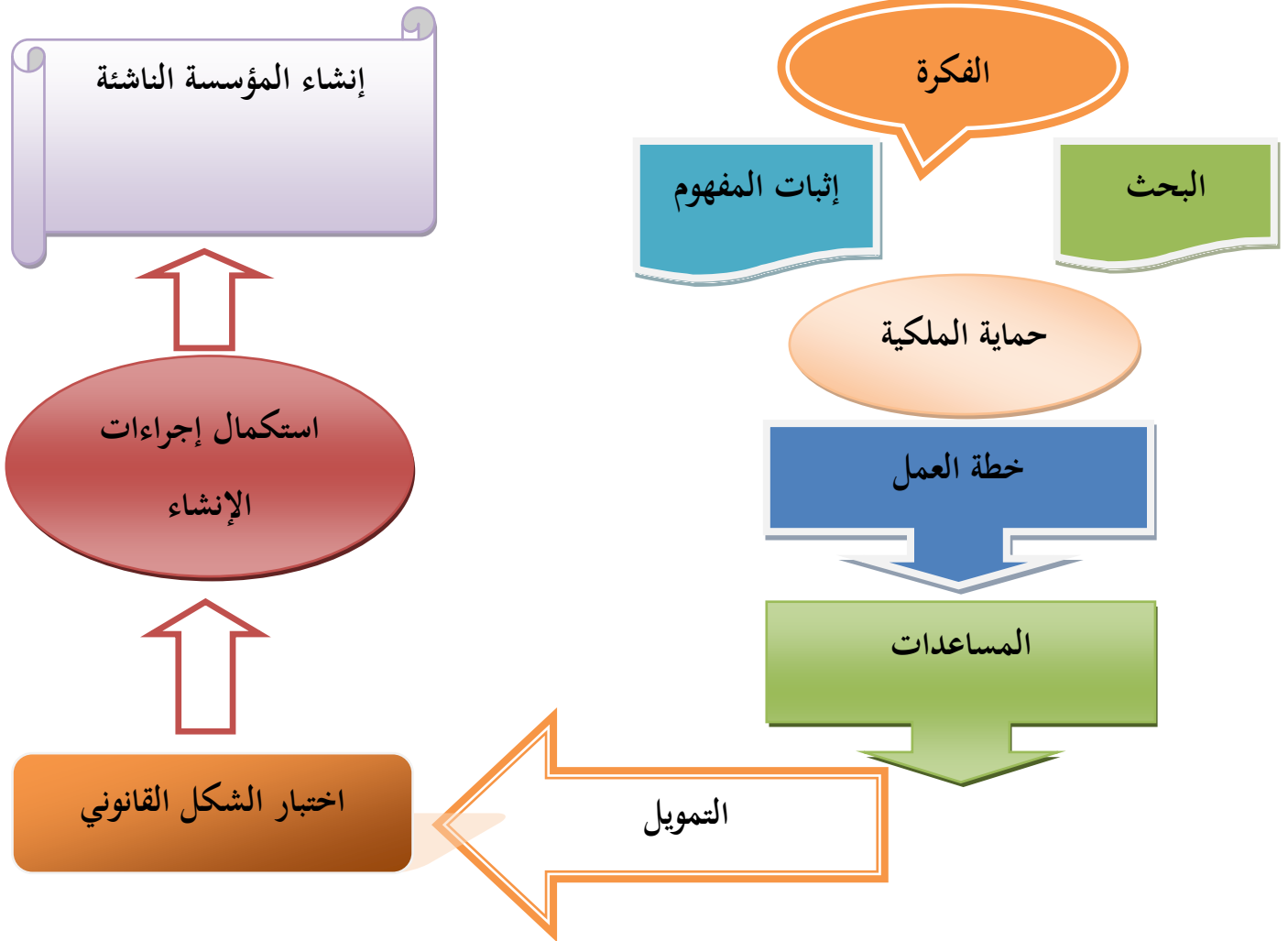
- إثبات الإقامة بالجزائر.
- الجنسية الجزائرية.
- أن يتراوح سن البطال الحامل للمشروع من 30 الى 50 سنة.
- التسجيل لدى الوكالة المحلية للتشغيل المتواجدة بمقر السكن للحصول على بطاقة "طالب عمل".
- عدم ممارسة عمل مأجور أثناء إيداع الملف.
- عدم ممارسة أي نشاط مهني للحساب الخاص.
- اكتساب مؤهلات أو معارف لها علاقة مباشرة بالنشاط المراد القيام به.

المطلب الثالث: مراحل إنشاء مؤسسة ناشئة والأجهزة المرافقة لها

أولاً: مراحل إنشاء مؤسسة ناشئة

يمكن توضيح ذلك وفق المخطط التالي:¹

الشكل رقم (07): مراحل إنشاء مؤسسة ناشئة



المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي RSdT

ثانياً: أجهزة مرافقة وتوجيه المؤسسات الناشئة

نظراً لأن ثقافة المقاوالتية تنشأ من المجتمع الذي تنشأ فيه هياكل المرافقة، لذلك يتعين عليها مرافقة الأفراد خاصة

الشباب في تجسيد أفكارهم ومشاريعهم على أرض الواقع، ونذكر أهمها فيما يلي:

¹ الملحق رقم 06.

1. الحاضنات:

تم اعتماد الحاضنات في الجزائر تحت تسمية المشاتل، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 78/03، المؤرخ في 2003/03/25، المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات.¹

غير انه بصدر المرسوم التنفيذي رقم 254/20، استعمل لفظ الحاضنات بمعناها الصحيح "حاضنة أعمال".² (وقد تم التفصيل في هذا القانون سابقا)

ووفقا للمادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 12-293 المؤرخ في 2 رمضان 1433 الموافق ل 21 جويلية 2012 الذي يحدد مهام المصالح المشتركة للبحث العلمي والتكنولوجي وتنظيمها وسيرها، يتم تعريف الحاضنة كهيكل لاستقبال ومساندة مشروع ابتكاري ذي صلة مباشرة بالبحث، تساعد صاحب المشروع على تحقيق فكرته واثبات إمكانية تطبيقها في المدى البعيد وتقديم الدعم لأصحاب المشاريع في مجال التكوين والاستشارة والتمويل مع مرافقتهم الى غاية إنشاء المؤسسة.

تتواجد الحاضنات في كل من جامعة البليدة1، قلمة، الوادي، المسيلة، عنابة، ورقلة، بومرداس، المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات بقسنطينة(المرسوم الوزاري المؤرخ في 20 صفر 1442 الموافق 8 أكتوبر 2020 المتضمن إنشاء المصالح المشتركة للبحث).

- ويتواجد في الوادي بعض الحاضنات من بينها حاضنة "سوف أكاديمي" افتتحت في فيفري 2021، ومن خلال مقابلتنا مع مدير المؤسسة صرح لنا أن هذه الحاضنة لم تبدأ فعليا في مرافقة المشاريع الناشئة، هي فقط تقوم بتقديم استشارات حول القوانين الجبائية والطرق الشكلية لانجاز المؤسسة الناشئة.³

2. دار المقاولاتية:

بفضل الشراكة بين الجامعات والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، تم انجاز مايقارب 58 دار مقاولاتية في الجامعات، حيث تغطي كامل التراب الوطني.

¹ المرسوم التنفيذي رقم 78/03 المؤرخ في 2003/03/25، المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المؤرخة في 2003/02/26، العدد 13، ص 14.

² المادة 21 مرسوم تنفيذي رقم 254/20، المؤرخ في 2020/09/15، المرجع السابق، ص 12.

³ مقابلة مع السيد مدير حاضنة سوف أكاديمي، 2021/05/31.

وتنفيذا لاتفاقية الشراكة بين وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تم إنشاء دار المقاولاتية على مستوى جامعات الجزائر كمنصة لتبادل الآراء والأفكار ذات الصلة بالمقاولاتية، وفق مدخل علمي حديث يجمع بين المقاربة الأكاديمية والخبرة المهنية الميدانية، ومن مهام دار المقاولاتية:¹

- استقبال وتوجيه ومرافقة الطلبة حاملي الأفكار من اجل تجسيد مشاريعهم على ارض الواقع.
- نشر الوعي والثقافة المقاولاتية لدى الطالب الجامعي.
- تطوير البرامج التدريبية المتعلقة بإنشاء وإدارة المؤسسات الناشئة.
- تحسيس الطلبة بأهمية إنشاء المؤسسات وتحفيز الابداع لديهم.
- إنشاء وتعزيز شبكات التواصل مع مختلف الفاعلين الاقتصاديين بالمنطقة.
- المساهمة في خلق القيمة الاقتصادية والاجتماعية.
- تعزيز البحث العلمي في المجال المقاولاتي.

- المساهمة في خلق القيمة الاقتصادية والاجتماعية؛

وتمثل دار المقاولاتية في جامعة الوادي جهاز مرافق مهم لأصحاب المشاريع المبتكرة، حيث تقوم بالعديد من الأنشطة المختلفة، من أبرزها الجامعة الشتوية، والجامعة الربيعية وهو النشاط الذي قامت به مؤخرا بالتنسيق مع وكالة ANADE، "تحت شعار نحو مقاربة اقتصادية" دامت أربعة أيام من 24 الى 27 ماي 2021، تضمنت فيها دورات تكوينية حيث تهدف هذه الدورة الى:²

- أهمية ودور دار المقاولاتية في الجامعة الجزائرية.

- نشر الثقافة المقاولاتية

وفي هذا الاطار قد تم تنشيط يوم إعلامي بالشراكة مع وكالة ANADE تطرق فيها الدكتور مفيد عبد اللاوي (مدير دار المقاولاتية بجامعة الوادي) الى آليات الدعم وما توفره الدولة من أجهزة في هذا الاطار، وقدم أيضا الأستاذ محمد الصالح شبل (إطار في وكالة ANADE) توضيحات و شروحات حول وكالة ANADE.

¹ الموقع الالكتروني لجامعة البليدة 2، تاريخ الاطلاع، 2021/06/10، متاح على الموقع <https://univ-blida2.dz>.

² مفيد عبد اللاوي ومحمد الصالح شبل، " المقاولاتية والنشاط الذي تقوم به دار المقاولاتية بالجامعة"، ملئقى حول: نحو مقاربة اقتصادية جديدة، جامعة الوادي، كلية العلوم الاقتصادية، 2021/05/27.

المطلب الرابع: التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة والهيئات المساندة للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة:

الفرع الأول: التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة

تواجه المؤسسات الناشئة عدة تحديات منها:¹

- الحديث عن الشركات الناشئة في الجزائر يقابله دائما نظرة تشاؤمية, فبمجرد طرحك لفكرة شركة ناشئة في هذا البلد ستجد المثبطين أكثر من الداعمين لهاته الفكرة.
 - غياب قانون خاص بهاته الشركة.
 - الإجراءات البيروقراطية وعدم مواكبة التشريعات والقوانين.
- ضعف

- حصة الشباب من الصفقات العمومية والمحددة ب20% فقط.

- مشاكل التمويل ودفع المستحقات (ضعف التمويل ونقص رأس المال المغامر للاستثمار).

- التأخر التكنولوجي وعدم رقمنة اغلب القطاعات الاقتصادية.

- عدم وجود نظام دفع الكتروني حقيقي و متطور.

أولاً: التحديات التي تواجه الهيئات الداعمة للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة

استطاعت برامج المرافقة المالية الثلاث إنشاء عدد معتبر من المؤسسات، مما ساهم فعلا في خلق مناصب شغل على مستوى كافة أقطار التراب الوطني، وعلى وجه الخصوص ولاية الوادي التي كان لها نصيب هام من هذه المشاريع, لكن هناك مجموعة من التحديات التي تواجهها، بعضها مرتبط بالمقاول والبعض الآخر بالبرامج في حد ذاتها:²

1. التحديات المتعلقة بالمقاول*

هناك جملة من التحديات التي تواجه هذه البرامج مرتبطة أساسا بالمقاول:

- نقص الكفاءة المهنية والتسييرية للكثير من المستفيدين من القروض المصغرة.
- افتقاد غالبية حاملي المشاريع للروح والفكر الثقافي للمقاوالاتية.
- نقص حاد في برامج التكوين لفائدة المقاولين.

¹ الموقع الالكتروني لتيسير، تاريخ الاطلاع: 2021/06/02، متاح على الموقع: <https://teyssir.com/>.

² أمال بيط، "برامج المرافقة المقاوالاتية في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص ص: 199-201.

* ينسحب للذهن دائما أن مصطلح المقاول يتعلق بمشاريع البناء، وهذا ماتم توضيحه في دراستنا أن المقاول هو المبدع والناجح في أفكاره.

- غياب متابعة المشاريع والرقابة يدفع الى عدم تسديد الديون المستحقة عليهم.
- التوجه الكبير للنشاط التجاري والخدمي الغير منتجة للثروة.
- التوجه الضعيف للمقاولين لقطاع الصناعة والأشغال العمومية .
- بحكم كون المجتمع الجزائري مسلم فان غالبية المقاولين يطالبون بقروض بدون فائدة لتمويل المشاريع مما يجد من عدد المشاريع.

2. التحديات المرتبطة بالهيئات الداعمة في حد ذاتها:

هناك أيضا تحديات أخرى مرتبطة ببرامج التمويل المصغر في حد ذاتها نذكر منها:

- نقص التكوين بالنسبة للمرافقين، سواء الذي يتعلق بأساسيات التسيير وإدارة الأعمال كقاعدة أساسية أو التكوين المتخصص والذي يتعلق بمجال النشاط كالزراعة... الخ.
- التأخر الواضح والملموس في مجال استخدام تكنولوجيات الإعلام.
- تماطل كبير على مستوى الإجراءات الإدارية والتنفيذية، مما يبطل معالجة الملفات.
- غياب دراسة جدوى المشاريع، حيث تكتفي برامج المرافقة بالدراسة التقنية-الاقتصادية اعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف المقاول.
- لا توجد إجراءات محددة لتقييم أداء المرافقين، حيث يعتمد المسئولين على عدد الملفات المعالجة شهريا، وهذا المعيار لا يعكس جودة الدعم المقدم.
- ارتباط التمويل المصغر في الجزائر بالبنوك العمومية، وهذه الأخيرة لا تولي الاهتمام الكافي للتمويل المصغر نظرا لتركيز خبراتها على الأنشطة الأخرى (المعتادة عليها).
- تعقد وغموض النصوص التشريعية والتنظيمية المنظمة للعملية (كثرة التعديلات).
- مركزية صنع القرار في هذه الهيئات.

المبحث الثاني: تقييم المقاولاتية والمؤسسات الناشئة لعينة من المؤسسات بولاية الوادي

بداية نتكلم عن المؤسسات المصغرة فقد شهدت الجزائر تطور سريع للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة، وذلك عبر عدة مراحل، وسنتطرق الى هذه المراحل.¹

المطلب الأول: تطور المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يمكن تقسيم مراحل تطور المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة الى أربعة مراحل رئيسية كالتالي:

1. المرحلة الأولى (مرحلة تهميش القطاع الخاص): من 1962 الى 1982

كانت معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ملكا للمستوطن الفرنسي وبعد الاستقلال ونتيجة لهجرة مالكيها أصدرت الدولة قانون التسيير الذاتي ثم التسيير الاشتراكي للمؤسسات من اجل إعادة تشغيلها وأصبحت تابعة للدولة في ظل تبني النظام الاشتراكي، إلا أن هذه الفترة شهدت ضعفا كبيرا لهذا النوع من المؤسسات والتابعة للقطاع العام، إضافة الى محدودية المؤسسات التابعة للقطاع الخاص.

2. المرحلة الثانية (التوجه نحو اقتصاد مفتوح): من 1982 الى 1994

صدرت العديد من القوانين التي أثرت على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة والخاصة سواء القوانين المتعلقة بالاستثمار (القانون المؤرخ في: 1982/08/21) أو القوانين المتعلقة بإعادة الهيكلة العضوية والمالي للمؤسسات الاقتصادية (المرسوم 242/80 المؤرخ في: 1980/10/04) والإجراء المتعلق باستقلالية المؤسسات (المرسوم 192/88 المؤرخ في: 1988/10/04)، أو نتيجة لزيادة حاجة الجزائر للمساعدات الائتمانية كم المؤسسات النقدية والمالية الدولية، أصدرت بعض القوانين التي كانت تمثل بداية التوجه نحو اقتصاد مفتوح.

وشهدت هذه الفترة تطور المؤسسات، وفي 1993/10/05 صدر قانون ترقية الاستثمار وإنشاء

الشباك الموحد لوكالة ترقية ودعم الاستثمارات "APSI" في 1994.

3. المرحلة الثالثة (الإصلاحات الاقتصادية): من 1994 الى 2007

تميزت هذه المرحلة بالانتقال من اقتصاد إداري الى اقتصاد منفتح على العالم الخارجي يمثل فيه القطاع الخاص والأجنبي دورا هاما، ومن خلال التزام الجزائر بتنفيذ برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى (1994/04/01) الى (1995/03/31) تحت مراقبة صندوق النقد الدولي، وبتطبيقها لبرنامج التصحيح الهيكلي المتوسط المدى، حيث ساهمت علاقات الجزائر الدولية في تخفيف أزمة المديونية الخارجية، وأدت من

¹ أيوب عزوز وآخرون، "العوامل الداعمة لرفع كفاءات التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مرجع سبق ذكره، ص: 48-50.

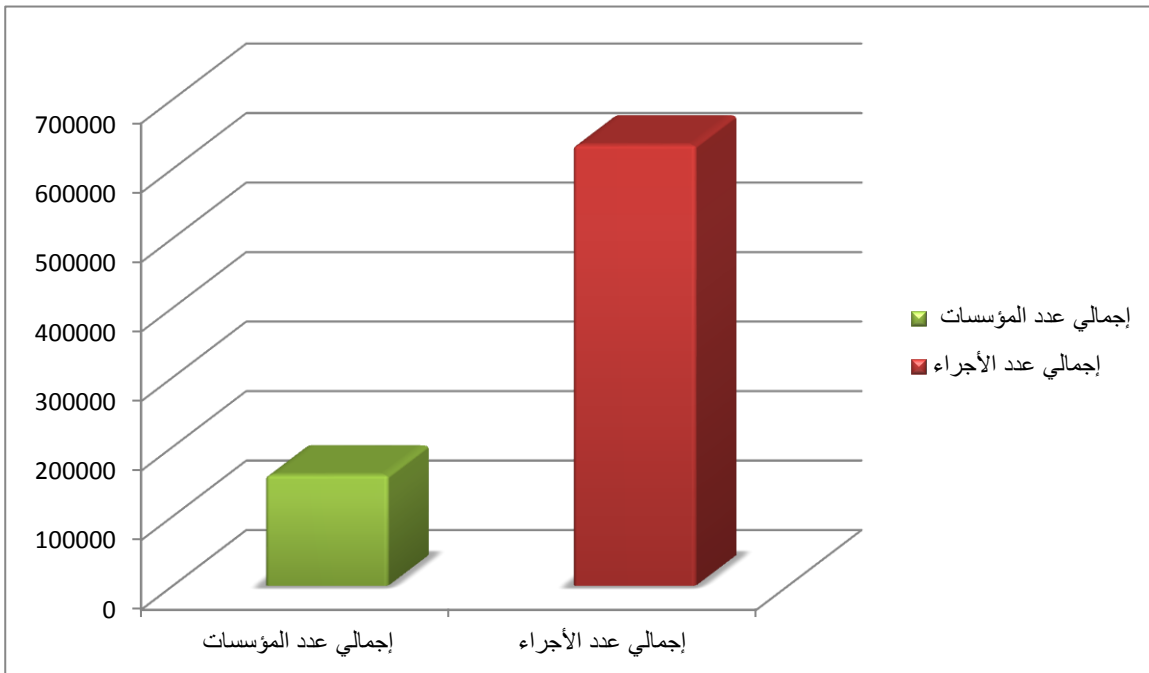
جهة أخرى الى تطبيق سياسات نقدية، مالية، تجارية، واقتصادية ساهمت في حوصصة الكثير من المؤسسات العامة، وهذه التحولات ساعدت على اكتشاف مواطن القوة والضعف (للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) وهذا ماساعد على تطويرها والعمل على ترقيتها عن طريق البرامج والمراسيم. ولقد كان تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه المرحلة كالآتي:

الجدول رقم(05): تطور عدد المؤسسات والعمالة الموظفة سنة 1999

النسبة	عدد الأجراء	النسب	عدد المؤسسات	الفئة
35	221975	93.2	148725	المؤسسة المصغرة 09-01 عامل
27.8	176731	5.7	9100	المؤسسة الصغيرة 49-10 عامل
37.2	235669	1.05	1682	المؤسسة المتوسطة 250-50 عامل
100	634375	100	159507	الإجمالي

المصدر: مجلة العلوم الإنسانية، جامعة العربي بن المهدي أم البواقي، العدد الثامن، الجزء الثاني، ديسمبر 2019.

الشكل رقم(08): إجمالي عدد المؤسسات والأجراء في الجزائر سنة 1999



المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(03)

المرحلة الرابعة (توطيد النمو):¹ من 2007 الى 2014

من بين اهداف هذا البرنامج استكمال جهود التنمية الشاملة عن طريق عدد من السياسات المعتمدة من بينها تخصيص حوالي 150 مليار دينار لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بإنشاء مناطق صناعية، والدعم العمومي للتأهيل وتيسير القروض البنكية. وقد تمت إجراءات قانونية جديدة ظهرت خلال هذه الفترة والتي لها علاقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمها تتمثل في: قانون تطوير الاستثمار من خلال إصدار الأمر الرئاسي رقم 01-03 والمؤرخ في 20 أوت 2001 يكرس انسحاب الدولة في مجال الاستثمار الاقتصادي بحيث تتخلى عن دور المنتج وتتحول لدور المحفز، ثم جاء القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 والمؤرخ في 12 ديسمبر 2001، فمن خلال هذا القانون وضع أول تعريف رسمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كما تحدد من خلال هذا القانون الإطار القانوني والتنظيمي الذي تنشط فيه هذه المؤسسات وكذا آليات دعمها وترقيتها في الجزائر، وإصدار قانون لإنشاء صندوق ضمان القروض.

الجدول رقم(06): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب جهات الوطن من

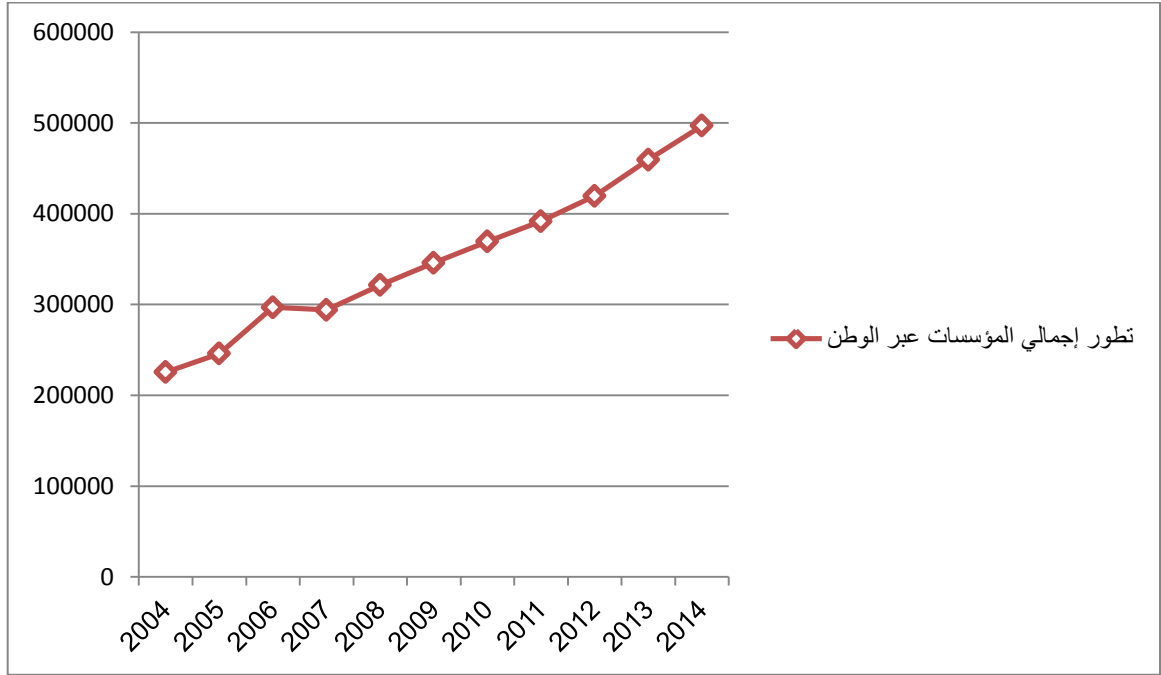
2014-2004

المجموع	الجنوب	الهضاب العليا	الشمال	الجهة
225 449	25 851	65 563	138 035	2004
245 842	23 802	72 076	149 964	2005
269 806	26 242	80 072	163 492	2006
293 946	28 550	87 666	177 730	2007
321 378	31 550	96 345	193 483	2008
345 902	34 960	105085	205 857	2009
369 319	37 714	112 335	219 270	2010
391 761	39 951	119 146	232 644	2011
419 517	42 816	128 316	248 985	2012
459 414	40 517	102 533	316 364	2013
496 989	43 672	108 912	344 405	2014

المصدر: نشرة المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 6-16، الجزائر، 2004-2014.

¹الموقع الإلكتروني لمؤسسة المركز الديمقراطي العربي، تاريخ الاطلاع: 2021/05/20. متاح على الموقع: <https://democraticac.de>.

الشكل رقم(09): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب جهات الوطن من 2004-2014



المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على الجدول رقم(04).

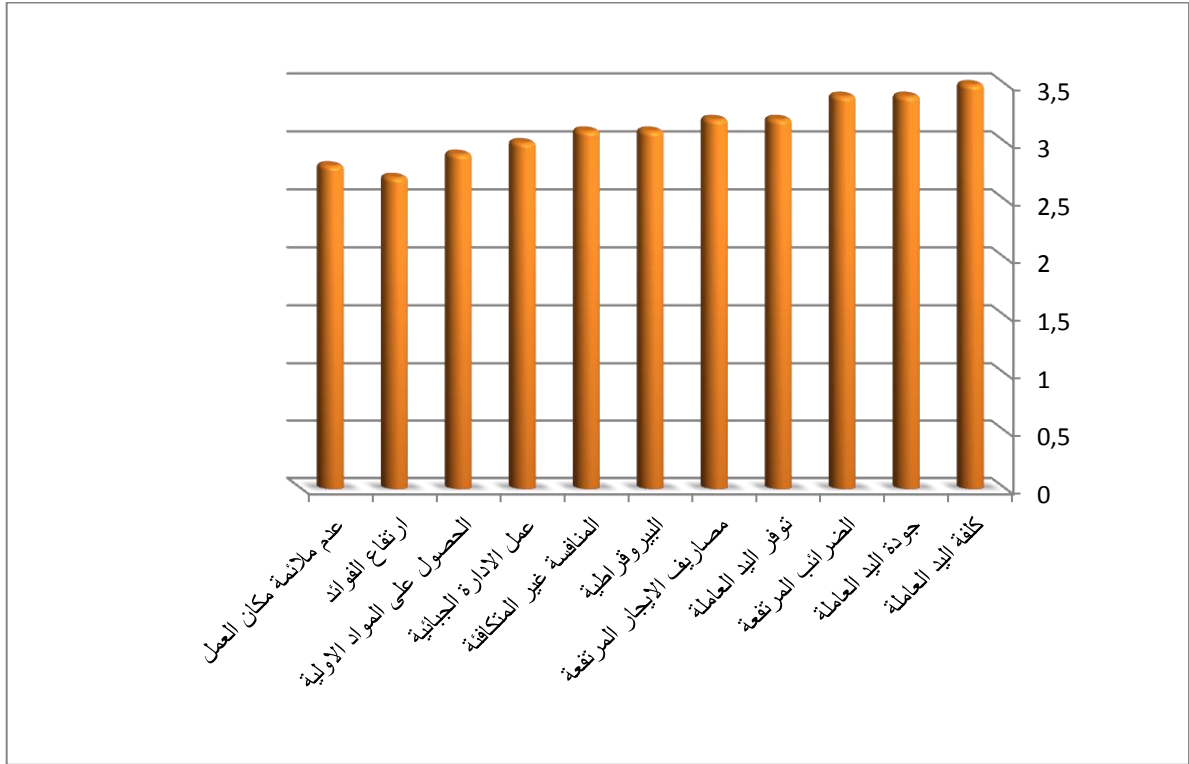
من خلال الجدول والأشكال السابقة يمكن ملاحظة انه هناك ارتفاع كبير في عدد المؤسسات خلال (2004-2014)، نجد انه في سنة 2004 كان عدد المؤسسات في حده الأدنى حوالي 225449 مؤسسة، الى أن وصل عدد المؤسسات 296806 سنة 2006، وشوهد تراجع طفيف في سنة 2007 حيث بلغ عدد المؤسسات 293046، لكن عاد التطور الكبير في المؤسسات ووصل الى أعلى مستوياته في سنة 2014 حيث وصل عدد المؤسسات 496989.

يعود السبب لتطور عدد المؤسسات في الجزائر للإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الحكومة الجزائرية، والانتقال من الاقتصاد الإداري الى اقتصاد منفتح على العالم.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

إن كلفة اليد العاملة يليها جودتها من أكثر العوامل المؤثرة سلبا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن محور اليد العاملة، يليها عامل الضرائب المرتفعة ضمن محور القروض والضرائب وتمثل أهم ثلاث تحديات تواجهها المؤسسة، تليها تحديات أخرى كتوفر اليد العاملة، مصاريف الإيجار المرتفعة، البيروقراطية، المنافسة غير الشريفة، عمل الإدارة الجبائية، الحصول على المواد الأولية، ارتفاع الفوائد وأخيرا عدم ملائمة مكان العمل.

الشكل رقم(10): التحديات الأكثر تأثيرا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2016



المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على نتائج الاستبيان الوارد بتقرير وزارة الصناعة والمناجم عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2016.

وفيما يلي عرض لأهم الأسباب التي أنتجت هاته التحديات بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:¹

- **تحديات متعلقة باليد العاملة:** تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحدّي توفير اليد العاملة غير المتوفرة وهذا التحدي يشمل القطاعين الخاص والعام، بالإضافة لعدم توافر فرص التكوين والتدريب الجيد والمناسب لإعداد الموارد البشرية اللازمة لإقامة وإدارة هذه المؤسسات، حيث يتميز العمال في هذه المؤسسات بتعدد الاختصاصات على عكس المؤسسات الكبيرة، والمبرر هو صغر حجمها.
- **تحديات تمويلية:** غياب ثقافة السوق المالي في الجزائر، هو ما جعل منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل وفقاً لنماذج التسيير التقليدي وبموارد ضئيلة، ما صعب عليها الأمر فمن جهة لا يمكنها اللجوء إلى السوق المالي ومن جهة أخرى البنوك التي تصعب عليها الأمر من خلال كثرة الضمانات لمنح والقروض، بالإضافة ضعف التمويل الذاتي نتيجة محدودية المدخرات الشخصية وعدم كفايتها للوفاء بحاجاتها التمويلية.

¹ عبد العزيز قنات وسارة عزازية، مداخلة بعنوان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - واقع وتحديات -، ملتقى وطني حول: إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الموادي، 7/6 ديسمبر 2017، ص 11-13.

- **تحديات تموينية:** إن التمويل بالمواد الأولية والمنتجات نصف المصنعة خاصة المستوردة منها يمثل أحد المشاكل الحقيقية التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ذلك أن معظمها يفتقد إلى الخبرة في تسيير عمليات الاستيراد خاصة الحديثة النشأة.
- **تحديات تجارية:** إن انعدام الخبرة لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تحول دون توقعها في الأسواق الأجنبية، علاوة على ارتفاع تكاليف النقل الدولي وعجز خدمات دعم التصدير المخصصة لذلك، والذي يترتب عنه ارتفاع التكاليف التسويقية وبالتالي انخفاض هامش الربح الممكن تحقيقه من التصدير.
- **صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية:** إذا كان نشاط المؤسسة يتطلب الاستجابة الإدارية السريعة من حيث التنظيم والتنفيذ، فإن الإدارة في الجزائر لا تزال بعيدة عن تقديم خدمات بأسرع ما يمكن وبكفاءة عالية إذا يغلب عليها الروتين، مما جعل معالجة الملفات واعتماد المشاريع يتم ببطء كبير لدرجة أن الكثير منها عطل ولم يحصل على الموافقة في أوانه، مما ضيع على أصحابه وعلى الاقتصاد الوطني فرصا اقتصادية عديدة.
- **صعوبة إيجاد المكان الدائم والملائم لإقامة المؤسسة:** ومن ثم انجاز المشاريع والاستثمارية وتنميتها بسبب:

- طول مدة منح الأراضي (العقار) المخصصة للاستثمار.

- الرفض دون مبرر في كثير من الحالات لعدد من الطلبات.

- ارتفاع أسعار الأراضي والمباني أو انعدامها أو عدم ملاءمتها.

المطلب الثالث: دراسة حالة (مجموعة مؤسسات ناشئة في الوادي)

بعد اتصالنا بالوكالة الوطنية لتنمية المقاوالاتية، التي شهدت تغيير مثلها مثل باقي الوكالات التي شهدت تغيير مثلها مثل باقي الوكالات الأخرى عبر الوطن فإنه وبعد لقائنا مع السيد فوزي مذكور مدير وكالة ANADE، وضح لنا انه لحد الآن لا توجد مؤسسة ناشئة بالمفهوم والمصطلح الجديد الذي يعبر على الابتكار والإبداع في الإنتاج السلعي والخدمات الرقمية، وذكر أن هناك ظهور بوادر لطلبة مقدمين على مشاريع مبتكرة لازالت لم تدعم نظرا لحدثة القوانين الخاصة بالمؤسسات الناشئة والذي سنراه على أرض الواقع في الزمن القريب، وصرح السيد مدير الوكالة أن هناك العديد من المؤسسات الناجحة التي دعمتها الوكالة، واخترنا مؤسسة أقمنا فيها الدراسة وهي مؤسسة ستار سوف مواد الصيانة والنظافة، وسنحاول أن نقدم نبذة عن هذه المؤسسة.

وحتى تدعم دراستنا وسعنا البحث في كافة أنحاء الوطن عن مؤسسات ناشئة بالمفهوم الدقيق أو الحقيقي الذي يرتكز على خدمة مبتكرة وتدخل مفهوم الإعلام والاتصال والرقمنة في معاملتها، وقد وقع اختيارنا على المؤسسات الآتية : مؤسسة وادكنيس (ouedkniss)، مؤسسة اشريلي (Echriily)، مؤسسة ياسير (YASSIR)

أولاً: دراسة حالة (مؤسسة ستار سوف لصناعة مواد الصيانة والنظافة)

1. تعريف المؤسسة

هي مؤسسة منتجة ضمن القطاع الخاص تحمل اسم "ستار سوف (STAR SOUF) لصناعة مواد الصيانة والنظافة"، تم افتتاحها في 14-09-2003، بمدينة تكسبت ولاية الوادي، تشتري هذه المؤسسة المواد الأولية اللازمة وتقوم بتحويلها الى منتجات يمكن الاستفادة منها بأشكال مختلفة، يعمل فريق العمل لدى المؤسسة من 8 صباحا الى 4 مساء مع استراحة لمدة ساعة واحدة، تعتبر هذه المهنة من المهن الحديثة حيث لم يكن لها وجود كثيف آنذاك في الولاية.

ومن الأهداف التي تسعى لتحقيقها:

- المساهمة في إمداد السوق الجزائري باحتياجاته.
- تطوير هدف أساسي يتمثل في تعديل الصادرات الخارجية المتزايدة والمنافسة في الأسواق العالمية.
- طرح فرص عمل جديدة في سوق العمل.
- تحسين جودة الإنتاج لمطابقة مستوى المعايير العالمية.
- النهوض بالقطاع الصناعي وتنشيط الدورة الاقتصادية الجزائرية.

2. إجراءات التمويل مع الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

وقد اتبع العميل طريقة التمويل الثنائي (المساهمة الشخصية + تمويل الوكالة) وهي كالاتي:

- المساهمة الشخصية: 71% من التكلفة الإجمالية للمشروع.
- الوكالة: 29% من التكلفة الإجمالية للمشروع.

3. طبيعة منتجات المؤسسة قيد الدراسة

تقدم المؤسسة عدة منتجات ومنها مايلي:

- سائل غسيل الأطباق
- مطهر الجراثيم
- مزيل الترسبات
- جل التنظيف متعدد الأغراض
- سائل غسيل النوافذ
- مزيل الغبار
- صابون سائل لليدين

- معطر الجو، ومنظفات الأرض (سانيبو)
- عطر المحرك وعطر السيارة
- ومنتجات أخرى...

4. عوامل الإنتاج بالمؤسسة

1.4 المورد البشري: تضم المؤسسة رب العمل (مدير المؤسسة) بالإضافة الى تسعة (9) عمال.

ونشير الى أن المؤسسة تستقبل المتربصين من الجامعة ومؤسسات التكوين المهني خلال السنة.

2.4 رأس المال الثابت والآلات والمعدات: تحتوي المؤسسة على مجموعة من الآلات الرئيسية منها للخلط وأخرى للتعبة، كما تتوفر المؤسسة على مجموعة من الأدوات المتعلقة بطبيعة العمل منها العبوات (زجاجية، بلاستيكية، أغطية، صناديق، ملصقات،... الخ).

3.4 العقار: مكان عمل المؤسسة عبارة عن مستودع كبير مستأجر من قبل رب العمل.

4.4 الإدارة والتنظيم: يتكفل رب العمل بكل ما يتعلق بإدارة المؤسسة من تخطيط وإنتاج ومتابعة وتسويق وتمويل.

5. تقييم الدعم المالي وإجراءاته في المؤسسة قيد الدراسة

1.5 طبيعة و طريقة التمويل:

يتطلب قبول الملف مدة زمنية تتراوح بين شهر الى ستة أشهر، مع يمكن أن يعترض طالب التمويل من وثائق صعب توفيرها منها الفاتورة النهائية و العقار الصناعي الموثق وعقود الكراء المختلفة. قام صاحب المؤسسة بطلب التمويل الثنائي بينه و بين الوكالة .

2.5 الضمانات وطريقة الاسترداد:

من خلال دراسة الحالة للمؤسسة قيد الدراسة فان الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب تقوم وكضمان برهن الآلات الممولة من طرفها ويعتبر هذا شرط بسيط مقارنة بطلب رهانات أخرى عقاريا . أما طريقة الاسترداد لقيمة القرض فان المؤسسة تعفى من الأقساط المالية لمدة سنتين وتنقسم بعدها الأقساط بقيمة 3 ملايين سنتيم كل ستة أشهر الى حين استيفاء قيمة القرض و نشير الى التسهيلات الضريبية الممنوحة الى المؤسسة مدة سنتين و التي قد تصل الى الإعفاء الضريبي.

ثانيا: دراسة حالة (مجموعة مؤسسات ناشئة في الجزائر).

1. مؤسسة وادكنيس (ouedkniss)¹

هي شركة جزائرية مختصة في إعلانات البيع والشراء عبر الانترنت، توفر حلولاً للمجتمع الجزائري لبيع السلع وشرائها أين يعتبر سوق افتراضية جزائرية، ويتلقى زيارات يومية تفوق 800 ألف زائر أغلبها من الجزائر، تمتلك الشركة مواقع أخرى أيضاً جاءت بعد نجاح الموقع الرئيسي وادكنيس كموقع autobip و CVite .

انطلقت سنة 2006 على يد مؤسسها هشام سوود، أمين بن موفق، مهدي مونس بوزيد وجميل الدين ديب بعد حادثة إغلاق السوق الشعبية في شارع يسمى وادكنيس، في القبة بضواحي الجزائر العاصمة، ليتبنى الأصدقاء الخمسة فكرة إطلاق منصة بديلة عن تلك السوق الشعبية.

في بداياتها كانت عبارة عن مدونة بسيطة لتحويل لموقع إعلانات متكامل للمجتمع الجزائري وليس كباقي الشركات، استغرقت شركة وادكنيس سنوات لتحقيق النجاح المنتظر منها، الانطلاقة كانت متواضعة أين كانت الزيارات اليومية تقدر بالعشرات فقط وكان مصدرها أصدقاء المؤسسين وعائلاتهم، لغاية سنة 2007 العام الذي أقيم فيه أول مؤتمر للتسويق الإلكتروني بالجزائر وتم دعوة الفريق للحضور، ليشهد عدد الزيارات ارتفاعاً كبيراً وتكون الانطلاقة الحقيقية لهذا المشروع الناشئ.

وفي سنة 2009 تم إطلاق عرض خاص يسمح للمستخدمين بفتح متجر خاص بهم على الموقع مقابل اشتراك بسيط قدر ب 1000 دينار جزائري لكل مئة إعلان.²

2. مؤسسة اشريلي (Echrily):³

موقع التسوق الجزائري Echrily هو متجر إلكتروني مخصص لحبي المنتجات الاستهلاكية والغذائية، حيث يضم جميع أنواع الفواكه والخضر الطازجة ومنتجات الحليب ومشتقاته وكل أنواع المصبرات والعجائن والتوابل، وكل أنواع الحبوب والزيوت والسكريات ومواد التنظيف ومنتجات تخص الأطفال الصغار. ويتميز الموقع بدعمه للغة العربية وسهولة الشراء منه وهو يدعم عدة طرق دفع وشحن حيث يقوم بتوصيل مشترياتك مجاناً إلى كل ولايات الجزائر وهو أول موقع تسوق جزائري خاص بالمواد الغذائية.

3. مؤسسة يسير (YASSIR):⁴

هي خدمة نقل مبتكرة يمكن استخدامها مع هاتفك الذكي في أي مكان وزمان، يسمح للجميع بحجز سائق والتنقل بأمان تام.

¹ الموقع الإلكتروني لمؤسسة وادكنيس، تاريخ الاطلاع: 2021/06/09، متاح على الموقع: <https://www.ouedkniss.com/>

² الموقع الإلكتروني للموسوعة الحرة ويكيبيديا، تاريخ الاطلاع: 2021/06/08، متاح على الموقع: <https://ar.wikipedia.org/wiki/>

³ الموقع الإلكتروني لمؤسسة اشريلي، تاريخ الاطلاع: 2021/06/09، متاح على الموقع: <https://echrily.com>

⁴ الموقع الإلكتروني لمؤسسة يسير، تاريخ الاطلاع: 2021/06/09، متاح على الموقع: <https://yassir.com/ar>

سجلت خدمة "يسير" للنقل الحضري التي أطلقتها مجموعة من الشباب الجزائريين، رواجاً كبيراً منذ بداية تشغيلها، حيث تعاقدت شركة "يا تكنولوجي" التي تسيّر هذه الخدمة عبر تطبيقات إلكترونية مع نحو 5000 سائق منهم 1000 دخلوا في النشاط بشكل فعلي؛ من خلال نقلهم الزبائن بالعاصمة، في حين تستهدف الشركة التي دخلت في نقاش مع وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي حول إمكانيات ضمان التغطية الاجتماعية للسائقين المتعاقدين، تستهدف التعاقد مع 100 ألف سائق ونقل 3 ملايين زبون والانتشار عبر عدد من المدن الجزائرية الكبرى.¹

هذه الوسيلة العصرية التي أطلقتها مجموعة من الشباب الجزائريين في إطار المؤسسة المصغرة "يا تكنولوجي" التي تم إنشاؤها مع شريك أمريكي وفق قاعدة 51/49 بالمائة التي تنظم الاستثمار في الجزائر، تحظى بدعم ومرافقة كاملة من قبل السلطات العمومية، لا سيما منها مصالح مديرية النقل لولاية الجزائر، ووزارة التشغيل والعمل والضمان الاجتماعي التي تدرس مع الشركة إمكانية تسجيل السائقين المتعاقدين مع الشركة غير المنتسبين إلى الصناديق الوطنية للضمان الاجتماعي، لتمكينهم من حقوق التغطية الاجتماعية؛ بالنظر إلى ما تقدمه هذه المؤسسة المصغرة من إمكانية هامة للتوظيف.

بدأت هذه الشركة فعليا في سنة 2017 بستة (6) موظفين فقط، استطاعت شركة يسير أن تحوز على ثقة أكثر من مليون زبون وأكثر من 11000 سائق متعامل وأكبر تغطية جغرافية بتواجدهم في 17 ولاية جزائرية في وقت قياسي لم يتعدى السنتين.

¹ الموقع الإلكتروني لجريدة المساء، تاريخ الاطلاع: 2021/06/08، متاحة على الموقع: <https://www.el-massa.com/dz/news>

خلاصة الفصل الثاني:

بعد أن تناولنا في هذا الفصل على شرح وتقديم الهيئات الداعمة والممولة للمؤسسات الناشئة، حيث ركزنا على ثلاث وكالات وهي الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاوالاتية ، وهي الوكالة التي أجرينا فيها دراسة الحالة، وقد استفاد منها أصحاب المشاريع إما تمويل داخل الوكالة عن طريق التمويل الثنائي أو الثلاثي. وفيما يخص الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر يقدم قروض بدون فائدة ، ومن ابرز أهداف الصندوق الوطني لتأمين لبطالة ترقية فكرة المشاريع ومرافقة أصحاب المشاريع، كما ذكرنا أهم أجهزة مرافقة المؤسسات الناشئة وهي دار المقاوالاتية وحاضنات الأعمال، حيث تساهم هذه الأجهزة في نشر الثقافة المقاوالاتية للشباب من خلال التدريب والتكوين ومرافقتهم في مشاريعهم.

كما تطرقنا الى تقييم المقاوالاتية والمؤسسات الناشئة لعينة من المؤسسات بولاية الوادي ولخصنا فيه الى حصيلة تطور المؤسسات بصفة عامة في الجزائر من بعد الاستقلال الى غاية اليوم، وقد لاحظنا من الإحصائيات ارتفاع تعداد المؤسسات، ولكن لا يخلو هذا التطور من الصعوبات والتحديات المتمثلة في مشكل التمويل وضعف روح المقاول، كما واجهتنا نحن كطلبة صعوبات في إيجاد مؤسسات ناشئة على مستوى ولاية الوادي، لذا وسعنا بحثنا وذكرنا عدة مؤسسات في الجزائر تحمل روح الابداع والابتكار في المجال الرقمي.

خاتمة

خاتمة

لقد تناولنا في هذه الدراسة واقع المقاوالاتية للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة التي أصبحت تلقى اهتمام كبير في الآونة الأخيرة والتطور المستمر لها والدور المهم الذي تلعبه في التنمية المحلية، لكن ركزنا في دراستنا على المؤسسات المبتكرة (الناشئة) نظرا لإقبال الشباب الكبير على إنشاء مؤسسات خاصة بهم، وكونها متميزة عن باقي المؤسسات، لكن يواجه المقاول تحديات مما تعيق هذه الإبداعات واهم هذه الصعوبات الجانب المالي لان الشباب عادة ما يكون في حالة بطالة، وهذا ما جعل السلطات الجزائرية تقوم بإجراءات لدعم المقاوالاتية عبر هيئات داعمة، من بينها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاوالاتية، تقدم هذه الهيئات الدعم المالي للمقاول وأيضا تمنحه امتيازات أهمها: مالية وجبائية، وأيضا يعاني المقاول في الجزائر من ضعف روح الثقافة المقاوالاتية وهذا ما اهتمت به حاضنات الأعمال ودار المقاوالاتية التي تعتبران هيئات داعمة للمقاول، تقوم هذه الهيئات بدعم أصحاب المشاريع في مجال التكوين والاستشارة ومرافقتهم الى غاية إنشاء مؤسساتهم.

وإننا من خلال هذه الدراسة حاولنا الاجابة على الاشكالية الرئيسية، وفيما يلي سنستعرض أهم نتائج البحث والتوصيات المقترحة ونختتمها بعرض آفاق الدراسة.

أولا. اختبار الفرضيات:

ومن خلال ما تم عرضه في الفصول السابقة يمكن أن نلخص أهم النتائج المتوصل إليها كما يلي:

الفرضية الأولى:

من خلال الفصل الأول واجهتنا عدة مفاهيم للمؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة، لكن تتفق جميع المفاهيم على أن المؤسسات مهما كانت طبيعتها فهي مؤسسة إنتاج للسلع أو الخدمات، وهو ما يُثبت صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية:

ولقد تبين من الدراسة التطبيقية التي قمنا بها أن التمويل في المؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة يحظى بالدعم من الهيئات الداعمة، فالبعض من مصادر التمويل يسعى الى توفير التمويل المالي وهذا ما يدل على أن التمويل في المؤسسة يكون ذاتيا، أو خارجيا، مما يعطي لهذه المؤسسات روح تنافسية لتطوير أدائها وتشجيعها على الابتكار، وهو ما يُثبت صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: من خلال دراستنا تبين لنا أن للمقاوالاتية دور هام في الرفع من مستوى الإنتاجية في جميع الأعمال، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

الفرضية الرابعة: وضحت دراستنا الميدانية وما اشرنا إليه من تعديل وتغيير قوانين ومراسيم التي تمثل أهم الإجراءات التي قامت بها الجزائر لدعم المقاولاتية نذكر منها: تغيير طابع تسمية وكالة دعم تشغيل الشباب الى وكالة دعم وتنمية المقاولاتية، وإنشاء وزارة منتدبة للمؤسسات المصغرة، وإصدار قوانين تمنح امتيازات لإعفاءات ضريبية للمقاول، وهو ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

الفرضية الخامسة: من خلال دراستنا الميدانية، تبين أن وكالة ANADE الممول المهم للمؤسسات الناشئة، وان دور المقاولاتية وحاضنات الأعمال تعتبر المرافق الدائم للمقاول حيث تبعث فيه روح والثقافة المقاولاتية من خلال التدريب والتكوين. وهو ما يثبت صحة الفرضية الخامسة.

ثانياً. نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا لمختلف جوانب الموضوع تمكنا من التوصل الى النتائج التالية:

1. **النتائج النظرية:** تلخص النتائج النظرية التي توصلنا لها من خلال الأدبيات النظرية في النقاط التالية:
 - تنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بناء على معيارين إحداهما كمي والآخر نوعي، فالمعايير الكمية تصنف المؤسسات بالاعتماد على عدد العمال وعلى معيار رأس المال وعلى معيار حجم الموجودات، إما المعايير النوعية تصنف المؤسسات وفق قيمة المبيعات والشكل القانوني للمنشأة وكذا معايير التنظيم.
 - ينقسم الإبداع الى ثلاث مستويات، الإبداع الفردي و الإبداع على مستوى الجماعات و الإبداع التنظيمي.
 - ينقسم الابتكار الى ثلاثة أنواع، ابتكار تراكمي، وجذري، وجزئي.
 - تعتبر المقاولاتية ذات أهمية كبيرة من خلال تأثيرها في الاقتصاد، حيث مكنت الشباب من خلق مشاريع صغيرة منتجة ناجحة، وأيضاً ساهمت في تنويع الإنتاج.
 - إن صاحب المشروع الصغير (المقاول) حتى يكون ريادياً لا بد أن يتمتع بصفات وخصائص وقدرات ومهارات معينة حتى يتمكن من القدرة على إدارة هذه المشاريع لتكون ريادية.
 - تعتبر المؤسسات الناشئة مشاريع ريادة الأعمال فهي آلية مستحدثة ووسيلة فعالة.

2. **النتائج التطبيقية:** نذكر النتائج التي توصلنا إليها تبعاً بحسب النماذج التي قُدرت في الدراسة الميدانية:

- إن أهم قانون أساسي يهتم بالمؤسسات الناشئة القانون رقم 20-329 الذي حول تسمية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) الى الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية (ANADE).
- وفقاً للمرسوم التنفيذي رقم 20-254:
- تمنح علامة "مؤسسة ناشئة" للمؤسسة لمدة أربع (4) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

- تمنح علامة "مشروع مبتكر"، للشخص الطبيعي أو مجموعة الأشخاص الطبيعيين، لمدة سنتين (2) قابلة للتجديد مرتين (2)، حسب الأشكال نفسها.
- تتولى حاضنة الأعمال المرشحة لحمل علامة "حاضنة أعمال" مهام مرافقة المؤسسات الناشئة التي يتم احتضانها خلال فترة الحضانة.
- من بين الإجراءات الجبائية هو الاعفاء الجبائي للمؤسسات الناشئة الذي تم تفصيله في المادة 86 بحيث أن هذه المؤسسات تعفى من الرسم على النشاط المهني و الضريبة على الدخل الاجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات لمدة أربعة (04) سنوات، ابتداء من تاريخ الحصول على علامة "مؤسسة ناشئة".
- الشركات التي تحمل علامة "الحاضنة تعفى من الرسم على النشاط المهني والضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات لمدة سنتين (2) ابتداء من تاريخ الحصول على علامة "الحاضنة".
- تدعم الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة ANGEM أصحاب المشاريع، وتمنح قروض بدون فائدة، وفئة النساء هي الأكثر المستفيدين بهذه القروض
- يقوم الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC بمرافقة أصحاب المشاريع خلال كافة المراحل، حيث يمنح قروض بدون فائدة، وامتيازات جبائية.
- على رأس الهيئات الداعمة ANADE الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.
- من خلال العلاقة بين الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بالمؤسسات الناشئة حيث أن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تتكفل بتمويل المؤسسات الناشئة ومرافقتها خلال مسار نموها، وتقوم بتكوين أصحاب هذه المؤسسات.
- هناك ثلاث صيغ للتمويل نذكر التمويل الشائي و التمويل الثلاثي وكذلك صيغة التمويل الذاتي.
- تم اعتماد الحاضنات في الجزائر سنة 2003 تحت تسمية المشاتل.
- ويتواجد في الوادي بعض الحاضنات من بينها حاضنة "سوف أكاديمي" الا انها لازالت لم تباشر عملها واقتصر عملها على التوجيه فيما يتعلق ب الشق المالي و الجبائي فقط .
- اعتمدت الدولة انشاء دور للمقاولاتية فيما يقارب 58 جامعة تغطي كامل التراب الوطني .
- تعتبر دار المقاولاتية بجامعة الوادي جهاز مرافق مهم لأصحاب المشاريع المبتكرة حيث تقوم بالعديد من الأنشطة المختلفة، من أبرزها الجامعة الشتوية، والجامعة الربيعية.
- الحديث عن الشركات الناشئة في الجزائر يقابله دائما نظرة تشاؤمية، فبمجرد طرح فكرة شركة ناشئة في هذا البلد ستجد المثبطين أكثر من الداعمين لهاته الفكرة.

- من بين التحديات التي تواجه المقاول النقصان الحاد في برامج التكوين لفائدة المقاولين.
- هناك أيضا عدة تحديات أخرى مرتبطة ببرامج التمويل المصغر في حد ذاتها كالتماطل على مستوى الإجراءات الإدارية والتنفيذية، مما يبطل معالجة الملفات.
- مرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أربعة مراحل، تتمثل المرحلة الأولى (1962-1982) بمحدودية القطاع الخاص، وصدرت في المرحلة الثانية (1982-1992) مجموعة من القوانين المتعلقة بميكلة واستقلالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما المرحلة الثالثة (1994-2007) شملت إصلاحات اقتصادية، وآخر مرحلة كانت الى غاية يومنا هذا حيث ظهرت فيها المؤسسات والهيئات الداعمة لها بشكل كبير.
- دار المقاولاتية مهمتها دعم وتطوير المؤسسات الناشئة من خلال زيادة نسيج المؤسسات في الحقل الاقتصادي ومن ثمة تحقيق الإنعاش للاقتصاد الوطني، وتساهم في خلق وزيادة فرص العمل لذوي الكفاءات والمواهب واستقطاب مشاريعهم.

- لحد الآن لا توجد مؤسسات مجسدة على ارض الواقع في ولاية الوادي حسب لقائنا مع مدير وكالة ANADE، لذا وجهنا بحثنا في أنحاء الوطن، فتوصلنا الى أن هناك مؤسسات في الجزائر تحمل روح الابداع في مجال التسوق الرقمي، من بينها: مؤسسة اشريلي، ياسير، وادكنيس.

ثالثا. التوصيات:

- ◆ وضع قوانين وتشريعات تيسيرية وأكثر مرونة، من خلال إضافة مشروع تمويلي خاص بالمؤسسات المصغرة.
- ◆ تدريب أصحاب المشروعات الصغيرة على نظم الإدارة الحديثة، من خلال الأجهزة المرافقة للدعم والتدريب والتطوير.
- ◆ اغتنام الفكر المقاولاتي لدى الشباب وتحفيزه على المبادرة وخلق مشاريع إنتاجية، لأنه وكما نعلم انه في الجزائر يهمل الشباب بحيث لا يجد مستمع لتقديم أفكارهم وتطوير مشاريعهم.
- ◆ يجب على السلطات المحلية أن تجعل المؤسسات الناشئة احد المكونات الرئيسية في البرامج الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لتعزيز الاهتمام بها ولزيادة قدرتها على منافسة المنتجات الخارجية.
- ◆ خلق البيئة الاقتصادية التي تشجع الشباب على المبادرة بإنشاء مثل هذه المؤسسات هذه البيئة الاقتصادية لابد أن تتوفر فيها مجموعة من الشروط أهمها:
- القضاء على الفساد.
- مكافحة أساليب الوساطة و المحسوبية التي تعتبر الآن شرطا لإمكانية حصول الشباب على قروض.

- تسهيل الإجراءات في الحصول على الدعم من مختلف الهيئات الداعمة أو المؤسسات المالية مع منح تخفيض في نسب الفائدة و تسهيل عملية الحصول على القروض
 - العمل على توفير قروض بدون فائدة للطبيعة والنزعة الدينية الموجودة في الجزائر.
- رابعا .آفاق الدراسة:

كآفاق لهذا البحث نقتح الموضوعات التالية:

- ♦ البحث في : واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر -دراسة إحصائية-
- ♦ دراسة تحليلية في: أهمية دار المقاولاتية في مرافقة الشباب الجامعي المبدع.
- ♦ البحث في: البرامج التكوينية للمقاولاتية ودورها في نجاح المقاول.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية.
الكتب
1. خياطة عبد الله، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -آلية تحقيق التنمية المستدامة-"، دار الجمعة الجديدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة لمسيلة، الجزائر، 2013.
2. حسن عبد الله مسلم، "الإبداع و الابتكار الإداري"، دار المعترف للنشر والتوزيع، ط1، 2015.
3. الدكتور مؤيد عبد الحسين الفضل، "الإبداع في اتخاذ القرارات الإدارية"، اثرء للنشر و التوزيع الأردن، 2009.
4. شوقي ناجي جواد كاسر نصر المنصور، "إدارة المشروعات الصغيرة"، دار حامد للنشر، عمان، 2000.
5. فوزي محيريق بن الجيلاني، "مدخل لاقتصاد المؤسسة"، مطبعة الرمال، ولاية الوادي-الجزائر، 2020.
6. كارول جومان، "الإبداع في العمل دليل عملي في التفكير الإبداعي"، دار المعرفة للتنمية البشرية، ط1، 2010.
7. كليغوردب.م. ومباك، "أسس إدارة الأعمال التجارية الصغيرة"، مركز الكتب الأردني، عمان، 1998.
8. نجم عبود نجم، "إدارة الابتكار"، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 2003.
9. مزهر شعبان وآخرون، "إدارة المشروعات الصغيرة: منظور ريادي تكنولوجي"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010.
10. مجدي عوض مبارك، "الريادة في الأعمال: المفاهيم والنماذج والمدخل المختلفة"، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2009.
11. محمد هيكل، "مهارات إدارة المشروعات الصغيرة-سلسلة المدرب العملية"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002.
12. نبيل جواد، "إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع، بيروت، 2007.
13. هيا جميل بشارت، "التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة"، دار النفائس للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2008.
14. هايل عبد المولى طشطوش، "المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
الرسائل والأطروحات الجامعية
15. لوني سي ريم، "العوقات الاجتماعية للممارسة المقاولاتية في الجزائر"، دراسة حالة المؤسسة الكبرى للآلات الصناعية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة سطيف، 2014-2015.
16. بلال زويوش، "السلوك الابتكاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة": الدوافع والمحددات -دراسة عينة من قطاع الصناعات التحويلية لولاية قسنطينة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي، 2017.
17. صراح مستور وآخرون، "دور الإبداع و الابتكار في تحقيق الميزة التنافسية"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، دراسة حالة مؤسسات الوادي، شعبة علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، 2017/2018.
18. أمال بعبط، "برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر-واقع وأفاق-دراسة حالة: Ansej, Angem, Cnac لولاية باتنة-محضنة سيدي عبد الله لولاية الجزائر العاصمة- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه(ل.م.د) في علوم التسيير، شعبة:تسيير المنظمات، جامعة باتنة1، 2017/2016.
19. دباح نادية، "دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها (2000-2009)"، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص ادرة أعمال، جامعة الجزائر3، 2011-2012.
20. لفقيير حمزة، "روح المقالة و إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-دراسة حالة: مقاولي ولاية برج بوعرييج-" أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في: شعبة علوم التسيير، تخصص: تسيير المنظمات، جامعة بومرداس، 2016/2017.
21. سنوساوي عكاشة بشير، "المؤشرات النفسية للقدرات المقاولاتية لدى الشباب في إنشاء مؤسسة-"دراسة ميدانية بمركز التسهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوهران- رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس العمل والتنظيم، تخصص التنمية البشرية وفعالية الأداء، جامعة وهران2، 2014/2015.
22. الجودي محمد علي، "نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي"، دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة أطروحة مقدمة لنيل شهادة

الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2015/2014.
23. نور عبد الله عويض العتيبي، "دراسة تقويمية لمشروع التعليم للريادة من منظور تربوي إسلامي"، متطلب تكميلي لنيل درجة الدكتوراه تخصص (الأصول الإسلامية للتربية)، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2016/2015.
24. بادة فاروق، "دراسة واقع الكفاءات المقاولاتية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة حالة الجزائر"، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية والمالية، تخصص تسيير استراتيجي و أداء المؤسسة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2016.
25. يوسف حميدي، "مستقبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل العولمة"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.
26. أيوب عزوز وآخرون، "العوامل الداعمة لرفع كفاءات التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الوادي، 2019/2018.
27. مشري محمد الناصر، "دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص إستراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، جامعة سطيف، 2011-2008.
الدوريات والمجلات
28. بقاط حنان وهالة سليمة، "هيئات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، العدد 05، ديسمبر 2018.
29. السعيد بريش، "مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثاني عشر، نوفمبر 2007.
30. محفوظ جبار، "المؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة ومشاكل تمويلها"، دراسة حالة المؤسسات المصغرة ولاية سطيف خلال الفترة (1999.2001)، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 5، بسكرة، الجزائر، 2003.
31. ايت عيسى عيسى، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة": آفاق وقيود، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، دون ذكر سنة النشر.
32. زين يونس و بوحميد ليلي، "التغيير كأسلوب لتفعيل الابتكار في المؤسسات الجزائرية"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات العدد الرابع، ديسمبر 2016.
33. سواعدي فاطمة الزهراء وحاجي فطيمة، المسلك الجديد نحو الابتكار دراسة حالة الجزائر حسب مؤشر الابتكار العالمي، مجلة العلوم الاقتصادية، 2013-2019، المجلة 13، العدد 03.
34. هاملي عبد القادر و حوحو مصطفى، "محددات توجه الشباب الجامعي نحو النشاط المقاولاتي-دراسة ميدانية على عينة من الشباب الجامعي"-مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، العدد الثامن، ديسمبر 2018.
35. بوالشعور شريفة، "دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة startup: دراسة حالة الجزائر"، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد: 02، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2018.
36. عبد الحميد لمن و سامية حساين، "تدابير دعم المؤسسات الناشئة والابتكار في الجزائر:قراءة في أحكام المرسوم التنفيذي رقم 254/20"، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، العدد: 02، جامعة بومرداس، 2020.
37. بوشيخي محمد رضا و صدوقي غريسي، "واقع وأهمية دعم الدولة للمقاولاتية في الجزائر دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الناشئة"، مجلة المشكلة في الاقتصاد التنمية والقانون، العدد: 01، جامعة معسكر-الجزائر، 2020.
38. محمد قوجيل و يوسف قريشي، "سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر-دراسة تحليلية"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد: 07، جامعة ورقلة-الجزائر، 2015.
39. محمد شقرون و د. بن شيحة صحراوي، " دور المقاولاتية في ترقية المشاريع الصغيرة المنتجة-دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية بلعباس"، مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية"، العدد: 01، جامعة الجزائر3، 2020.
40. مصطفى بورتان وعلي صولي، الاستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة (حلول لإنجاح المؤسسات الناشئة)، مجلة دفاتر اقتصادية، العدد: 01، جامعة الاغواط، 2020.
41. رحال علي و بعيظ أمال، " واقع المقاولاتية في الجزائر-دراسة تحليلية- "، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد: 11، جامعة باتنة، 2016.
يوسف حميدي، "مستقبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل العولمة"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،

جامعة الجزائر، 2007 . 2008.
المؤتمرات والملتقيات والندوات
42. بديسي فهيمة وآخرون، " تنمية الإبداع و دوره في الرفع من أداء المنظمات"، ملتقى دولي حول الإبداع و التغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة"، 2011.
43. عرقوب علي و بطاهر بختة، "واقع المقاوالاتية في الجزائر بين غياب الفكر المقاوالاتي وضعف آليات المرافقة"، مداخلة في ملتقى دولي حول: التأهيل الصناعي وتحديات إنشاء الاقتصاديات العربية-حالة الجزائر - جامعة بومرداس.
44. فضيلة بوطورة و هواري أحلام، "أهمية ودور دار المقاوالاتية في الجامعة الجزائرية في نشر الثقافة المقاوالاتية-دراسة حالة دار المقاوالاتية بجامعة تبسة -"، مداخلة في ملتقى وطني حول: الجامعة المقاوالاتية: التعليم المقاوالاتي و الابتكار، أيام 10-11 ديسمبر 2018، جامعة مصطفى اسطمبولي-معسكر.
45. علي محبوب و علي سنوسي، " التسويق الالكتروني ودور المؤسسات الناشئة في تلبية احتياجات العملاء في الجزائر " - دراسة لشركة جوميا الجزائر-، مداخلة في ملتقى دولي حول: دور المؤسسات الناشئة الجزائري المنشود.
46. زايد مراد، "الريادة و الإبداع في المشروعات الصغيرة و المتوسطة"، مداخلة في الملتقى الدولي حول : المقاوالاتية، التكوين و فرص الأعمال، أيام 08/07/06 أبريل 2010.
47. مفيد عبد اللاوي و محمد الصالح شبل، " المقاوالاتية والنشاط الذي تقوم به دار المقاوالاتية بالجامعة"، ملتقى حول: نحو مقارنة اقتصادية جديدة، جامعة الوادي، كلية العلوم الاقتصادية، 2021/05/27.
48. مقابلة مع السيد مدير حاضنة سوف أكاديمي، 2021/05/31.
التقارير
49. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، "حقق مشروعك"، وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، الجزائر.
القوانين
50. الجريدة الرسمية القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 ديسمبر 2017، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤرخة في 11 جانفي 2017.
51. الجريدة الرسمية المرسوم التنفيذي رقم 96/296 المؤرخ في 8/09/1996 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، العدد 52، 11 سبتمبر 1996.
52. الجريدة الرسمية المرسوم تنفيذي رقم 03-290 مؤرخ في 09 رجب 1424 الموافق 06 سبتمبر 2003 الذي يحدد شروط الإعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع ومستواها، العدد 44، 22 يوليو 2018.
53. الجريدة الرسمية المرسوم التنفيذي رقم 04-14 من 22 جانفي 2004 المتعلق بإنشاء والمحدد لهيكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، معدل.
54. الجريدة الرسمية المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 3 صفر 1442 الموافق 21 سبتمبر 2020 المتضمن تشكيل اللجنة الوطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و "مشروع مبتكر" و "حاضنة" وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، العدد 55..
55. الجريدة الرسمية المرسوم التنفيذي رقم 03/78 المؤرخ في 25/03/2003، المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، المؤرخة في 26/02/2003، العدد 13.
56. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، المرسوم التنفيذي رقم 20-329 مؤرخ في 6 ربيع الثاني عام 1442 الموافق 22 نوفمبر سنة 2020، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، ويغير تسميتها، العدد 70، 25 نوفمبر 2020.
57. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 20-254 مؤرخ في 27 محرم عام 1442 الموافق 15 سبتمبر سنة 2020 يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و "مشروع مبتكر" و "حاضنة أعمال" وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها"، العدد 55، 31 سبتمبر 2020.

58. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، تعديل أحكام المادة 33 من القانون رقم 20-07 المؤرخ في 12 شوال عام 1441 الموافق 04 يونيو سنة 2020 و المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020، العدد 83، 31 ديسمبر 2020.
المقابلات
59. مقابلة مع السيد مذكور فوزي، مدير الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.
60. مقابلة مع السيد مدير سوف أكاديمي.
61. مقابلة مع الدكتور مفيد عبد اللاوي، مدير دار المقاولاتية بجامعة الوادي.
62. مقابلة مع السيد منصور عبد الفتاح، صاحب مؤسسة ستار سوف.
المواقع الالكترونية
63. https://blog.mostaql.com/the_five_stages_of_startups_growth
64. https://democraticac.de
65. www.ansej.dz
66. https://www.cnac.dz/site_cnac
67. www.angem.dz
68. Angem: Agence nationale de gestion du microcrédit
69. https://teyssir.com
70. https://www.ouedkniss.com/
71. https://ar.wikipedia.org/wiki/
72. https://echrily.com
73. https://yassir.com/ar
74. https://www.el-massa.com/dz/news
ثانيا- المراجع باللغة الأجنبية
Books
75. Sophie Bourillier & Dimitri, "la legend de l'entrepreneur", Edition la découverte & Syros, Paris, 1999.
Articles
76. Hamidi Youcef & Djaide Hassan, "L'impact des caractéristiques individuelles sur la réussite d'un jeune entrepreneur", Enseignant à l'Université de Médéa, Journal des chercheurs-Nombre 13/2013.

الملاحق

الملاحق رقم 01: المرسوم التنفيذي الذي يوضح تغيير تسمية وكالة ANADE

9 25 نوفمبر سنة 2020 م	9 ربيع الثاني عام 1442 هـ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 70
<p>المادة 7 مكرر : من أجل تادية مهامها، تتوفر الوكالة على :</p> <p>- هيكل مركزية :</p> <ul style="list-style-type: none"> • مديريات مركزية، • مقتضية عامة. <p>- هيكل محلية :</p> <ul style="list-style-type: none"> • وكالات ولائية، • فروع محلية يحدد اختصاصها الإقليمي بموجب قرار من الوزير المكلف بالمؤسسات المصغرة. 	<p>- ويمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 20-186 المؤرخ في 28 ذي القعدة عام 1441 الموافق 20 يوليو سنة 2020 الذي يمسند إلى الوزير المنتدب لدى الوزير الأول- المكلف بالمؤسسات المصغرة، سلطة الوصاية على الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب،</p> <p>يرسم ما يأتي :</p> <p>المادة الأولى : تعمدل وتنضم أحكام المواد الأولى و6 و7 مكرر و9 و10 و19 و21 مكرر و22 مكرر و23 و24 من المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق 8 سبتمبر سنة 1996 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، كما يأتي :</p>
<p>المادة 9 : يتكون مجلس التوجيه من الأعضاء الآتي ذكرهم :</p> <ul style="list-style-type: none"> - ممثل الوزير المكلف بالمؤسسات المصغرة، - ممثل الوزير المكلف بالشؤون الخارجية، - ممثل الوزير المكلف بالداخلية والجماعات المحلية والشهبة العمرانية، - ممثلين (2) عن الوزير المكلف بالمالية، - ممثل الوزير المكلف بالتنظيم الوطني والأسرة وقضايا المرأة، - ممثل الوزير المكلف بالصناعة، - ممثل الوزير المكلف بالتجارة، - ممثل عن الوزير المكلف بالعمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، - الأمين الدائم لصندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب نوو المشاريع، أو ممثله، - رئيس جمعية البنوك والمؤسسات المالية، أو ممثله، - ممثلان (2) عن منظمات الشباب ذوي المشاريع، الأكثر تمثيلا على المستوى الوطني. 	<p>المادة الأولى :(بدون تغيير حتى) والمذكور أعلاه، تحدث هيئة ذات طابع خاص تسري عليها أحكام هذا المرسوم تسمى "الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات"، وتسمى في صلب النص "الوكالة".</p> <p>المادة 6 : تضطلع الوكالة، بالاتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية، بالمهام الآتية :</p> <ul style="list-style-type: none"> -(بدون تغيير حتى) - تطبيق كل تدبير من شأنه أن يسمح برصد الموارد الخارجية المخصصة لتمويل إحداث نشاطات لصالح الشباب واستعمالها في الأجال المحددة وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما،
<p>المادة 10 :(بدون تغيير)</p> <p>- وفي حالة انقطاع(بدون تغيير حتى) العضوية، ينتخب الرئيس من بين أعضاء مجلس التوجيه لعدة سنة (1) واحدة، ويساعده نائب رئيس ينتخب حسب نفس الأشكال ولمدة نفسها.</p>	<ul style="list-style-type: none"> - تعد البيداغوجية الوطنية للنشاطات التي يمكن استحداثها من طرف الشباب أصحاب المشاريع وتحسينها دوريا بالاشتراك مع مختلف القطاعات المعنية، - تشجيع استحداث وتطوير الأنظمة البيئية بناء على فرس الاستثمار المتاحة من مختلف القطاعات التي تلبي احتياجات السوق المحلي ولأو الوطني، - تسهر على عصونة وتقييس عملية إنشاء المؤسسات المصغرة ومرافقتها ومتابعتها، - تعد وتطور أدوات الذكاء الاقتصادي وفق نهج استثنائي، بهدف تنمية اقتصادية متوازنة وفعالة، - تعمل على عصونة ورقمنة البيات إدارة وتسيير الوكالة وجهاز استحداث المؤسسات المصغرة،
	<ul style="list-style-type: none"> - تشجيع تبادل الخبرات من خلال برامج الهيئات الدولية والشراكة مع الوكالات الأجنبية لدعم وترقية المقاولات والمؤسسات المصغرة، - تضمن تسيير مناطق نشاطات مصغرة متخصصة مجهزة لفائدة المؤسسات المصغرة.


الملحق رقم 02: مرسوم شروط منح علامة "مؤسسة ناشئة"

11	الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 55	3 صفر عام 1442 هـ 21 سبتمبر سنة 2020 م
<p>2- يجب أن يعتمد نموذج أعمال المؤسسة على منتجات أو خدمات أو نموذج أعمال أو أي فكرة مبتكرة.</p> <p>3- يجب ألا يتجاوز رقم الأعمال السنوي المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية،</p> <p>4- أن يكون رأسمال الشركة مملوكا بنسبة 50%، على الأقل، من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار معتمدة أو من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة "مؤسسة ناشئة"،</p> <p>5- يجب أن تكون إمكانيات نمو المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية،</p> <p>6- يجب ألا يتجاوز عدد العمال 250 عاملاً.</p>	<p>المادة 4 : يجب أن يتمتع ممثل كل وزير بتجربة مهنية كافية في قطاعات الابتكار أو التكنولوجيات الجديدة.</p> <p>المادة 5 : يمكن للجنة الوطنية، في إطار نشاطها، أن تستعين بكل شخص أو هيئة يمكن أن يساعدها في أشغالها.</p> <p>المادة 6 : تجتمع اللجنة الوطنية مرتين (2)، على الأقل، في الشهر.</p> <p>كما يمكن أن تجتمع في دورة غير عادية بناء على استدعاء من رئيسها.</p> <p>يعد رئيس اللجنة الوطنية جدول الأعمال، ويحدد تاريخ الاجتماعات.</p>	<p>المادة 7 : تصادق اللجنة الوطنية على نظامها الداخلي خلال اجتماعها الأول.</p> <p>المادة 8 : تتداول اللجنة الوطنية على الخصوص، فيما يأتي :</p> <p>- منح علامة "مؤسسة ناشئة" للمؤسسات الحديثة المبتكرة،</p> <p>- منح علامة "مشروع مبتكر" لأصحاب المشاريع المبتكرة الذين لم ينشئوا مؤسسة بعد،</p> <p>- منح علامة "حاضنة أعمال"،</p> <p>- دراسة الطلبات المودعة بعد رفض منح "مؤسسة ناشئة" و"مشروع مبتكر" و"حاضنة أعمال".</p> <p>المادة 9 : لا تصح مداوات اللجنة الوطنية إلا بحضور نصف أعضائها، على الأقل.</p> <p>وفي حالة عدم اكتمال النصاب، تجتمع اللجنة بعد استدعاء ثانٍ، في ظرف ثمانية (8) أيام، وتتداول، حينئذ، مهما يكن عدد الأعضاء الحاضرين.</p> <p>تتخذ قرارات اللجنة الوطنية بالأغلبية البسيطة لأصوات الأعضاء الحاضرين. وفي حالة تساوي عدد الأصوات، يكون صوت الرئيس مرجحاً.</p> <p>المادة 10 : تدون مداوات اللجنة الوطنية في محاضر تحرر في سجل يرقمه ويؤشر عليه الرئيس.</p> <p>تتولى أشغال أمانة اللجنة الوطنية، المصالح التابعة للوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة.</p>
<p>المادة 12 : يتعين على المؤسسة الراغبة في الحصول على علامة "مؤسسة ناشئة"، تقديم طلب عبر البوابة الإلكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة، مرفقاً بالوثائق الآتية :</p> <p>- نسخة من السجل التجاري وبطاقة التعريف الجبائي والإحصائي،</p> <p>- نسخة من القانون الأساسي للشركة،</p> <p>- شهادة الانخراط في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية (CNAS) مرفقة بقائمة اسمية للأجراء،</p> <p>- شهادة الانخراط في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية لغير الأجراء (CASNOS)،</p> <p>- نسخة من الكشوف المالية للسنة الجارية،</p> <p>- مخطط أعمال المؤسسة مفصلاً،</p> <p>- المؤهلات العلمية والتقنية والخبرة لمستخدمي المؤسسة،</p> <p>- وعند الاقتضاء، كل وثيقة ملكية فكرية وأي جائزة أو مكافأة متحصل عليها.</p>	<p>المادة 13 : يتم الرد على كل طلب للحصول على علامة "مؤسسة ناشئة" في أجل أقصاه ثلاثون (30) يوماً، ابتداء من تاريخ إيداع الطلب.</p> <p>كل تأخر في تقديم جزء من الوثائق المطلوبة يوقف هذا الأجل.</p> <p>وعلى صاحب الطلب تقديم الوثائق الناقصة في أجل خمسة عشر (15) يوماً، ابتداء من تاريخ إخطاره من طرف اللجنة الوطنية، تحت طائلة رفض طلبه.</p>	<p>المادة 14 : تمنح علامة "مؤسسة ناشئة" للمؤسسة لمدة أربع (4) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة (1)، حسب الأشكال نفسها.</p> <p>وفي حالة رفض طلب ما، فإنه يتعين على اللجنة الوطنية تبرير قرار الرفض، وإخطار صاحب الطلب بذلك إلكترونياً.</p>
<p>المادة 14 : تمنح علامة "مؤسسة ناشئة" للمؤسسة لمدة أربع (4) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة (1)، حسب الأشكال نفسها.</p> <p>وفي حالة رفض طلب ما، فإنه يتعين على اللجنة الوطنية تبرير قرار الرفض، وإخطار صاحب الطلب بذلك إلكترونياً.</p>	<p>المادة 11 : تعتبر "مؤسسة ناشئة"، كل مؤسسة خاضعة للقانون الجزائري، وتحترم المعايير الآتية :</p> <p>1- يجب ألا يتجاوز عمر المؤسسة ثماني (8) سنوات،</p>	<p>الفصل الرابع</p> <p>شروط منح علامة "مؤسسة ناشئة"</p> <p>المادة 11 : تعتبر "مؤسسة ناشئة"، كل مؤسسة خاضعة للقانون الجزائري، وتحترم المعايير الآتية :</p> <p>1- يجب ألا يتجاوز عمر المؤسسة ثماني (8) سنوات،</p>

الملحق رقم 03: مرسوم شروط منح علامة "مشروع مبتكر" و"حاضنة أعمال"

3 صفر عام 1442 هـ 21 سبتمبر سنة 2020 م	الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 55	12
الفصل السادس		
شروط منح علامة "حاضنة أعمال"		
<p>المادة 21 : يكون مؤهلا للحصول على علامة "حاضنة أعمال"، كل هيكل تابع للقطاع العام أو القطاع الخاص أو بالشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، يقترح دعما للمؤسسات الناشئة و حاملي المشاريع المبتكرة فيما يخص الإيواء والتكوين وتقديم الاستشارة والتمويل.</p>		
<p>المادة 22 : تقدم طلبات الحصول على علامة "حاضنة أعمال" لدى اللجنة الوطنية عبر البوابة الإلكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة، مرفقة بالوثائق الآتية :</p>		
<p>- مخطط تهيئة مفصل لحاضنة الأعمال،</p>		
<p>- قائمة المعدات التي تضعها تحت تصرف المؤسسات الناشئة التي يتم احتضانها،</p>		
<p>- تقديم مختلف الخدمات التي توفرها حاضنة الأعمال للمؤسسات الناشئة،</p>		
<p>- تقديم مختلف برامج التكوين والتأطير التي تقترحها حاضنة الأعمال،</p>		
<p>- السيرة الذاتية لمستخدمي حاضنة الأعمال والمكونين والمؤطرين،</p>		
<p>- قائمة المؤسسات الناشئة التي تم احتضانها، إن وجدت.</p>		
<p>المادة 23 : زيادة على الوثائق المذكورة في المادة 22 أعلاه، يتعين على حاضنات الأعمال التابعة للقطاع الخاص، تقديم الوثائق الآتية :</p>		
<p>- نسخة من السجل التجاري وبطاقة التعريف الجبائي والإحصائي،</p>		
<p>- نسخة من القانون الأساسي للشركة،</p>		
<p>- شهادة الانخراط في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية (CNAS) مرفقة بقائمة اسمية للأجراء،</p>		
<p>- شهادة الانخراط في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية لغير الأجراء (CASNOS)،</p>		
<p>- نسخة من الكشوف المالية للسنة الجارية.</p>		
<p>المادة 24 : يتعين على الراغبين في الحصول على علامة "حاضنة أعمال" أن يكون لديهم مستخدمون ذوو مؤهلات مطلوبة و/أو خبرة مهنية كافية في مجال مرافقة المؤسسات.</p>		
<p>المادة 25 : تتولى حاضنة الأعمال المرشحة لحمل علامة "حاضنة أعمال" مهام مرافقة المؤسسات الناشئة التي يتم احتضانها خلال فترة الحضانة. وبهذه الصفة، تلتزم بما يأتي :</p>		
<p>- توطين الشركات الناشئة التي يتم احتضانها وتزويدها بمساحات عمل مهيأة،</p>		
<p>ويمكن للجنة الوطنية إعادة النظر في هذا القرار، بناء على طلب مبرر من صاحب الطلب. ويتم إخطاره بالرد النهائي إلكترونيا في أجل لا يتجاوز ثلاثين (30) يوما، ابتداء من تاريخ إيداع طلبه.</p>		
<p>المادة 15 : تنشر قرارات منح علامة "مؤسسة ناشئة" في البوابة الإلكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة.</p>		
الفصل الخامس		
شروط منح علامة "مشروع مبتكر"		
<p>المادة 16 : يمكن كل شخص طبيعي أو مجموعة أشخاص طبيعيين أن يطلبوا علامة "مشروع مبتكر" على أي مشروع ذي علاقة بالابتكار.</p>		
<p>المادة 17 : يتعين على كل شخص طبيعي أو مجموعة أشخاص طبيعيين راغبين في الحصول على علامة "مشروع مبتكر" إيداع طلب عبر البوابة الإلكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة، مرفقا بالوثائق الآتية :</p>		
<p>- عرض حول المشروع وأوجه الابتكار فيه،</p>		
<p>- العناصر التي تثبت الإمكانيات الكبيرة للنمو الاقتصادي،</p>		
<p>- المؤهلات العلمية و/أو التقنية وخبرة الفريق المكلف بالمشروع،</p>		
<p>- وعند الاقتضاء، كل وثيقة ملكية فكرية وأي جائزة أو مكافأة متحصل عليها.</p>		
<p>المادة 18 : يتم الرد على كل طلب للحصول على علامة "مشروع مبتكر"، في أجل أقصاه ثلاثون (30) يوما، ابتداء من تاريخ إيداعه.</p>		
<p>كل تأخر في تقديم جزء من الوثائق المطلوبة، يوقف هذا الأجل. وعلى صاحب الطلب تقديم الوثائق الناقصة في أجل خمسة عشر (15) يوما، ابتداء من تاريخ إخطاره من طرف اللجنة الوطنية، تحت طائلة رفض طلبه.</p>		
<p>المادة 19 : تمنح علامة "مشروع مبتكر"، للشخص الطبيعي أو مجموعة الأشخاص الطبيعيين، لمدة سنتين (2) قابلة للتجديد مرتين (2)، حسب الأشكال نفسها.</p>		
<p>وفي حالة رفض طلب ما، فإنه يتعين على اللجنة الوطنية تبرير قرار الرفض وإخطار صاحب الطلب بذلك إلكترونيا.</p>		
<p>ويمكن للجنة الوطنية إعادة النظر في هذا القرار، بناء على طلب مبرر من صاحب الطلب. ويتم إخطاره بالإجابة النهائية إلكترونيا في أجل لا يتجاوز ثلاثين (30) يوما، ابتداء من تاريخ إيداع طلبه.</p>		
<p>المادة 20 : تنشر قرارات منح علامة "مشروع مبتكر" في البوابة الإلكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة.</p>		

الملحق رقم 04: الجريدة الرسمية، العدد 33.

العدد 33		الخميس 12 شوال عام 1441 هـ	
السنة السابعة والخمسون		الموافق 4 يونيو سنة 2020 م	
			
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية			
<h1>الجريدة الرسمية</h1>			
اتفاقات دولية ، قوانين ، مراسيم قرارات وآراء ، مقررات ، منشور ، إعلانات وبلاعات			
الإدارة والتحرير الوكالة العامة للمعونة WWW.JORLADP.DZ الطبع والاشتراك المطبعة الوطنية		الجزائر تونس المغرب ليبيا موريتانيا	
حي البساتين، بشار مراد رئيس - حي ب 376 - الجزائر - محطة الهاتف - 021.54.35.06 إلى 09 021.65.64.63 الفاكس 021.54.35.12 ح.ج.ب 3200-40 الجزائر Tel: +65 180 151001 DZ		سنة سنة	
بنك الفلاحة والتنمية الزيفية 060.300.0007 68 804 حساب العملة الأمازيغية للمشتركين خارج الوطن بنك الفلاحة والتنمية الزيفية 060.300.0007 12		1090,00 دج 2180,00 دج	
بنك الفلاحة والتنمية الزيفية 060.300.0007 14,00 دج بنك العملة الأمازيغية وترجمتها 28,00 دج بنك العمود الخارجي في الشاحن السابقة - حسب الأسميرة والمطعم القهار من محتاجا للمشتركين المطرب إرفاق القيمة إرسال الجريدة الأخيرة سواء للتجديد الاشتراك أو للاحتياج أو التغيير العنوان بنك النشر على أساس 60,00 دج للمطرب		2675,00 دج 5350,00 دج تزام عليها تفقد الأرسال	
الاشتراك سنوية النسخة الأصلية النسخة الأصلية وترجمتها			

الملحق رقم 05: مهام وأهداف الوكالة الوطنية ANSEJ



الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، المسماة باختصار "و د ت ش"، تم إنشائها سنة 1996 و هي هيئة ذات طابع خاص، تتمتع بالتخصيصية المعنوية و الاستقلال المالي، موضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالتشغيل.

أنشأت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بهدف مراقبة الشباب ذوي المشاريع قصد إحداث أنشطة إنتاجية و خدمتية أو توسيعها وفق مقاربة اقتصادية تهدف إلى خلق الثروة و مناصب عمل .

تضم الوكالة شبكة تتكون من 51 فرع تغطي كل الولايات و كذا العديد من الملحقات المتواجدة على مستوى بعض المناطق.

مهام الوكالة:

- تقديم الاستشارة و مراقبة الشباب ذوي المشاريع في إنشاءات نشاطات.
- تزويد الشباب ذوي المشاريع، بكافة المعلومات ذات الطابع الاقتصادي و التقني و التشريعي و التنظيمي المتعلقة بنشاطاتهم.
- تطوير العلاقة مع مختلف شركاء الجهاز (بنوك، مصالح الضرائب، صناديق الضمان الاجتماعي للأجراء ولغير الأجراء...).
- تطوير الشراكة بين القطاعات لتحديد فرص الاستثمار في مختلف القطاعات.
- ضمان تكوين متعلق بالمؤسسة لمصالح الشباب ذوي المشاريع.
- تشجيع كل شكل آخر من الاعمال و التدابير الرامية إلى ترقية إحدات الأنشطة و توسيعها.

الأهداف الأساسية:

- تعزيز و دعم إحدات أنشطة إنتاج السلع و الخدمات من طرف الشباب ذوي المشاريع.
- تشجيع أنواع الاعمال و التدابير الرامية إلى ترقية المبادرة المقاولتية.

شروط التأهيل:

- أن يتراوح سن الشاب أو الشاب ما بين 19 و 35 سنة، في الحالات الاستثنائية و عندما يحدث الاستثمار ثلاثة (3) مناصب عمل دائمة على الأقل (بما في ذلك الشباب ذوي المشاريع للشركاء في المقاولتية) يمكن رفع سن مسير المقاولتية المحددة إلى 40 سنة كحد أقصى.
- أن يكون أو يكونوا ذوي شهادة أو تأهيل مهني و / أو لديهم مؤهلات معرفية معترف بها.
- أن يقدم أو يقدموا مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة.
- أن لا يكون أو يكونوا شاغلين وظيفية مأجورة عند تقديم إستمارة للتسجيل للإستفادة من الإعانة.
- أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل كإطال طالب عمل.
- أن لا يكون مسجلا على مستوى مركز تكوين أو معهد أو جامعة عند تقديم طلب الإعانة، ما عدا في حالة ما إذا تعلق الأمر بتحصين مستوى نشاطه.
- أن لا يكون قد استفاد من إعانة بعنوان إحدات نشاطات.

المبلغ الأقصى للإستثمار:

يحدد المبلغ الأقصى للإستثمار بـ عشرة ملايين دينار جزائري (10.000.000) دج سواء في مرحلة الإنشاء أو للتوسيع.

القروض الغير مكافأة و المكتملة للمشروع لا تدخل في حساب الحد الأقصى للإستثمار.

التسجيل:

يتم التسجيل في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من طرف الشباب ذوي المشاريع عن طريق وثيقة واحدة فقط، تسمى "إستمارة التسجيل". تحمل من الموقع الإلكتروني للوكالة « www.ansej.dz »، أو من خلال التسجيل عن طريق الموقع الإلكتروني « Promoteur.ansej.dz ».



www.ansej.dz

08 شارع أرزقي بن بوزيد الحامير - الجزائر
الهاتف: 021 67 82 33 / 021 67 82 36
فاكس: 021 67 75 74 / 021 67 75 74

الملحق رقم 06: مسار إنشاء مؤسسة مصغرة.

مسار إنشاء مؤسسة مصغرة

التحسيس و الاعلام
 حصول الشاب على كافة المعلومات الخاصة بالجهاز من مراقبة، تكوين، امتيازات، و فرص الإستثمار، و ذلك عن طريق حضور إحدى لتظاهرات التي تنظمها الوكالة بصفة دورية أو عبر الإطلاع على البوابة الرقمية للوكالة أو التقرب المباشر من إحدى فروع و ملحقات الوكالة التي تغطي كافة التراب الوطني.

تكوين فكرة المشروع
 إن فكرة المشروع يجب أن تكون نتيجة الدراسة و التحصي لتراجع الفرص الإستثمار و كذا توافقها مع مؤهلاتكم (العلمية أو المهنية) و قدراتكم على تجسيدها.

التسجيل عبر البوابة الإلكترونية
 بعد تعيين المشروع المراد إنشائه و كذا العتاد الواجب إقتنائه، يمكن للشباب الدخول إلى الموقع الإلكتروني للوكالة قصد مباشرة عملية التسجيل الإلكتروني عبر إدراج كافة البيانات المتعلقة بشخصه، شركائه إن وجدوا و مؤسسته.

دراسة المشروع و مخطط الاعمال
 بعد إتمام مرحلة التسجيل تبدأ مرحلة لتعمق في دراسة المشروع و صلية إنجاز مخطط الاعمال بعد دعوتكم من طرف الوكالة، بمعية الإطّار المكلف بمراقبة مشروعكم من خلال جمع كل المعلومات اللازمة فيما يخص:
 - عتاد المراد إقتنائه.
 - مقر النشاط و لا سيما محيط المؤسسة المصغرة المراد إنشاؤها.
 - دراسة السوق.
 - اختيار التقنيات،
 - الموارد البشرية.
 - لدراسة المالية.

تقديم المشروع أمام لجنة لانتقاء و اعتماد و تمويل المشاريع
 خلال هذه المرحلة تقومون بعرض مشروعكم أمام لجنة لانتقاء و اعتماد و تمويل المشاريع، لدراسته و الفصل فيه سواء بالقبول أو التأجيل أو الرفض الممثل.
 . حالة القبول: إيداع ملفكم الإداري و المالي.
 . حالة التأجيل: عليكم برفع التحفظات الموضوعية من طرف اللجنة من أجل إعادة عرض المشروع مرة أخرى أمام اللجنة.
 . حالة الرفض: يمكنكم تقديم ضمن لدى الملحقة في غضون 15 يوما بعد الحصول على قرار رفض اللجنة.

الموافقة البنكية و الإنشاء القانوني للمؤسسة المصغرة
 1. يودع ملفكم لدى البنك فيما يخص التمويل الثلاثي من طرف ممثل الوكالة للحصول على الموافقة البنكية.
 2. بعد الحصول على الموافقة البنكية، انتم ملزمون بالفهم بالإنشاء القانوني لمؤسستكم المصغرة.

تكوين الشاب المستثمر
 قبل تمويل مشروعكم، يجب عليكم اتباع تكوين فيما يخص تقنيات تسيير المؤسسة المصغرة، الذي تتكفل به الوكالة داخليا عن طريق مكوّليها.

تمويل المشروع
 بعد الإنشاء القانوني للمؤسسة المصغرة و اتمام الاجراءات تقوم الوكالة بتمويل مشروعكم.

إنجاز المشروع و الدخول في مرحلة الإستغلال
 بعد تمويل المشروع من طرف الوكالة واتباع كل الاجراءات المعمول بها بخصوص هذه المرحلة، يجب عليكم الحصول على العتاد و تركيبه لمباشرة النشاط.

الامر الذي كنت تنتظره قد تجسد، انت الآن صاحب مؤسسة مصغرة

www.ansej.dz